

# البنك المركزي المصري

## المجلة الاقتصادية

المجلد السادس والأربعون - العدد الثالث

٢٠٠٦/٢٠٠٥

قطاع البحوث والتطوير والنشر

تصدر هذه المجلة عن قطاع البحوث والتطوير والنشر باللغتين العربية والإنجليزية ، وتستهدف عرض التطورات الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية وفى الاقتصاد العالمى وتقديم الدراسات المتخصصة المتعلقة بهما ، ولا يلتزم البنك بما يرد بها من آراء .

## المحتويات

الصفحة

أج

أهم المؤشرات النقدية والمالية

### التطورات الداخلية

١ نظرة عامة

٥ : التطورات النقدية والمصرفية الفصل الأول

١٦ ١/١ السياسة النقدية والمصرفية والمتغيرات النقدية الكلية .....

١٦ ٢/١ التطورات المصرفية .....

٢٧ : سوق الأوراق المالية الفصل الثاني

٣٠ ١/٢ سوق الأسهم .....

٣٠ ٢/٢ سوق السندات .....

٣٣ : المالية العامة والدين العام المحلى الفصل الثالث

٤٠ ١/٣ العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة .....

٤٠ ٢/٣ الدين العام المحلى .....

٤٦ : المعاملات مع العالم الخارجى الفصل الرابع

٤٨ ١/٤ سوق الصرف الأجنبى .....

٤٨ ٢/٤ ميزان المدفوعات .....

٦٤ ٣/٤ التمويل الدولى .....

٧٤ : القطن الفصل الخامس

٧٧ ١/٥ التطورات المحلية .....

٧٧ ٢/٥ التطورات العالمية .....

٧٩ : النشاط السياحى الفصل السادس

٨١ ١/٦ عدد السائحين .....

٨١ ٢/٦ عدد الليالى السياحية .....

### التطورات الخارجية

٨٣ : التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية الفصل السابع

٨٦ ١/٧ التطورات الاقتصادية .....

٨٦ ٢/٧ التطورات النقدية .....

٨٩ : التعاون الاقتصادى الدولى الفصل الثامن

٨٩ - الاجتماعات الدولية والاقليمية .....

### الملاحق

٩٣ أ - القرارات الصادرة بشأن السياسة النقدية وتنظيم النشاط المصرفى ..

١٠١ ب - القسم الإحصائى .....

أهم المؤشرات النقدية والمالية +

يوليو/مايس		
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
(%)		الأرقام القياسية للأسعار
٢,٨	٣,٨	- معدل التغير في الأرقام القياسية لاسعار المستهلكين (حضر) (١٠٠=٢٠٠٠/٩٩)
٠,٤	٤,٠	- معدل التغير في الأرقام القياسية لاسعار الجملة (١٠٠=٢٠٠٠/٩٩)
(بالمليار جنيهه)		النقد والسيولة
١٦٨,٧	١٦١,٥	- نقود الاحتياطي
٥٣٤,٧	٤٧٩,١	- السيولة المحلية (م)
١٠٣,٣	٨٦,٠	- المعروض النقدي (م)
٧٠,٣	٦٠,٧	. النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي *
٦٨,٠	٧٠,٥	- نسبة النقد المتداول/ المعروض النقدي (%)
		الودائع لدى البنوك
٥٥٢,٣	٥٠٥,١	- اجمالي الودائع ، منها
١٠٣,٢	٩١,٥	. وداائع قطاع الأعمال (عام وخاص)
٣٦١,٩	٣٢٧,٦	. وداائع القطاع العائلي
١٥٨,٩	١٥١,٧	- الودائع بالعملاات الأجنبيية
		الائتمان** من البنوك
٤٧٩,٨	٤٣٧,٨	- اجمالي الائتمان الممنوح من البنوك
١٢٣,٢	١٣٨,٣	. الأوراق المالية الحكومية والأذون
٤١,٤	٣٣,٧	. الأوراق المالية الأخرى (بما فيها العالم الخارجى)
٢١,١	١٧,٠	. القروض للحكومة والهيئات العامة الاقتصادية
٢٤١,٥	٢٤٠,٤	. القروض لقطاع الأعمال (عام وخاص)
٥٢,٦	٤١,٢	. القروض للقطاع العائلي وأخرى
٥٧,١	٥٩,١	- نسبة القروض الى الودائع لدى البنوك (%) :
٢٩,٨	٢٧,٦	- نسبة محفظة الأوراق المالية والأذون الى الودائع لدى البنوك (%)
		الأصول والخصوم الأجنبيية للجهاز المصرفي
٢١٥,٩	١٦٧,٤	- الأصول الأجنبيية
*** ٣٧,٦	*** ٢٨,٩	
*** ٨٤,٣	*** ٩٣,٨	- الخصوم الأجنبيية
*** ١٤,٧	*** ١٦,٢	
*** ١٣١,٦	*** ٧٣,٦	- صافي الأصول الأجنبيية
*** ٢٢,٩	*** ١٢,٧	

+ النسب محسوبة على أساس الأرقام بالمليون جنيهه .

++ بأوزان ١٩٨٧/١٩٨٦ = ١٠٠

\* يشمل الجهاز المصرفي البنك المركزى والبنوك .

\*\* يتضمن القروض والأوراق المالية والأذون .

\*\*\* بالمليار دولار أمريكى

- ب -

يوليو/مارس	
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤
نهاية الفترة	
بالمائة سنويا	
٩,٠٠	١٠,٠٠
٨,٦١٣	-
٩,٥٠	١٠,٥٠
٦,٢٠	٧,٦٠
١٢,٦٠	١٣,٤١

بالقرش لكل دولار أمريكي	
٥٧٣,٧	٥٧٨,٨
٥٧٤,٧	٥٧٩,٥

٢٠٠٦/٢٠٠٥	
فعلى للفترة	تقديرات
يوليو/مارس	للسنة المالية

مليار جنيه	
١٠٦,٨	١٥٥,٤
١٣٧,٩	١٩٢,١
<u>٣١,١</u>	<u>٣٦,٧</u>
٩,١	١٢,٦
<u>٤٠,٢</u>	<u>٤٩,٣</u>
<u>٤٠,٢</u>	<u>٤٩,٣</u>
٣٤,٨	٦٤,٦
١١,٩	٣٥,٢
٢٢,٩	٢٩,٤
٤,٤	٣,٠
-	-
١,٩	١٠,٣-
-	٤,٢-
-	-
٠,١	٣,٠
٠,٩-	٦,٨-
٥,٢	٦,٢
٦,٨	٨,٣
٢٣,٣	٣٢,٤
١٨,٠	٢٦,٢

مارس ٢٠٠٦	يونيه ٢٠٠٥
٣٧٤,٠	٣٤٩,١
٤٤,٢	٤٧,٢
١٣٢,١	١١٤,٥

أسعار الخصم والعائد

- سعر الخصم
- متوسط العائد على أذون الخزانة لمدة ٩١ يوما
- العائد على شهادات الاستثمار ذات العائد الجارى
- متوسط العائد على الودائع لمدة ٣ شهور لدى البنوك
- متوسط العائد من الائتمان لمدة سنة فأقل لدى البنوك

متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي المعلن من البنك المركزى شراء فى نهاية الفترة

- أسعار العملاء
- المتوسط المرجح لاسعار التعامل فى سوق الانترنت

العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

- اجمالى الايرادات
- اجمالى المصروفات
- العجز النقدي**
- صافى حيازة الأصول المالية

العجز أو الفائض الكلى

- اجمالى التمويل**
- التمويل المحلى
- مصرفى
- غير مصرفى
- الاقتراض الخارجى
- المتأخرات
- أخرى
- التمويل المتأثر بالاستيعادات
- فروق إعادة التقييم
- صافى متحصلات الخصخصة
- غير محدد
- العجز النقدي / الناتج المحلى الاجمالى (%)
- العجز الكلى / الناتج المحلى الاجمالى (%)
- المصروفات / الناتج المحلى الاجمالى (%)
- الايرادات / الناتج المحلى الاجمالى (%)

الدين العام المحلى

- الدين المحلى للحكومة
- مديونية الهيئات العامة الاقتصادية
- مديونية بنك الاستثمار القومى

بالمليار دولار		بالمليار دولار		
يوليو/مارس		يوليو/مارس		
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
				<b>ميزان المدفوعات</b>
				<b>رصيد المعاملات الجارية والتحويلات</b>
				رصيد الميزان التجاري
				الصادرات السلعية
				البتترول ومنتجاته %
				أخرى %
				الواردات السلعية
				السلع الوسيطة %
				السلع الاستثمارية %
				السلع الاستهلاكية %
				وقود ومواد خام وأخرى %
				<b>رصيد ميزان الخدمات</b>
				المتحصلات
				منها :
				النقل %
				السفر %
				دخل الاستثمار %
				المدفوعات
				منها :
				النقل %
				السفر %
				دخل الاستثمار %
				<b>التحويلات</b>
				رسمية %
				خاصة %
				رصيد المعاملات الرأسمالية والمالية
				الفائض الكلي / ( العجز )
<b>٢٨,٩</b>	<b>٣٠,٢</b>	<b>٣٠,٢</b>	<b>٣٠,٢</b>	<b>الدين الخارجى القائم فى نهاية مارس</b>

# التطورات الداخلية

## نظرة عامة

استمر تحسن أداء الاقتصاد المصرى خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي فى الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج ليبلغ ٥,٨٪ خلال تلك الفترة ، وقد ساهمت فى هذه الزيادة كافة قطاعات الإنتاج ، ومن أهمها قطاع الاستخراجات خاصة الغاز ، وقطاع التشييد والبناء ، وقطاع قناة السويس ، وقطاع الاتصالات .

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية ، فقد استمر البنك المركزى فى إتباع سياسة نقدية غير توسعية لامتناس فائض السيولة بالجهاز المصرفى ، مستخدما فى ذلك عمليات السوق المفتوحة التى بلغ رصيدها ١١٣,٠ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠٠٦ . وقد أسفرت تلك السياسة عن انخفاض معدل نمو السيولة المحلية ليبلغ ٨,٣٪ خلال الفترة يوليو / مارس من السنة المالية ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (مقابل ١٠,٢٪ خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة) . وصاحب ذلك تراجع معدل التضخم ، وفقا للرقم القياسى لأسعار المستهلكين ، ليبلغ ٢,٨٪ خلال الفترة الأولى (مقابل ٣,٨٪ خلال الفترة الثانية) .

وانعكس ذلك على قرارات لجنة السياسة النقدية ، حيث قامت بإجراء عدة تخفيضات متتالية على سعري عائد الإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة فى اطار العمل بنظام الحدين الأدنى والأقصى ، حيث بلغا ٨,٢٥٪ ، ١٠,٢٥٪ على الترتيب فى نهاية مارس ٢٠٠٦ . كما قامت اللجنة بتخفيض الهامش بين سعري الإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة ليبلغ ٢٪ مقابل ٣٪ فى بداية العمل بالنظام . وتجدر الإشارة إلى أن لجنة السياسة النقدية قد قامت فى ٦ أبريل ٢٠٠٦ بإجراء تخفيض لهذين السعريين بواقع ٠,٢٥٪ ليصبحا ٨,٠٪ و ١٠,٠٪. كما تم الإبقاء على ذات الأسعار فى اجتماع اللجنة الذى عقد فى ١٨ مايو ٢٠٠٦ .

وقد كان لصادى الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفى الأثر التوسعى الأكبر على السيولة المحلية ، حيث زاد بما يعادل ٥٠,٧ مليار جنيه بمعدل ٦٢,٦٪ ، كما زاد الائتمان المحلى بمقدار ٢٣,٦ مليار جنيه بمعدل ٥,١٪ ، استأثر القطاع الخاص بنحو ٦٤,٩٪ منها ، وارتفع الرصيد السالب لصادى البنود الأخرى بمقدار ٣٣,٥ مليار جنيه .

ولقد حققت المعاملات فى سوق الصرف الأجنبى فائضا بلغ ٤,٨ مليار دولار ( مقابل ٣,٥ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة) . ويعزى هذا الفائض إلى زيادة الموارد بمقدار ١٠,٠ مليار دولار لتبلغ ٢٢,٨ مليار دولار ، فى حين اقتصرت الزيادة فى الاستخدامات على ٨,٧ مليار دولار لتبلغ ١٨,٠ مليار دولار . وقد ساهم ذلك فى ارتفاع سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى بمعدل ٠,٧٪ خلال الفترة ، حيث بلغ متوسط سعر صرف الدولار (شراء) ٥,٧٣٦٦ جنيها فى نهاية مارس ٢٠٠٦ (مقابل ٥,٧٧٨٩ جنيها فى نهاية يونيو ٢٠٠٥) .



ونتيجة لما سبق استطاع البنك المركزي تدعيم صافي احتياطياته من النقد الأجنبي ، الذى ارتفع خلال فترة العرض بمبلغ ٣,٢ مليار دولار ليصل إلى ٢٢,٥ مليار دولار فى نهاية مارس ٢٠٠٦ (مقابل ١٩,٣ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠٠٥). كما واصل ارتفاعه (أثناء الطباعة) ليبلغ ٢٣,١ مليار دولار فى نهاية يوليو ٢٠٠٦ .

وقد ساهمت السياسة النقدية التى انتهجها البنك المركزى خلال الفترة ، وتحسن سعر صرف الجنيه المصرى ، فى استمرار تفضيل العملة المحلية كأداة للدخار ، وهو ما يعكسه ارتفاع نسبة الودائع بالعملة المحلية إلى اجمالى الودائع لدى البنوك من ٧١,٩٪ فى نهاية يونيو ٢٠٠٥ إلى ٧٢,٤٪ فى نهاية مارس ٢٠٠٦ .

وفيما يتعلق بأداء سوق رأس المال ، فقد تحسن بشكل ملموس خلال فترة العرض - باستثناء الفترة التى بدأت مع الأسبوع الثانى من شهر فبراير وحتى منتصف شهر مارس ٢٠٠٦ - حيث تصاعد عدد العمليات من ١,٧ مليون عملية ليصل إلى ٤,٥ مليون عملية ، وكمية الأوراق المتداولة من ٢,٤ مليار ورقة إلى ٥,٣ مليار ورقة ، وقيمة تلك الأوراق من ٥٤,٠ مليار جنيه إلى ١٩٧,٨ مليار جنيه .

ولقد أسفرت معاملات الأجانب فى السوق خلال الفترة عن صافى مشتريات بلغ ٣,٤ مليار جنيه ، ويعزى ذلك إلى زيادة قيمة كل من مشتريات ومبيعات الأجانب من الأوراق بالجنيه المصرى والدولار الأمريكى لتصل إلى ٥٦,٢ و ٥٢,٨ مليار جنيه على الترتيب ، وتركز الجزء الأكبر منها على التعامل بالجنيه المصرى .

وفيما يتعلق بالسياسة المالية ، يتضح من متابعة تنفيذ العمليات المالية للحكومة العامة (قطاع الموازنة العامة للدولة ، وبنك الاستثمار القومى، وصناديق التأمين الاجتماعى) خلال الفترة يوليو/ مارس من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ أن اجمالى الإيرادات بلغ نحو ١٠٦,٨ مليار جنيه، واجمالى المصروفات نحو ١٣٧,٩ مليار جنيه وأسفر ذلك عن عجز نقدى قدره ٣١,١ مليار جنيه. وبإضافة صافى الأصول المالية البالغ ٢,٩ مليار جنيه الى هذا العجز ، يصل العجز الكلى الى نحو ٣٤,٠ مليار جنيه بما يمثل ٥,٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى . وقد تم تمويل نحو ٣٥,٠٪ من هذا العجز عن طريق الجهاز المصرفى ، و ٦٥,٨٪ عن طريق اكتتاب جهات محلية غير مصرفية فى أذون وسندات الخزانة العامة .

وبالنسبة للعمليات الخاصة بقطاع الموازنة العامة للدولة (الجهاز الادارى ، والإدارة المحلية، والهيئات الخدمية)، فقد بلغ اجمالى الإيرادات نحو ٩١,٤ مليار جنيه ، واجمالى المصروفات نحو ١٢٤,٧ مليار جنيه ، وأسفر ذلك عن عجز نقدى بلغ نحو ٣٣,٣ مليار جنيه. وبإضافة هذا العجز الى صافى حيازة الأصول المالية يبلغ العجز الكلى نحو ٢٨,٩ مليار جنيه بما يمثل ٤,٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

وانعكاسا للتطورات السابقة ، فقد ارتفع إجمالي الدين العام المحلى بنحو ٣٩,٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ليصل إلى ٥٥٠,٣ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠٠٦ ، منه ٦٨,٠٪ مستحق على الحكومة .

وفيما يتعلق بالمعاملات مع العالم الخارجى خلال الفترة ، فقد حقق ميزان المدفوعات فائضاً كبيراً بلغ ٣,٣ مليار دولار نتيجة للفائض المحقق فى ميزان المعاملات الجارية والبالغ ٢,١ مليار دولار ، وكذلك صافى التدفق للداخل المحقق فى ميزان المعاملات الرأسمالية والمالية والبالغ ١,٩ مليار دولار ، حيث يعزى فائض المعاملات الجارية الى فائض ميزان الخدمات ، وارتفاع صافى التحويلات بدون مقابل من ناحية واتساع عجز الميزان التجارى من ناحية أخرى . فقد استقر فائض ميزان الخدمات عند نفس مستواه ليبلغ ٦,٠ مليار دولار كمحصلة لارتفاع المتحصلات الخدمية بمعدل ١٣,٦٪ ، من أهمها بندا السفر والنقل ، وكذا ارتفاع المدفوعات الخدمية بمعدل ٢٩,١٪ . وبالنسبة لصافى التحويلات بدون مقابل، فقد ارتفع بمعدل ٢,٦٪ ليصل إلى ٤,١ مليار دولار ، وذلك محصلة لارتفاع التحويلات الخاصة وتراجع التحويلات الرسمية .

أما العجز فى الميزان التجارى الذى ارتفع بمعدل ١١,٩٪ ، فيرجع الى ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٢٦,٧٪ ، وعلى الرغم من زيادة حصيلة الصادرات السلعية بمعدل أكبر بلغ ٣٧,٦٪ . وتعزى الزيادة فى الصادرات السلعية إلى ارتفاع الصادرات البترولية بمعدل ٩٤,٦٪ كمحصلة لزيادة الكميات المصدرة لكل من البترول الخام والمنتجات البترولية مع ارتفاع أسعارهما خلال الفترة ، فى حين استقرت حصيلة الصادرات غير البترولية عند نفس مستواها تقريبا .

وفيما يتعلق بالمعاملات الرأسمالية والمالية خلال الفترة، فيرجع صافى التدفق للداخل المحقق الى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى بنوعيه ، المباشر ، ومحفظة الأوراق المالية .

وبالنسبة للتمويل الدولى ، فقد ارتفع تدفق الموارد من الخارج ليصل إلى ٧,٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (مقابل ٥,٩ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة)، وهو ما يعزى أساسا إلى ارتفاع صافى استثمارات محفظة الأوراق المالية فى مصر بنحو ٢,٣ مليار دولار، وارتفاع صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر بنحو ١,٦ مليار دولار.

واستقر رصيد الدين الخارجى القائم (العام والخاص) وبكافة آجاله مقوماً بالدولار الأمريكى فى نهاية مارس ٢٠٠٦ عند نفس مستواه (تقريباً) فى نهاية يونيو ٢٠٠٥ والبالغ نحو ٢٨,٩ مليار دولار . وجاء ذلك محصلة لتحقق صافى استخدام من اجمالى القروض والتسهيلات بلغ ٠,٢ مليار دولار - نتيجة لاستخدامات

بنحو ٢,٧ مليار دولار واقتصار المسدد من الأقساط على نحو ٢,٥ مليار دولار - وانخفاض أسعار معظم العملات المقترض بها تجاه الدولار الأمريكى بما قيمته ٠,٢ مليار دولار.

وفيما يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجى (الأقساط والعوائد)، فقد ارتفعت جملة مدفوعات خدمة الدين بمقدار ٠,٣ مليار دولار لتصل إلى نحو ٢,٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وجاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة المسدد من الأقساط، وتراجع العوائد المدفوعة. وعلى الرغم من ذلك فقد تحسنت نسبة خدمة الدين الى الحصيلة الجارية بما فيها التحويلات لتصل الى ٧,٤٪ (مقابل ٧,٨٪ خلال ذات الفترة من العام المالى السابق)، وذلك نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات السلعية والخدمية والتحويلات بمعدل ٢١,٢٪ خلال فترة العرض، كذلك تحسنت نسبة رصيد الدين الخارجى فى نهاية مارس ٢٠٠٦ الى الناتج المحلى الاجمالى لتصل الى ٢٨,٠٪ (مقابل ٣٢,٦٪ فى نهاية مارس ٢٠٠٥)، وتراجع متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجى ليبلغ ٣٩٥,٣ دولار.

وفيما يتعلق بالنشاط السياحى، فقد أظهرت متابعة الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥، مقارنة بالفترة المناظرة من السنة المالية السابقة، ارتفاع الإيرادات السياحية بمعدل ١٢,٢٪ لتحقق ٥,٦ مليار دولار، وذلك انعكاسا لزيادة تقدير إنفاق السائح فى الليلة الواحدة بمعدل ١٣,٣٪.

وفيما يتعلق بأهم الإجراءات التى تم اتخاذها خلال الفترة فى مجال الإصلاح المالى والاقتصادى، فقد تمت الموافقة على تعديل قرار مجلس إدارة البنك المركزى بشأن شروط وإجراءات الاندماج وفقاً لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، وتعديل اسم البنك المصرى التجارى ليصبح بنك بيريوس - مصر، وتعديل اسم بنك بورسعيد الوطنى للتنمية ليصبح بنك الشركة المصرفية بورسعيد، ودمج بنك التجارة والتنمية / التجارىون فى البنك الأهلى المصرى. كما عدلت أسعار العائد لكل من إيداعات صندوق توفير البريد، وشهادات الاستثمار التى يصدرها البنك الأهلى المصرى [مجموعتى (أ) و (ب)]، كذلك تم احتساب العوائد البنكية على تسهيلات قروض الإنتاج النباتى بمعدل ٥٪ على أن تتحمل الحكومة الباقي.

وفى مجال الإصلاح الجمركى والضريبى، فقد صدرت اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، كما تم إنشاء وحدات فرعية للسماح المؤقت، ورد الضرائب والرسوم الجمركية فى كل من جمرک العريش وجمرک مستودع العبور بالقاهرة، وإعفاء العوائد المدينة لشركات التوريق والتأجير التموئلى من الضريبة على الدخل.

## الفصل الأول: التطورات النقدية والمصرفية

١/١: السياسة النقدية والمصرفية والمتغيرات النقدية الكلية

استمر البنك المركزى المصرى فى إتباع سياسة نقدية غير توسعية ، وذلك لامتنعاص فائض السيولة بالجهاز المصرفى ، مستخدما فى ذلك عمليات السوق المفتوحة التى بلغ رصيدها ١١٣,٠ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠٠٦ ، والمتمثلة فى عمليات البيع النهائى ( ٥٢,٥ مليار جنيه) ، وعمليات ربط ودائع (٥٥,٩ مليار جنيه) وعمليات عكسية لإعادة الشراء (٤,٦ مليار جنيه) .

وأسفرت السياسة النقدية المتبعة خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ عن انخفاض معدل نمو السيولة المحلية ليبلغ ٨,٣٪ (مقابل ١٠,٢٪ خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة) . وقد صاحب ذلك تراجع معدل التضخم ، وفقا للرقم القياسى لأسعار المستهلكين ، ليصل الى ٢,٨٪ خلال الفترة الأولى (مقابل ٣,٨٪ خلال الفترة الثانية) .

وقد انعكس ذلك على قرارات لجنة السياسة النقدية ، حيث قامت بإجراء عدة تخفيضات متتالية على سعري عائد الإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة ، حيث بلغا ٨,٢٥٪ ، ١٠,٢٥٪ على الترتيب فى نهاية مارس ٢٠٠٦ . كما قامت اللجنة بتخفيض الهامش بين سعري الإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة ليبلغ ٢٪ (مقابل ٣٪ فى بداية العمل بنظام الحدين الأدنى والأقصى) . وتجدر الإشارة إلى أن لجنة السياسة النقدية قد قامت فى ٦ أبريل ٢٠٠٦ بإجراء تخفيض لهذين السعرين بواقع ٠,٢٥٪ ليصبحا ٨,٠٪ و ١٠,٠٪. كما تم الإبقاء على ذات الأسعار فى اجتماع اللجنة الذى عقد فى ١٨ مايو ٢٠٠٦ .

ولقد اتجهت أسعار العائد على المعاملات بين البنوك لمدة ليلة واحدة الى الانخفاض ، حيث بلغ المتوسط المرجح نحو ٨,٤٧٪ لشهر مارس ٢٠٠٦ (مقابل ٩,٧١٪ لشهر يونيو ٢٠٠٥) . كما تراجعت أسعار العائد على الودائع والقروض لدى البنوك على النحو الذى يوضحه البيان التالى:

سعر البنك المركزي للائتمان والخصم  
ومتوسط مرجح\* لأسعار العائد على الودائع والقروض لدى البنوك

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٤	نهاية
مارس	يونيو	مارس	يونيو	
٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	سعر البنك المركزي للائتمان والخصم
٦,١٠	٧,٦١	٧,٦٠	٧,٦٨	الودائع لمدة ٣ شهور
٧,٢٠	٧,٦٧	٧,٨٥	٧,٧٩	الودائع لمدة ستة شهور
٧,٤٠	٧,٧٠	٧,٨٣	٧,٧٧	الودائع لمدة سنة
١٢,٦٠	١٣,٣٥	١٣,٤١	١٣,٢٧	القروض لمدة سنة فأقل

\* مبدئي

وفيما يتعلق بمكونات السيولة المحلية خلال فترة العرض ، فقد تراجعت نسبة مساهمة الودائع بالعملة المحلية في معدل نمو السيولة ، مقارنة بالفترة المماثلة من السنة المالية السابقة ، وفي المقابل تزايدت نسبة مساهمة الودائع الادخارية بالعملات الأجنبية ، كما يتضح من الجدول التالي :

مساهمة مكونات السيولة المحلية (م) في معدل نموها

يوليو/مارس		خلال الفترة
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
٨,٣	١٠,٢	النقود بمعناها الواسع (م)
٤,١	٨,٣	الودائع الآجلة بالعملة المحلية
٠,٨	(٠,٦)	الودائع الآجلة بالعملات الأجنبية (مقومة بالعملة المحلية)
٣,٤	٢,٥	أخرى

كما أسهم كل من السياسة النقدية المتبعة ، وتحقيق فائض في سوق الصرف الأجنبي ، في استمرار تحسن سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار فى سوق المعاملات بين البنوك بالدولار الأمريكى " الانترنتى الدولارى " خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، حيث بلغ المتوسط المرجح له ٥,٧٤٦٩ جنيها لكل دولار فى نهاية مارس ٢٠٠٦ (مقابل ٥,٧٨٢٤ جنيها لكل دولار فى نهاية يونيو ٢٠٠٥) . ومن زاوية أخرى ، ارتفع صافى الاحتياطيات الدولية من ١٩,٣ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠٠٥ إلى ٢٢,٥ مليار دولار فى نهاية مارس ٢٠٠٦ ثم واصل ارتفاعه (أثناء الطباعة) ليبلغ ٢٣,١ مليار دولار فى نهاية يوليو ٢٠٠٦ .

١/١/١ : نقود الاحتياطي

تراجعت نقود الاحتياطي بمقدار ٩,٢ مليار جنيه بمعدل ٥,٢٪ خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (مقابل زيادة قدرها ٤٣,٠ مليار جنيه بمعدل ٣٦,٣٪ خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة) ، لتبلغ ١٦٨,٦ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٠٦. ويعد هذا التراجع محصلة لانخفاض ودائع البنوك بالعملة المحلية لدى البنك المركزي بمقدار ١٦,٤ مليار جنيه ، وارتفاع النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزي بمقدار ٧,٢ مليار جنيه، ويعزى انخفاض ودائع البنوك بالعملة المحلية لدى البنك المركزي خلال الفترة إلى تعديل المعالجة المحاسبية لرصيد عمليات بيع أذون الخزانة المصرية مع الالتزام بإعادة الشراء - وفقا لقرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم ١٥٠١ الصادر في ٢ أغسطس ٢٠٠٥- حيث أغلق رصيد هذه العمليات بميزانية البنك المركزي وتم خصمها من محفظة الأوراق المالية الحكومية وودائع البنوك بالعملة المحلية لديه، وتضمن القرار إدراجها في بند أذون الخزانة في ميزانية البنوك، وخصمها من أرصدة هذه البنوك لدى البنك المركزي.

نقود الاحتياطي والأصول المقابلة

( القيمة بالمليون جنيه )

التغير خلال يوليو / مارس		الأرصدة في نهاية			
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦	
%	قيمة	%	قيمة	٢٠٠٥	
(٥.٢)	(٩١٧١)	٣٦.٣	٤٣٠٠١	١٦٨٦٥١	أ- نقود الاحتياطي
١٠.٧	٧٢١٧	٨.٩	٥٢٨٩	٧٤٤٥٨	النقد المتداول خارج البنك المركزي
(١٤.٨)	(١٦٣٨٨)	٦٣.٨	٣٧٧١٢	٩٤١٩٣	ودائع البنوك بالعملة المحلية
(٥.٢)	(٩١٧١)	٣٦.٣	٤٣٠٠١	١٦٨٦٥١	ب - الأصول المقابلة
١٣.٢	٢٣٥٦٥	١٧٩.٠	١٧٦٤٢	٦٠٨٦٠	صافي الأصول الأجنبية
١٦.٨	١٨٢٥٩	١٥.٤	١٣٥٥٩	١٢٦٩٩٧	الأصول الأجنبية
٠.٠	-	٠.٠	-	٤٥٠٠	ذهب
٩٨.٦	١٦٤٢٩	٢١.٦	٣٦٨٦	٣٣٠٩٤	أوراق مالية أجنبية
٢.١	١٨٣٠	١٤.٨	٩٨٧٣	٨٩٤٠٣	عملات أجنبية
(٧.٤)	(٥٣٠٦)	(٥.٢)	(٤٠٨٣)	٦٦١٣٧	الخصوم الأجنبية
(٢٣.٣)	(٣٢٧٣٦)	٢٣.٣	٢٥٣٥٩	١٠٧٧٩١	صافي الأصول المحلية
(٧.٣)	(٨٨٧٠)	١٨.٤	١٨٣٥٣	١١٣٣٩٤	المطلوبات من الحكومة (صافي)
(٢٢.٢)	(٥٠٤٥٨)	٢٢.٣	٤٠٤٧٣	١٧٦٩٠٩	المطلوبات؛ منها :
(٢١.٢)	(٤٤١٨٨)	٢٢.٣	٣٦٦٣٠	١٦٣٨٣٣	أوراق مالية حكومية
(٣٩.٦)	(٤١٥٨٨)	٢٧.٠	٢٢١٢٠	٦٣٥١٥	الودائع
(١٢٣.٠)	٢٧٠٤٠	(٢٥.٢)	٨٩٦٢	٥٠٥٧	المطلوبات من البنوك (صافي)
٨١.٣	٩٤١٣	١٤.٦	١٣٩٤	٢٠٩٨٥	المطلوبات
(٥٢.٥)	(١٧٦٢٧)	(١٦.٨)	(٧٥٦٨)	١٥٩٢٨	الودائع بالعملة الأجنبية
(١٢٦.٥)	(٥٠٩٠٦)	(٤.٤)	(١٩٥٦)	١٠٦٦٠-	صافي البنود الموزنة
(١.٠)	(٩٢)	٣.٩	٢١٠٠	٤٨٥٧٩	الأصول
٥٧١.٣	٥٠٤١٤	٤٢.١	٤٠٥٦	٥٩٢٣٩	الخصوم منها
٢٤.٢	٥٦٤	١٤.٣	٢٩٠	٢٨٩٥	حقوق الملكية
(١.٠)	(٣)	٢١.١	٦٥	٢٩٩	المخصصات

ويتضح من تحليل الأصول المقابلة لنقود الاحتياطي، تراجع صافي الأصول المحلية خلال الفترة بمقدار ٣٢,٨ مليار جنيه، بينما ارتفع صافي الأصول الأجنبية بما يعادل ٢٣,٦ مليار جنيه .

وجاء التراجع فى صافي الأصول المحلية بدوره نتيجة لانخفاض صافي مطلوبات البنك المركزى من الحكومة بمقدار ٨,٩ مليار جنيه كمحصلة لنقص مطلوباته منها بمقدار ٥٠,٥ مليار جنيه (بسبب المعالجة المحاسبية السابق ذكرها) من ناحية، وتراجع ودائعها لديه بمقدار ٤١,٦ مليار جنيه (لتسييل ودائع وزارة المالية المقابلة للأذون على الخزانة نتيجة لاستحقاق جانب من هذه الأصول والاستهلاك المعجل لجزء منها) من ناحية أخرى . هذا بالإضافة إلى تراجع صافي البنود الموازنة (صافي الأصول والخصوم غير المبوبة وحسابات رأس المال) بمقدار ٥٠,٩ مليار جنيه، فى حين ارتفع صافي مطلوبات البنك المركزى من البنوك بمقدار ٢٧,٠ مليار جنيه خلال الفترة.

وفيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية للبنك المركزى ، فقد جاء الارتفاع فيه خلال الفترة انعكاسا لزيادة أصوله الأجنبية بما يعادل ١٨,٣ مليار جنيه، ونقص التزاماته الأجنبية بما يعادل ٥,٣ مليار جنيه.

## ٢/١/١: الإصدار النقدي

ارتفع رصيد النقد المصدر (متضمنا العملة المعاونة ) بمقدار ٧,٤ مليار جنيه بمعدل ١١,٠٪ خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (مقابل ٥,٥ مليار جنيه بمعدل ٩,١٪ خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة) ، ليصل رصيده الى ٧٥,٢ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠٠٦ .

### النقد المصدر\*

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير خلال يوليو/ مارس		التغير السنوي		رصيد النقد المصدر	فى نهاية
قيمة	%	قيمة	%		
				٥٢٤٣٢	يونيو ٢٠٠٣
٩,١	٤٧٧٨	١٤,٩	٦٧٩٩	٥٧٢١٠	مارس ٢٠٠٤
		١٤,٣	٧٤٩٠	٥٩٩٢٢	يونيو ٢٠٠٤
٩,١	٥٤٥٤	١٤,٠	٨١٦٦	٦٥٣٧٦	مارس ٢٠٠٥
		١٣,١	٧٨٣١	٦٧٧٥٣	يونيو ٢٠٠٥
١١,٠	٧٤٣٧	١٥,٠	٩٨١٤	٧٥١٩٠	مارس ٢٠٠٦

\* يتضمن العملة المعاونة التي تصدرها وزارة المالية.

وقد انعكست الزيادة في النقد المصدر على النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزي، الذي ارتفع بمقدار ٧,٢ مليار جنيه بمعدل ١٠,٧ ٪ ليصل إلى ٧٤,٥ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٠٦.

ويتبين من الهيكل النسبي للنقد المتداول وفقا للفئات ارتفاع الأهمية النسبية لكل من الورقة فئة المائة جنيه والخمسين جنيها في نهاية مارس ٢٠٠٦ عنها في نهاية يونيو ٢٠٠٥، في حين انخفضت الأهمية النسبية للأوراق من فئة العشرين جنيها، والعشرة جنيها، والخمسة جنيها، بينما استقرت الأهمية النسبية للفئات من جنيه فأقل، ويعكس زيادة الأهمية النسبية لفئات النقد الكبيرة استمرار ارتفاع الأسعار وإن كان بمعدلات أقل.

وقد انعكست التغيرات في هيكل النقد المتداول على متوسط قيمة ورقة النقد ليرتفع إلى ٢٠,٤٢ جنيها في نهاية مارس ٢٠٠٦ (مقابل ١٩,٥٩ جنيها في نهاية يونيو ٢٠٠٥).

### النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزي \*

(القيمة بالمليون جنيه)

فئات النقد	معدل التغير		مارس ٢٠٠٦		يونيو ٢٠٠٥	
	خلال يوليو / مارس	٢٠٠٥/٢٠٠٤	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة
الإجمالي	١٠,٧	٨,٩	١٠٠,٠	٧٤٤٥٩	١٠٠,٠	٦٧٢٣٦
العملة المعاونة	٢,٧	٢,٣	٠,٣	٢٣٢	٠,٣	٢٢٦
٢٥ قرشا	١٧,٨	٤,٣	٠,٢	١٣٩	٠,٢	١١٨
٥٠ قرشا	١٦,١	١٢,٩	٠,٣	٢٥٢	٠,٣	٢١٧
١ جنيه	١٢,٥	٤,٧	٠,٨	٥٧٦	٠,٨	٥١٢
٥ جنيها	(٦,٠)	٨,٨	١,٦	١١٧٦	١,٩	١٢٥١
١٠ جنيها	(١٠,٧)	(٤,٧)	٦,٠	٤٤٦٥	٧,٤	٤٩٩٩
٢٠ جنيها	(٩,٤)	(٣,٥)	١٢,٥	٩٢٧٨	١٥,٢	١٠٢٤٦
٥٠ جنيها	١١,٠	٣,٥	٣٦,٣	٢٧٠٣٥	٣٦,٢	٢٤٣٤٨
١٠٠ جنيه	٢٣,٦	٢٧,١	٤٢,٠	٣١٣٠٦	٣٧,٧	٢٥٣١٩

\* يمثل الفرق بين النقد المصدر والنقدية بخزائن البنك المركزي.



٣/١/١: نشاط غرفة المقاصة وخدمة التحويلات المحلية من خلال شبكة السويفت

تشير بيانات التحويلات المصرفية المحلية (Fin-Copy) باستخدام نظام السويفت إلى ارتفاع عدد وقيمة الرسائل المنفذة بالجنيه المصرى خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

خدمة التحويلات المحلية من خلال شبكة السويفت بالعملة المحلية

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية	عدد الرسائل المنفذة (بالوحدة)	قيمة التحويلات المنفذة (بالمليون جنيه)	التغير خلال الفترة العدد	القيمة
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣٢٦٣٤١	١٢٤٦٠٢٣	٦٧٨٤٠	٢٧٥٤٠٦
يوليو / مارس ٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٣٩٨٩٩	٩٣٩٠٠٠	٤٩٣٦٢	٢٠١٣١٠
يوليو / مارس ٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٩٣٢٩٧	١١٨٨٩٠٦	٥٣٣٩٨	٢٤٩٩٠٦

وبالنسبة لعمليات الانترنت بالدولار الأمريكى وفقا لنظام (Fin-Copy) - والذي بدأ تطبيقه فى سبتمبر ٢٠٠٤ - فقد بلغ عدد العمليات المنفذة ٨١٦٤ عملية بقيمة ٢٨,١ مليار دولار خلال الفترة يوليو / مارس من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

خدمة التحويلات المحلية من خلال شبكة السويفت بالدولار الأمريكى

(القيمة بالمليون دولار)

السنة المالية	عدد الرسائل المنفذة (بالوحدة)	قيمة التحويلات المنفذة (بالمليون دولار)	التغير خلال الفترة العدد	القيمة
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٠٦٤٠٤	١١٩٣٣		
يوليو / مارس ٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٩٤٩	٣١٢٢٤		
يوليو / مارس ٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨١٦٤	٢٨٠٤٤	٢١٥	(٣١٨٠)

وفيما يتعلق بنشاط غرفة المقاصة الالكترونية ، فتشير إحصاءاتها خلال الفترة الى زيادة قيمة الأوراق المتبادلة ، رغم انخفاض عددها، لتصل إلى ٢٠٥,٦ مليار جنيه (مقابل ١٩٤,٠ مليار جنيه) ، مما انعكس على متوسط قيمة الورقة والذي ارتفع إلى ٣٠,١ ألف جنيه (مقابل ٢٧,٨ ألف جنيه خلال فترة المقارنة) .

نشاط غرف المقاصة بالبنك المركزى المصرى

معدل التغير في القيمة	العدد	قيمة الورقة (بالمليون جنيه)	عدد الأوراق (بالألف)	خ
				لال
(٩,٦)	٢٦,٦	٢٤٤٥٨١	١٠٠٢٥	٢٠٠٣/٢٠٠٢
١,٥	(٤,٤)	٢٤٨٢٢٤	٩٥٩١	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٥,٧	(٢,٨)	٢٦٢٤٢٣	٩٣٢١	٢٠٠٥/٢٠٠٤
(٦,٦)	(١,٥)	١٩٤٠٠٧	٦٩٧٢	يوليو / مارس ٢٠٠٥/٢٠٠٤
٦,٠	(٢,١)	٢٠٥٥٦١	٦٨٢٥	يوليو / مارس ٢٠٠٦/٢٠٠٥

## ٤/١/١ : السيولة المحلية والعوامل المؤثرة فيها

شهدت الفترة يوليو / مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ارتفاعاً في السيولة المحلية (م) بمقدار ٤٠,٨ مليار جنيه بمعدل ٨,٣ ٪، (مقابل ٤٤,٢ مليار جنيه بمعدل ١٠,٢ ٪ خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة) لتصل إلى ٥٣٤,٧ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٠٦.

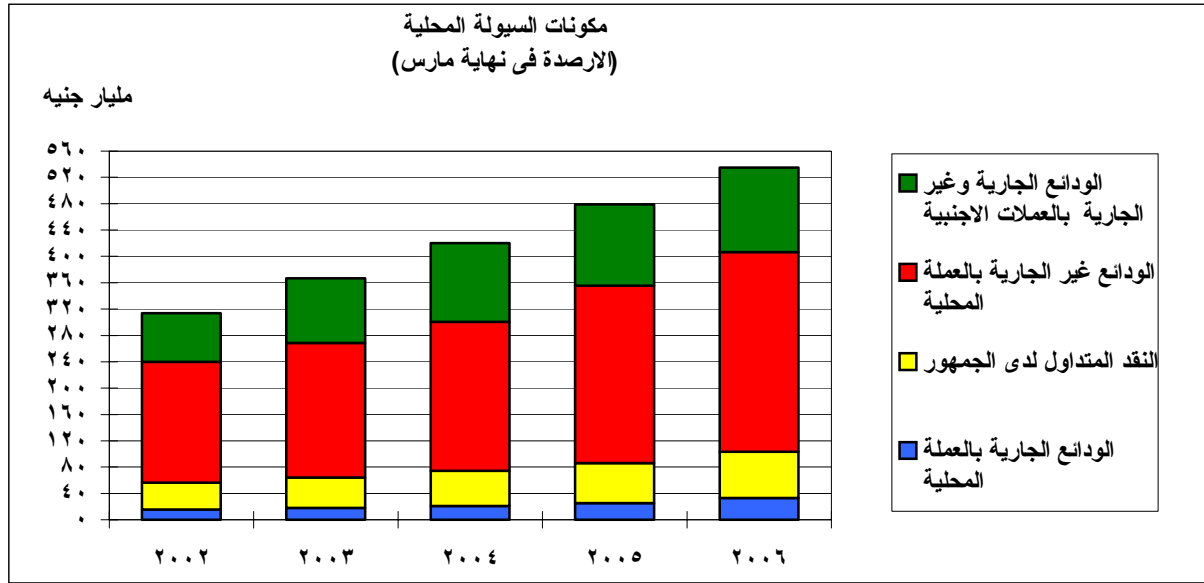
### هيكل السيولة المحلية

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير خلال يوليو/مارس		٢٠٠٥/٢٠٠٤		نهاية مارس ٢٠٠٦		
٪	القيمة	٪	القيمة	الأهمية النسبية	الأرصدة	
٨,٣	٤٠٧٧٩	١٠,٢	٤٤١٥٢	١٠٠,٠	٥٣٤٦٦٣	السيولة المحلية (م)
١٥,٢	١٣٦٣٧	١٠,٨	٨٤١٧	١٩,٣	١٠٣٣٢٢	المعرض النقدي (م)
١١,٥	٧٢٢٩	٨,٥	٤٧٤٦	١٣,١	٧٠٢٥٨	النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي
٢٤,٠	٦٤٠٨	١٦,٩	٣٦٧١	٦,٢	٣٣٠٦٤	الودائع الجارية بالعملة المحلية
٦,٧	٢٧١٤٢	١٠,٠	٣٥٧٣٥	٨٠,٧	٤٣١٣٤١	أشباه النقود
٧,٢	٢٠٣٣٢	١٥,٤	٣٦٠٠٥	٥٦,٧	٣٠٣٣٥٢	الودائع غير الجارية بالعملة المحلية
٥,٦	٦٨١٠	(٠,٢)	(٢٧٠)	٢٤,٠	١٢٧٩٨٩	الودائع بالعملة الأجنبية
١٦,٠	٢٩٠٧	١٤,٥	٢٣٦٨	٤,٠	٢١٠٤٧	- الجارية
٣,٨	٣٩٠٣	(٢,٥)	(٢٦٣٨)	٢٠,٠	١٠٦٩٤٢	- غير الجارية

وجاءت الزيادة في السيولة المحلية خلال الفترة محصلة لنمو كلا من المعرض النقدي (م) وأشباه النقود، إذ حقق المعرض النقدي (م) ارتفاعاً قدره ١٣,٦ مليار جنيه بمعدل ١٥,٢ ٪ (مقابل ٨,٤ مليار جنيه بمعدل ١٠,٨ ٪) ليبلغ ١٠٣,٣ مليار جنيه وبما يمثل ١٩,٣ ٪ من اجمالي السيولة المحلية في نهاية مارس ٢٠٠٦.

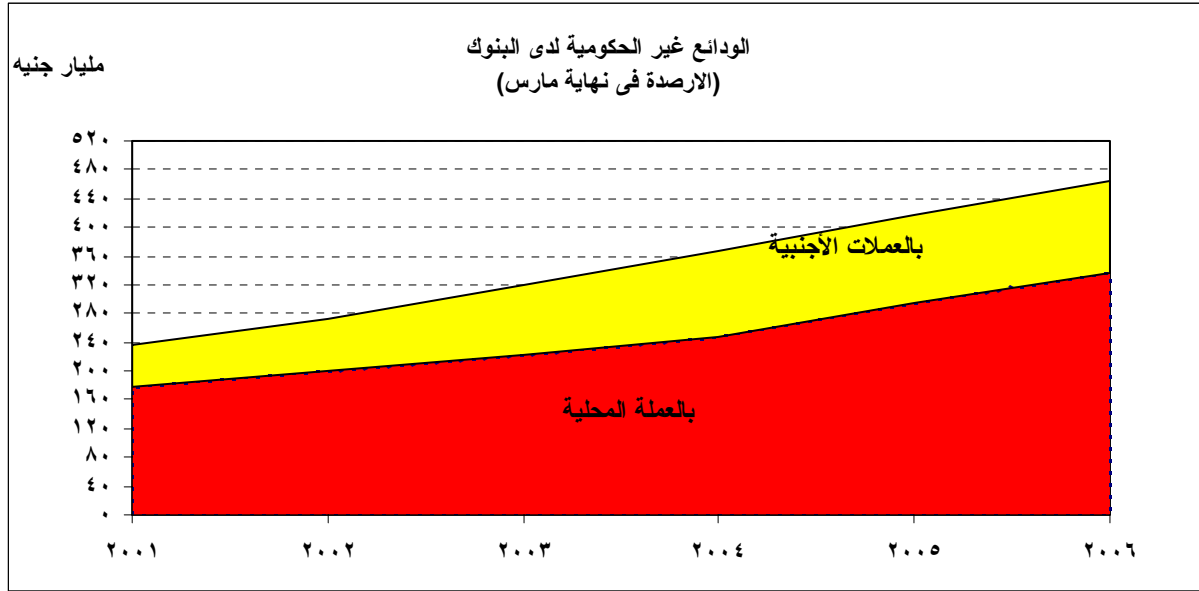
ويعكس النمو في المعرض النقدي (م) زيادة كل من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بمقدار ٧,٢ مليار جنيه بمعدل ١١,٥ ٪، والودائع الجارية بالعملة المحلية بمقدار ٦,٤ مليار جنيه بمعدل ٢٤,٠ ٪، والتي تركزت أساساً في نمو ودائع كلا من قطاع الأعمال الخاص والقطاع العائلي.



وبالنسبة لأشباه النقود، فقد ارتفعت بنحو ٢٧,٢ مليار جنيه بمعدل ٦,٧٪ (مقابل ٣٥,٧ مليار جنيه بمعدل ١٠,٠٪ خلال الفترة المناظرة) لتصل إلى ٤٣١,٣ مليار جنيه وبما يمثل ٨٠,٧٪ من اجمالى السيولة المحلية فى نهاية مارس ٢٠٠٦.

ويرجع الارتفاع فى أشباه النقود إلى نمو كل من الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بمقدار ٢٠,٤ مليار جنيه بمعدل ٧,٢٪ لتبلغ ٣٠٣,٣ مليار جنيه وبما يمثل ٥٦,٧٪ من جملة السيولة المحلية فى نهاية مارس ٢٠٠٦، وقد جاءت معظم الزيادة فى ودائع القطاع العائلى والتي نمت بمقدار ١٨,٩ مليار جنيه خلال الفترة، كما ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية (جارية وغير جارية) بما يعادل ٦,٨ مليار جنيه بمعدل ٥,٦٪ لتصل إلى ما يعادل ١٢٨,٠ مليار جنيه وبما يمثل ٢٤,٠٪ من جملة السيولة المحلية فى نهاية مارس ٢٠٠٦. ويرجع نمو الودائع بالعملة الأجنبية أساساً لزيادة ودائع قطاع الأعمال الخاص بما يعادل ٥,٦ مليار جنيه.

وفيما يتعلق بهيكل السيولة المحلية، فمازالت الودائع بالعملة المحلية تمثل الجزء الأكبر من جملة الودائع لدى البنوك، حيث بلغت نسبتها الى اجمالى الودائع ٧٢,٤٪ فى نهاية مارس ٢٠٠٦ (مقابل ٧١,٩٪ فى نهاية يونيو ٢٠٠٥)، بينما بلغت نسبة الودائع بالعملة الأجنبية ٢٧,٦٪ (مقابل ٢٨,١٪) وهو ما يعكس استمرار تفضيل الإيداع بالعملة المحلية.



### الأصول المقابلة للسيولة المحلية

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير خلال يوليو / مارس		نهاية مارس ٢٠٠٦		الأهمية النسبية	الأرصدة	
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	القيمة	القيمة			
%	%	القيمة	القيمة			
٨,٣	١٠,٢	٤٠٧٧٩	٤٤١٥٢	١٠٠,٠	٥٣٤٦٦٣	الأصول المقابلة للسيولة المحلية
٦٢,٦	٦٢,٨	٥٠٦٧٨	٢٨٣٩٦	٢٤,٦	١٣١٥٩١	صافي الأصول الأجنبية
٦٣,٢	١٧٩,٠	٢٣٥٦٦	١٧٦٤٢	١١,٤	٦٠٨٦٠	لدى البنك المركزي
٦٢,٢	٣٠,٤	٢٧١١٢	١٠٧٥٤	١٣,٢	٧٠٧٣١	لدى البنوك الأخرى
٥,١	٧,٥	٢٣٥٧٣	٣١٧١٣	٩١,٧	٤٩٠٣٤٤	الائتمان المحلي
٦,٩	٢٠,٨	١١٠٢٦	٢٦٢٨٠	٣٢,٠	١٧٠٩١٥	الحكومة (الصافي)
(٧,٣)	٦,٥	(٢٧٤٣)	٢٣٢٠	٦,٥	٣٤٦٧٨	قطاع الأعمال العام
٢,٩	٠,٣	٦٧٢٩	٦٤٩	٤٣,٩	٢٣٤٩٢٤	قطاع الأعمال الخاص
٢٠,٧	٦,٧	٨٥٦١	٢٤٦٤	٩,٣	٤٩٨٢٧	القطاع العائلي
٦٢,٢	٤٩,٣	(٣٣٤٧٢)	(١٥٩٥٧)	١٦,٣-	٨٧٢٧٢-	صافي البنود الأخرى

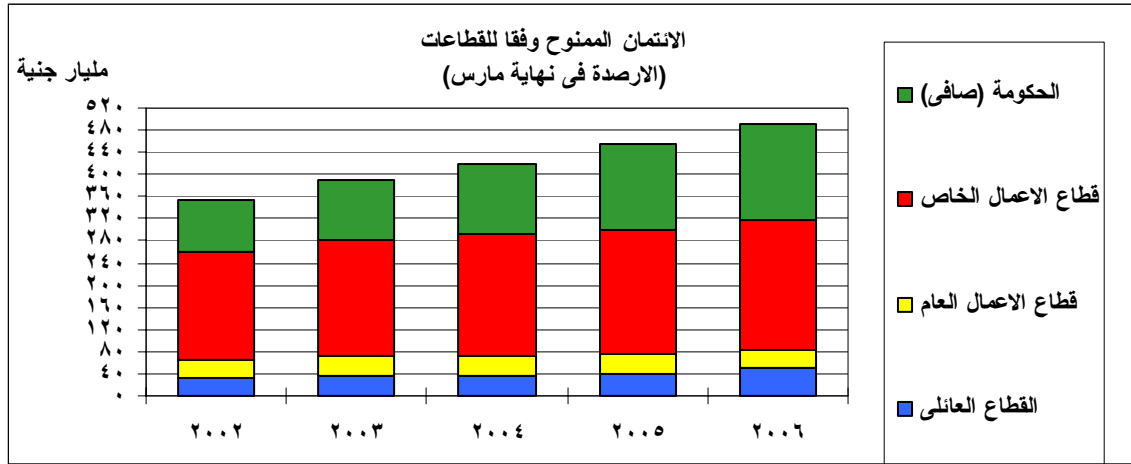
ويتضح من تحليل الأصول المقابلة للسيولة المحلية، حدوث تصاعد ملحوظ في صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بما يعادل ٥٠,٧ مليار جنيه بمعدل ٦٢,٦% (مقابل ٢٨,٤ مليار جنيه بمعدل ٦٢,٨%).

كما زاد الائتمان المحلي بمقدار ٢٣,٦ مليار جنيه بمعدل ٥,١٪ خلال الفترة (مقابل ٣١,٧ مليار جنيه بمعدل ٧,٥٪ خلال الفترة المناظرة) ليصل إلى ٤٩٠,٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٠٦، وتعكس هذه الزيادة ارتفاع الائتمان الممنوح لكافة القطاعات (باستثناء قطاع الأعمال العام).

وقد اقتضت الزيادة في صافي الائتمان المحلي المقدم للحكومة على ١١,٠ مليار جنيه بمعدل ٦,٩٪ خلال الفترة (مقابل زيادة قدرها ٢٦,٣ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة) ليلبغ ١٧٠,٩ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٠٦. وتمثل هذه الزيادة محصلة تراجع الائتمان المقدم للحكومة (أوراق مالية وتسهيلات ائتمانية) بمقدار ٣١,٦ مليار جنيه، وتراجع الودائع الحكومية بمقدار ٤٢,٦ مليار جنيه.

وبلغت مديونية القطاع العائلي تجاه البنوك ٤٩,٨ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٨,٦ مليار جنيه بمعدل ٢٠,٧٪ خلال الفترة. أما مديونية القطاع الأعمال العام فقد بلغت ٣٤,٧ مليار جنيه بتراجع بلغ ٢,٧ مليار جنيه بمعدل ٧,٣٪.

وما زال قطاع الأعمال الخاص يستأثر بما يقرب من نصف الائتمان الممنوح من البنوك للقطاعات الاقتصادية، حيث بلغت مديونيته تجاه البنوك ٢٣٤,٩ مليار جنيه وبما يمثل ٤٧,٩٪ من إجمالي الائتمان المحلي في نهاية مارس ٢٠٠٦، بزيادة قدرها ٦,٧ مليار جنيه بمعدل ٢,٩٪ خلال فترة العرض، تركب جزء كبير منها (٤٦,٣٪) في قطاع الخدمات.



وفيما يتعلق بصافي البنود الأخرى، فقد ارتفع رصيدها السالب خلال الفترة بمقدار ٣٣,٥ مليار جنيه ليلبغ ٨٧,٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٠٦. ويعد الارتفاع محصلة لتدعيم رأس المال والاحتياطيات والمخصصات.

## ٢/١: التطورات المصرفية

### ١/٢/١: نظرة إجمالية للمركز المالي للبنوك

ارتفع إجمالي المركز المالي للبنوك خلال الفترة يوليو/ مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمقدار ٧٦,٨ مليار جنيه بمعدل ١٠,٩٪ (مقابل ٧٣,٦ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة) ، ليصل إلى ٧٨٢,٠ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٠٦ .

### إجمالي المركز المالي للبنوك

( القيمة بالمليون جنيه )

معدل التغير خلال الفترة يوليو/ مارس		٢٠٠٦ مارس		٢٠٠٥ يونيو		نهاية
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	
%	%					
(٦,١)	١٥,٠	٠,٨	٦١٩٥	٠,٩	٦٥٩٤	نقدية
١٤,١	٢٥,٢	٢٥,١	١٩٦٣٧٧	٢٤,٤	١٧٢١٧٧	أوراق مالية و استثمارات
٤٢,١	٢٠,١	٩,٣	٧٢٧٣٩	٧,٢	٥١٢٠٤	أرصدة لدى البنوك في الخارج
(٠,٩)	٧,٨	١٣,٩	١٠٨٨١٦	١٥,٦	١٠٩٧٧٣	أرصدة لدى البنك المركزي
(١١,٩)	(٢٣,٠)	١,٧	١٣٤٠٢	٢,٢	١٥٢١٣	أرصدة لدى البنوك في مصر
٢,٣	٠,٨	٤٠,٣	٣١٥١٥٦	٤٣,٧	٣٠٨١٩٥	أرصدة الإقراض و الخصم
٦٥,٠	٣٩,٢	٨,٩	٦٩٢٨٧	٦,٠	٤١٩٩٠	أصول أخرى
١٠,٩	١١,٦	١٠٠,٠	٧٨١٩٧٢	١٠٠,٠	٧٠٥١٤٦	(الأصول = الخصوم)
٧,٦	٤,٢	٣,١	٢٤٦٩٠	٣,٣	٢٢٩٤٩	رأس المال
٥,٥	٨,٣	١,٧	١٣١٠٤	١,٨	١٢٤١٩	الاحتياطيات
٨,٧	٩,٨	٦,٩	٥٣٨٧٠	٧,٠	٤٩٥٤١	المخصصات
٢٤,٨	٥,٤	٢,٣	١٧٧٩١	٢,٠	١٤٢٥٤	سندات وقروض طويلة الأجل
(٣١,٩)	(٩,٩)	١,١	٨٣٥٣	١,٧	١٢٢٦٢	التزامات قبل البنوك في الخارج
٩٤,٤	(١,٠)	٢,٠	١٥٥٧١	١,١	٨٠١١	التزامات قبل البنك المركزي
(١٩,٤)	(٢٥,٥)	١,٥	١١٨٠٩	٢,١	١٤٦٦٠	التزامات قبل البنوك في مصر
٦,٣	٩,٤	٧٠,٦	٥٥٢٢٥٥	٧٣,٧	٥١٩٦٤٩	الودائع
٦٤,٥	٧٣,٤	١٠,٨	٨٤٥٢٩	٧,٣	٥١٤٠١	خصوم أخرى

ويرجع جزء كبير من الزيادة في جانب الخصوم الى تصاعد الودائع بمقدار ٣٢,٦ مليار جنيه لتصل الى ٥٥٢,٣ مليار جنيه وبما يمثل ٧٠,٦٪ من إجمالي الخصوم في نهاية مارس ٢٠٠٦ ، بينما تعزى الزيادة في جانب الأصول أساسا الى نمو الاستثمارات في الأوراق المالية وأذون الخزانة بمقدار ٢٤,٢ مليار جنيه لتبلغ ١٩٦,٤ مليار جنيه ، وأرصدة الإقراض والخصم بمقدار ٧,٠ مليار جنيه لتصل الى ٣١٥,٢ مليار جنيه.

وتعزى الزيادة فى الاستثمارات المحلية للبنوك خلال الفترة الى زيادة استثماراتها فى كل من صكوك البنك المركزى بمقدار ٣١,٧ مليار جنيه ، والسندات الحكومية بمقدار ١٣,٦ مليار جنيه ، ومساهماتها فى رؤوس أموال الشركات بمقدار ٦,٦ مليار جنيه ، فى حين تراجعت استثمارات البنوك فى أذون الخزانة بمقدار ٢٧,٤ مليار جنيه ، وفى السندات غير الحكومية بمقدار ١,٧ مليار جنيه . أما على مستوى الاستثمارات الأجنبية ، فقد زادت بما يعادل ١,٤ مليار جنيه .

### هيكل محفظة الأوراق المالية

( نسب مئوية )

نهاية	يونيو ٢٠٠٥		مارس ٢٠٠٦		إجمالى
	بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية	
استثمارات محلية	٨١,٨	١٢,٤	٨٣,٩	١٠,٣	٩٤,٢
أذون على الخزانة	٥٤,٠	٠,٠	٣٣,٤	٠,٠	٣٣,٤
سندات حكومية	١٥,٦	٩,٦	٢٠,٩	٨,٢	٢٩,١
سندات غير حكومية	٣,٤	١,١	٢,٢	٠,٩	٣,١
مساهمات فى شركات	٨,٨	١,٧	١١,٢	١,٢	١٢,٤
صكوك البنك المركزى	-	-	١٦,٢	٠,٠	١٦,٢
أوراق مالية أجنبية	٠,٠	٥,٨	٠,٠	٥,٨	٥,٨
الإجمالى	٨١,٨	١٨,٢	٨٣,٩	١٦,١	١٠٠,٠
إجمالى المحفظة (بالمليار جنيه)	١٤٠,٩	٣١,٣	١٧٢,٢	٣١,٧	١٩٦,٤

وبالنسبة لمعاملات البنوك فى مصر مع مراسليها فى الخارج ، فقد ارتفع صافى معاملاتها الدائنة للخارج بما يعادل ٢٥,٤ مليار جنيه لتصل الى ما يعادل ٦٤,٤ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠٠٦ .

### المعاملات مع البنوك فى الخارج

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية	يونيو ٢٠٠٥		مارس ٢٠٠٦		التغير خلال الفترة يوليو/مارس	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
صافى المركز	٣٨٩٤٢	٦٤٣٨٦	٩٧٠٥	٢٩,٤	٢٥٤٤٤	٦٥,٣
أرصدة لدى البنوك فى الخارج	٥١٢٠٤	٧٢٧٣٩	٨٦٨٣	٢٠,١	٢١٥٣٥	٤٢,١
التزامات قبل البنوك فى الخارج	١٢٢٦٢	٨٣٥٣	(١٠٢٢)	(٩,٩)	(٣٩٠٩)	(٣١,٩)



٢/٢/١: السوق النقدية فيما بين البنوك فى مصر

انخفض حجم التعامل فى السوق النقدية فيما بين البنوك فى مصر مقاسا بالإيداعات بمقدار ١,٨ مليار جنيه لتصل جملة الايداعات الى ١٣,٤ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠٠٦.

حجم السوق النقدية فيما بين البنوك فى مصر

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير خلال الفترة يوليو/ مارس				٢٠٠٦	٢٠٠٥	نهاية
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	نهاية
قيمة	قيمة	قيمة	قيمة	قيمة	قيمة	نهاية
%	%	%	%	%	%	نهاية
(١١,٩)	(٢٣,٠)	١٣٤٠٢	١٥٢١٣	١٣٤٠٢	١٥٢١٣	الإجمالى
١٥,٩	(٩,٤)	٨٣٤٧	٧٢٠١	٨٣٤٧	٧٢٠١	الأرصدة بالعملة المحلية
(٣٦,٩)	(٣٧,٩)	٥٠٥٥	٨٠١٢	٥٠٥٥	٨٠١٢	الأرصدة بالعملات الأجنبية

٣/٢/١: الودائع

بلغ إجمالى الودائع لدى البنوك ، شاملة الودائع الحكومية ، نحو ٥٥٢,٣ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠٠٦ ، بزيادة قدرها ٣٢,٦ مليار جنيه بمعدل ٦,٣% خلال الفترة(مقابل ٤٣,٤ مليار جنيه بمعدل ٩,٤% خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة ) .

وقد استمر الاتجاه نحو تفضيل الايداع بالعملة المحلية خلال الفترة، حيث تمثل الزيادة فى الودائع بتلك العملة نحو ٧٤,٥% من الزيادة فى اجمالى الودائع ، وكان للودائع الادخارية ولأجل النصيب الأكبر من الزيادة فى اجمالى الودائع سواء كانت بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية ، وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول التالى .

### الودائع لدى البنوك وفقا لنوع الوديعة والعملية

(القيمة بالمليون جنيهه)

نهاية	التغير خلال الفترة يوليو/مارس			
	٢٠٠٥/٢٠٠٤		٢٠٠٦/٢٠٠٥	
	قيمة	%	قيمة	%
٢٠٠٥ يونيو	٥١٩٦٤٩			
٢٠٠٦ مارس	٥٥٢٢٥٥			
٢٠٠٥ يونيو	٤٣٤٣٩	٩,٤	٣٢٦٠٦	٦,٣
٢٠٠٦ مارس	٤٢٥٧٦	١٣,٧	٢٤٢٩٩	٦,٦
اجمالي الودائع				
٢٠٠٥ يونيو	٣٦٩٠٦٧			
٢٠٠٦ مارس	٣٩٣٣٦٦			
٢٠٠٥ يونيو	٣٣٧٨	١٢,٤	٨٠٥٢	٢٥,٥
٢٠٠٦ مارس	٣٩٦٥٨			
بالعملة المحلية				
٢٠٠٥ يونيو	٣٢٤٦٦٤			
٢٠٠٦ مارس	٣٤١٦٦٣			
جارية				
٢٠٠٥ يونيو	١٢٧٩٧			
٢٠٠٦ مارس	١٢٠٤٥			
لأجل وحسابات التوفير				
٢٠٠٥ يونيو	١٥٠٥٨٢			
٢٠٠٦ مارس	١٥٨٨٨٩			
مجمدة أو محتجزة				
٢٠٠٥ يونيو	١٩٩٥١			
٢٠٠٦ مارس	٢٣٦٧٧			
بالعملات الأجنبية				
٢٠٠٥ يونيو	١٢٠٤٦٨			
٢٠٠٦ مارس	١٢٥٤٩٤			
جارية				
٢٠٠٥ يونيو	١٠١٦٣			
٢٠٠٦ مارس	٩٧١٨			
لأجل وحسابات التوفير				
٢٠٠٥ يونيو	١٠١٦٣			
٢٠٠٦ مارس	٩٧١٨			
مجمدة أو محتجزة				

وبالنسبة للودائع غير الجارية والأنظمة الادخارية لدى البنوك ، فقد ارتفعت بمقدار ١٨,٥ مليار جنيهه بمعدل ٦,٨٪ لتصل الى ٢٨٨,٣ مليار جنيهه في نهاية مارس ٢٠٠٦ . وتعزى معظم الزيادة الى ارتفاع الأنظمة الادخارية لمدة ثلاث سنوات فأكثر .

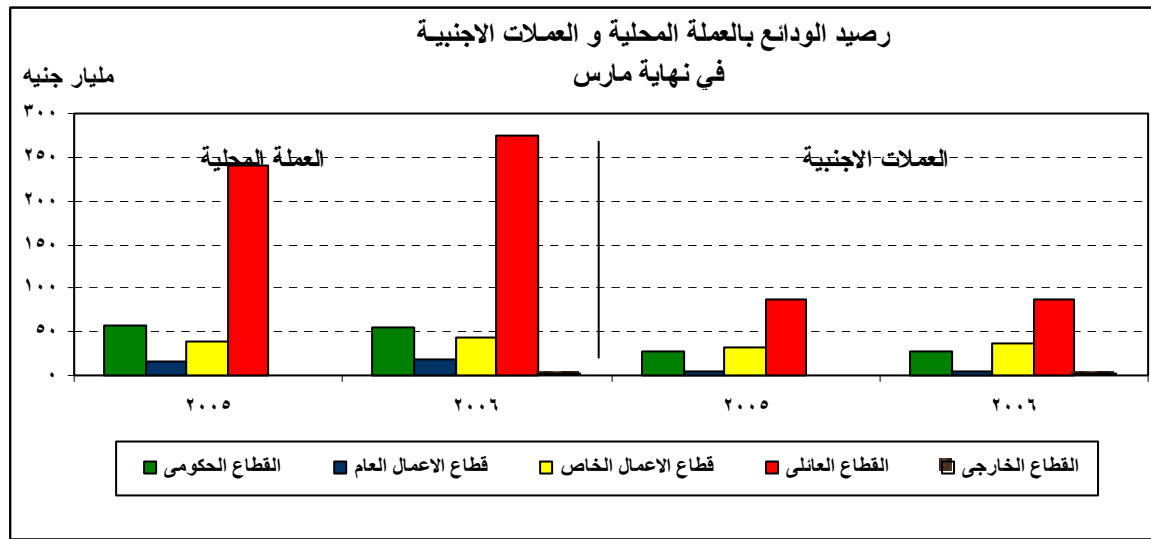
### الودائع غير الجارية والأنظمة الادخارية لدى البنوك وفقا لأجلها

(القيمة بالمليون جنيهه)

نهاية	التغير خلال الفترة يوليو/مارس			
	٢٠٠٥/٢٠٠٤		٢٠٠٦/٢٠٠٥	
	قيمة	%	قيمة	%
٢٠٠٥ يونيو	٢٦٩٨٦١			
٢٠٠٦ مارس	٢٨٨٣١٥			
٢٠٠٥ يونيو	٣٤٧١٠	١٥,٦	١٨٤٥٤	٦,٨
٢٠٠٦ مارس	١٢	٠,٠	٤٢٥٦	٢,٤
الإجمالي (١ + ٢)				
٢٠٠٥ يونيو	١٧٤١٣٧			
٢٠٠٦ مارس	١٧٨٣٩٣			
١ - الودائع غير الجارية غير الحكومية				
٢٠٠٥ يونيو	٦١٣٥١			
٢٠٠٦ مارس	٦١٨٤٦			
أ - حرة				
٢٠٠٥ يونيو	٨٠٩٦			
٢٠٠٦ مارس	٧٥٥٦			
ب - ودائع مجمدة				
٢٠٠٥ يونيو	١٠٢٨١٧			
٢٠٠٦ مارس	١٠٦٦٢٢			
ج - صناديق التوفير				
٢٠٠٥ يونيو	١٨٧٣			
٢٠٠٦ مارس	٢٣٦٩			
د - أخرى				
٢٠٠٥ يونيو	٩٥٧٢٤			
٢٠٠٦ مارس	١٠٩٩٢٢			
٢ - الأنظمة الادخارية				
٢٠٠٥ يونيو	٧٣٤٨			
٢٠٠٦ مارس	٤٧١٢			
- أقل من ثلاث سنوات				
٢٠٠٥ يونيو	٨٨٣٧٦			
٢٠٠٦ مارس	١٠٥٢١٠			
- ثلاث سنوات فأكثر				

ويشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا للقطاعات الى مساهمة القطاع العائلي بما نسبته ٨٩,٤ ٪ من الزيادة المحققة ، حيث زادت ودائعه بمقدار ٢١,٧ مليار جنيه بمعدل ٨,٦ ٪ لتصل الى ٢٧٥,٦ مليار جنيه وبما يمثل ٧٠,١ ٪ من إجمالي الودائع بالعملة المحلية .

أما بالنسبة للودائع بالعملة الأجنبية والتي ارتفعت بمقدار ٨,٣ مليار جنيه ، فقد جاءت الزيادة فيها كنتيجة أساسية لزيادة ودائع قطاع الأعمال الخاص بما يعادل ٥,٦ مليار جنيه وبما يمثل نحو ٦٨,٠ ٪ من إجمالي الزيادة في الودائع بالعملة الأجنبية .



### الودائع لدى البنوك وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية	التغير خلال الفترة يوليو/ مارس		٢٠٠٦ مارس	يونيو ٢٠٠٥	
	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤			
	قيمة	قيمة			
	٪	٪			
<b>الإجمالي</b>	<b>٣٢٦٠٦</b>	<b>٤٣٤٣٩</b>	<b>٥٥٢٢٥٥</b>	<b>٥١٩٦٤٩</b>	
<b>بالعملة المحلية</b>	<b>٢٤٢٩٩</b>	<b>٤٢٥٧٦</b>	<b>٣٩٣٣٦٦</b>	<b>٣٦٩٠٦٧</b>	
القطاع الحكومي	(٢٨٣٤)	٣٥٠٨	٥٤٨١٥	٥٧٦٤٩	
قطاع الأعمال العام	١٨١٦	(٢٨٢)	١٨٥٤٣	١٦٧٢٧	
قطاع الأعمال الخاص	٣٠٩١	٤٢٩٧	٤٢٧٥٩	٣٩٦٦٨	
القطاع العائلي	٢١٧٢٧	٣٥٤٤٢	٢٧٥٥٩٢	٢٥٣٨٦٥	
العالم الخارجي	٤٩٩	(٣٨٩)	١٦٥٧	١١٥٨	
<b>بالعملات الأجنبية</b>	<b>٨٣٠٧</b>	<b>٨٦٣</b>	<b>١٥٨٨٨٩</b>	<b>١٥٠٥٨٢</b>	
القطاع الحكومي	١٣٠١	١١٠٧	٢٨٥٥٣	٢٧٢٥٢	
قطاع الأعمال العام	٦٨٢	١١٧٢	٤٨٧٧	٤١٩٥	
قطاع الأعمال الخاص	٥٦٤٧	٢٧٢١	٣٦٩٨٤	٣١٣٣٧	
القطاع العائلي	٤٧٧	(٤١٥٠)	٨٦٢٩٠	٨٥٨١٣	
العالم الخارجي	٢٠٠	١٣	٢١٨٥	١٩٨٥	

٤/٢/١ : النشاط الإقراضى

ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك بمقدار ٧,٠ مليار جنيه بمعدل ٢,٣٪ خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، (مقابل زيادة قدرها ٢,٤ مليار جنيه بمعدل ٠,٨٪ خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة) لتصل الى ٣١٥,٢ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠٠٦. وترجع الزيادة أساسا الى تصاعد التسهيلات الائتمانية المقدمة بالعملات الأجنبية بما يعادل ٦,٢ مليار جنيه، بينما اقتضرت الزيادة فى الأرصدة المقدمة بالعملة المحلية على ٠,٨ مليار جنيه.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير خلال الفترة يوليو/مارس		٢٠٠٥/٢٠٠٤		٢٠٠٦ مارس	يونيو ٢٠٠٥	نهاية
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٦ مارس	يونيو ٢٠٠٥	نهاية
قيمة	قيمة	قيمة	قيمة	قيمة	قيمة	قيمة
٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
٢,٣	٦٩٦١	٠,٨	٢٣٩٢	٣١٥١٥٦	٣٠٨١٩٥	الإجمالى
٠,٣	٧٦٦	١,٦	٣٦٥١	٢٣٣٩٠٧	٢٣٣١٤١	بالعملة المحلية
(٠,٩)	(٩٩)	٥,٠	٤٩٤	١٠٨٣٩	١٠٩٣٨	القطاع الحكومى
(٧,٢)	(٢١٧٧)	١٠,٢	٢٨٢٥	٢٧٩٨٧	٣٠١٦٤	قطاع الأعمال العام
(٣,٢)	(٤٩٠٠)	(١,٠)	(١٦٠٠)	١٤٧٢٩٣	١٥٢١٩٣	قطاع الأعمال الخاص
١٩,٦	٧٧١٨	٥,٢	١٨٦٦	٤٧٠٧٢	٣٩٣٥٤	القطاع العائلى
٤٥,٥	٢٢٤	١٧,٠	٦٦	٧١٦	٤٩٢	العالم الخارجى
٨,٣	٦١٩٥	(١,٩)	(١٢٥٩)	٨١٢٤٩	٧٥٠٥٤	بالعملات الأجنبية
(٧,٧)	(٨٥١)	٤,٦	٢٨٧	١٠٢٢٩	١١٠٨٠	القطاع الحكومى
(٩,١)	(٦٤٦)	(٦,٦)	(٥١٤)	٦٤٣٢	٧٠٧٨	قطاع الأعمال العام
١١,٨	٦٣٠٥	(٣,١)	(١٥٩٨)	٥٩٨٠٧	٥٣٥٠٢	قطاع الأعمال الخاص
٤٤,٠	٨٤٢	٥٦,٤	٥٩٧	٢٧٥٥	١٩١٣	القطاع العائلى
٣٦,٨	٥٤٥	(٢,٣)	(٣١)	٢٠٢٦	١٤٨١	العالم الخارجى

وتعزى زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية الى التصاعد الملحوظ فى القروض الممنوحة للقطاع العائلى والتي ارتفعت بمقدار ٧,٧ مليار جنيه (مقابل زيادة اقتضرت على ١,٩ مليار جنيه خلال فترة المقارنة). وقد تركز جزء كبير من هذا التصاعد فى تمويل أنشطة التجزئة خلال الفترة، وكذا تلبية الاحتياجات التمويلية المرتبطة بموسم المحاصيل الزراعية الصيفية. ومن ناحية أخرى،

تراجعت التسهيلات المقدمة لكل من قطاع الاعمال الخاص بمقدار ٤,٩ مليار جنيهه ، وقطاع الأعمال العام بمقدار ٢,٢ مليار جنيهه ، كنتيجة أساسية لسداد بعض الديون المستحقة على شركات قطاع الأعمال العام . أما الزيادة فى التسهيلات الائتمانية المقدمة بالعملات الأجنبية، فتعزى أساسا الى زيادة القروض الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص بما يعادل ٦,٣ مليار جنيهه ، استحوذ قطاع الخدمات على ٤٩,٤٪ منها.

### التسهيلات الائتمانية الممنوحة وفقا لنوع النشاط الاقتصادى

(القيمة بالمليون جنيهه)

نهاية	التغير خلال الفترة يوليو/ مارس			
	٢٠٠٥ / ٢٠٠٤		٢٠٠٦ / ٢٠٠٥	
	يونيو ٢٠٠٥	مارس ٢٠٠٦	قيمة %	قيمة %
<b>الإجمالى</b>	<u>٣٠٨١٩٥</u>	<u>٣١٥١٥٦</u>	<u>٢٣٩٢</u>	<u>٠,٨</u>
<b>بالعملة المحلية</b>	<u>٢٣٣١٤١</u>	<u>٢٣٣٩٠٧</u>	<u>٣٦٥١</u>	<u>١,٦</u>
الزراعة	٥٨٢٢	٤٦١٢	٧٥١	١٥,٠
الصناعة	٨١٨٤٤	٧٥٥٥٥	٣٧٤٧	٤,٨
التجارة	٤٥٦٤٨	٤٣٣٩٦	(١٥٩٦)	(٣,٣)
الخدمات	٥٩٨٧٠	٦٢٠٩١	(١٢٢٦)	(٢,٠)
قطاعات غير موزعة (شاملة القطاع العائلى)	٣٩٩٥٧	٤٨٢٥٣	١٩٧٥	٥,٤
<b>بالعملات الأجنبية</b>	<u>٧٥٠٥٤</u>	<u>٨١٢٤٩</u>	<u>(١٢٥٩)</u>	<u>(١,٩)</u>
الزراعة	٦١٩	٧٣٩	(٣٢)	(٥,٨)
الصناعة	٣٤٩٥٧	٣٦٦٦١	(٣٦٦)	(١,٣)
التجارة	١١٨٩٣	١٢٠٨٩	(١٧٤)	(١,٤)
الخدمات	٢٤١٨٨	٢٦٩٧٩	(١٢٢٣)	(٥,١)
قطاعات غير موزعة (شاملة القطاع العائلى)	٣٣٩٧	٤٧٨١	٥٣٦	٢٢,١

ويشير توزيع التسهيلات الائتمانية وفقا للنشاط الاقتصادى، الى حصول قطاع الصناعة على ما نسبته ٣٥,٦٪ من اجمالى التسهيلات الائتمانية فى نهاية مارس ٢٠٠٦ ، وقطاع الخدمات على ٢٨,٣٪ ، وقطاع التجارة على ١٧,٦٪، وقطاع الزراعة على ١,٧٪ ، والقطاعات غير الموزعة على ١٦,٨٪.

### القروض والسلفيات وفقا للآجال و العملة \*

(القيمة بالمليون جنيهه)

التغير خلال الفترة يوليو/مارس				٢٠٠٥	٢٠٠٦	نهاية
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥
قيمة	قيمة	%	%	قيمة	قيمة	قيمة
%	%					
٢.٥	٧٥٥٣	٠.٨	٢٣٥٧	٣١٤٢٠٥	٣٠٦٦٥٢	الإجمالي
١.٥	٢٨٧٨	٠.٩	١٦٨٥	١٨٩٤٥٧	١٨٦٥٧٩	سنة فأقل
٠.٨	١١٣٥	١.٥	٢٣٠٣	١٤٨١٠٧	١٤٦٩٧٢	بالعملة المحلية
٤.٤	١٧٤٣	(١.٦)	(٦١٨)	٤١٣٥٠	٣٩٦٠٧	بالعملات الأجنبية
٣.٩	٤٦٧٥	٠.٦	٦٧٢	١٢٤٧٤٨	١٢٠٠٧٣	أكثر من سنة
٠.١	٤٧	١.٦	١٢٥٥	٨٥١٥٧	٨٥١١٠	بالعملة المحلية
١٣.٢	٤٦٢٨	(٢.٠)	(٥٨٣)	٣٩٥٩١	٣٤٩٦٣	بالعملات الأجنبية

\* لا تشمل عمليات خصم الأوراق التجارية .

ويتضح من توزيع القروض والسلفيات وفقا للآجال ، توسع البنوك في منح القروض طويلة الأجل خلال فترة العرض ، حيث ارتفعت القروض التي تزيد آجالها عن سنة بمقدار ٤,٧ مليار جنيهه بمعدل ٣,٩٪، وتركز معظم هذا الارتفاع في القروض المقدمة بالعملات الأجنبية .

## الفصل الثاني : سوق الأوراق المالية

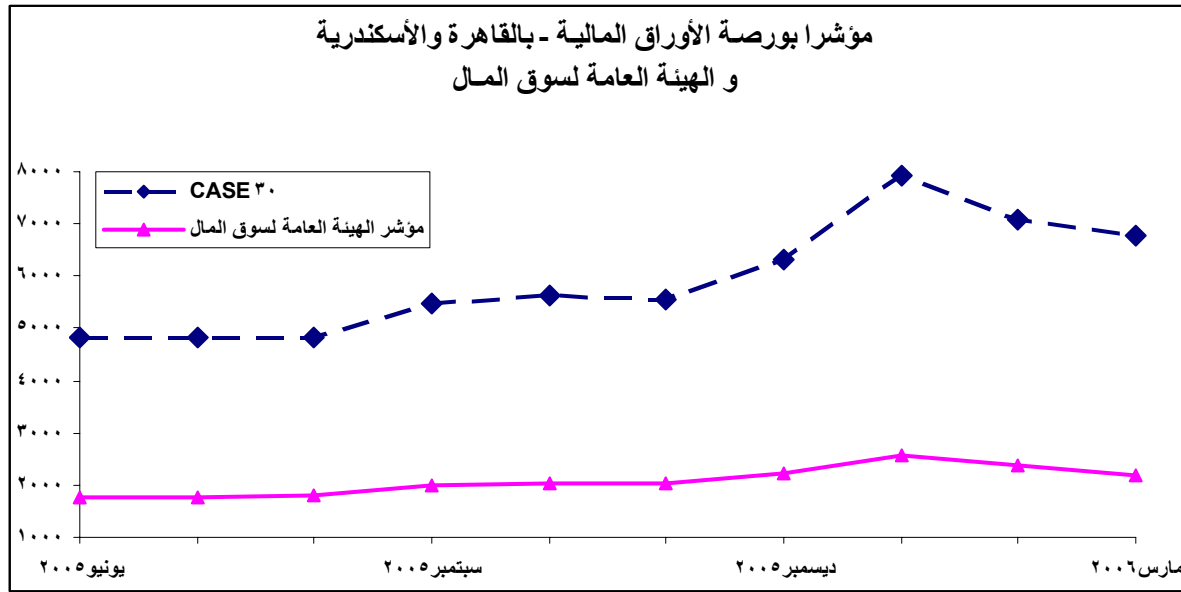
فى إطار الجهود المبذولة لتطوير الأداء وتنشيط المعاملات فى سوق الأوراق المالية، شهدت الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ العمل على تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية من ناحية والترويج لجذب المزيد من المستثمرين سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى من ناحية أخرى. وفيما يتعلق بالجانب التشريعى ، صدر قرار وزير الاستثمار بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال (٩٥ لسنة ١٩٩٢) بإضافة مادتين جديدتين برقمى ١١٩ و ١١٩مكرر، لتنظيم قواعد التداول فى البورصات الخاصة ، وذلك لتفعيل المادة رقم ٢٦ من القانون والتي أجازت إنشاء بورصات تكون لها الشخصية المعنوية الخاصة بترخيص من الوزير المختص بناء على اقتراح من مجلس إدارة الهيئة. كما شهدت الفترة إصدار ميثاق الشرف للعاملين فى مجال الأوراق المالية.

وفى مجال تطوير البنية التحتية والمؤسسية والتكنولوجية لسوق الأوراق المالية وتدعيم اتباع مصر للمواصفات الدولية فى النشر والإفصاح، تم توقيع اتفاق مبدئى مع شركة OMX السويدية الرائدة فى مجال التكنولوجيا للأسواق المالية، وذلك لتأسيس شركة جديدة فى تكنولوجيا المعلومات خاصة بأسواق المال يكون مقرها القاهرة ويمتد نشاطها الى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، بهدف بيع وتطوير وتقديم الدعم لنظم المعلومات الخاصة بأسواق المال والبورصات فى المنطقة، وكذا تطوير نظم التداول بها بما يتماشى مع النظم العالمية. كما تم الاتفاق بين بورصتى القاهرة والإسكندرية ومؤسسة داوجونز العالمية على إصدار مؤشر "داوجونز مصر" على أن يبدشن فى منتصف ابريل ٢٠٠٦، وهو مؤشر للشركات المصرية يعكس صورة دقيقة لنشاطها وتطور ربحيتها ، وهو ما سيعطى مصداقية كبيرة للسوق المصرى فى الأسواق المالية العالمية.

أما فيما يتعلق بجذب مزيد من الاستثمارات سواء من الداخل أو الخارج، شهدت الفترة طرح عدد من الشركات فى البورصة - فى إطار برنامج الخصخصة - وينسب تراوحت بين ١٠٪، و١٠٠٪ من رأسمال الشركة. وعلى المستوى الخارجى ، تمت الموافقة لدويتش بنك العالمى بلندن بإصدار مليون شهادة مشتقة من مؤشر (CASE ٣٠) وبسعر ١٠٠ يورو للشهادة الواحدة، وذلك لقيدها والتداول عليها ببورصتى "فرانكفورت" و"شتوتجارت" بألمانيا بداية من ١٣ مارس ٢٠٠٦.

كما تم توقيع اتفاق بين بورصتى القاهرة والإسكندرية وشركة مصر للمقاصة من ناحية وبورصة أبوظبى من ناحية أخرى يسمح بإمكانية القيد والتداول المشترك للأوراق المالية المقيدة فى كل من البورصتين وبما يتفق مع أنظمة التداول بكل منهما، وكذا توقيع مذكرة تفاهم بين هيئتى سوق المال فى مصر والإمارات العربية المتحدة لحماية المستثمرين والترويج للأوراق المالية.

وجدير بالذكر أن أداء البورصة تراجع بشدة خلال الفترة بدءاً من الأسبوع الثاني لشهر فبراير وحتى منتصف شهر مارس ٢٠٠٦ ، وهو الأمر الذى يعزى إلى تأثر أداء البورصة المصرية بتراجع أداء البورصات الخليجية ، وقيام العديد من المستثمرين الخليجيين بسحب جزء من محافظهم المالية من البورصة المصرية لتغطية مراكزهم المالية ، والتي تعتمد بشكل أساسى على القروض البنكية. هذا بالإضافة إلى تعرض البورصة المصرية لضغوط بيعية نتيجة لعمليات جنى الأرباح ، وهو ما أدى إلى تراجع مؤشر (CASE ٣٠) من ٨١٣٩ نقطة فى أول فبراير الى ٥٨٩٢ نقطة فى ١٤ مارس ٢٠٠٦ ، كما تراجع المؤشر العام لسوق المال المصرى (CMAI) من ٢٦٣٠ نقطة إلى ٢٠٨٣ نقطة عن ذات الفترة.



هذا وتظهر متابعة حركة مؤشرات التعامل الكلى فى سوق الأوراق المالية خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ارتفاعا ملحوظا فى قيمة الأوراق المتداولة من الأسهم والسندات لتصل الى ١٩٧,٨ مليار جنيه (مقابل ٥٤,٠ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة) ، حيث تم تداول ٥,٣ مليار ورقة من خلال ٤,٥ مليون عملية ، واستأثرت الأسهم بالنصيب الأكبر من سوق التداول ، حيث بلغت نسبتها نحو ٩٥,٢٪ من اجمالى قيمة الأوراق المتداولة .



مؤشرات التعامل الكلى فى سوق الأوراق المالية

عدد العمليات	كمية الأوراق المتداولة	قيمة الأوراق المتداولة	
(بالألف وحدة)	(بالمليون)	(بالمليار جنيه)	
<u>خلال يوليو/مارس ٢٠٠٦/٢٠٠٥</u>			
٤٥٠٧,٦	٥٣٤٦,٦	١٩٧,٨	<u>اجمالى التداول</u>
٤٥٠٧,١	٥٣٣٧,٤	١٨٨,٣	الأسهم
٠,٥	٩,٢	٩,٥	السندات
١٦,٥٠٧	١٣٤,٧٦٢	٣,٤٠٨	<u>صافى تعاملات الأجانب</u>
٥٠٧,٨٧٥	٩٨٤,٠١٤	٥٦,٢٥٢	مشتريات
٤٩١,٣٦٨	٨٤٩,٢٥٢	٥٢,٨٤٤	مبيعات
<u>خلال يوليو/مارس ٢٠٠٥/٢٠٠٤</u>			
١٧٤٧,١	٢٣٧٣,٧	٥٤,٠	<u>اجمالى التداول</u>
١٧٤٦,٧	٢٣٦٩,٢	٤٩,٤	الأسهم
٠,٤	٤,٥	٤,٦	السندات
٣٣,٦٢٣	٩٣,٩٤٥	٥,٥٨٦	<u>صافى تعاملات الأجانب</u>
٢٠٢,٢٢٠	٣٦٩,٣٨٠	١٧,٥٣٧	مشتريات
١٦٨,٥٩٧	٢٧٥,٤٣٥	١١,٩٥١	مبيعات

وشهدت الفترة استمرار تزايد إقبال الأفراد على الاستثمار بالبورصة ، حيث بلغت نسبة قيمة تعاملاتهم إلى اجمالى قيمة التعاملات نحو ٦٣,٥٪ خلال شهر مارس ٢٠٠٦ (مقابل ٤٦,٧٪ خلال شهر يونيو ٢٠٠٥).

وقد أسفرت معاملات الأجانب فى السوق خلال الفترة عن صافى مشتريات بلغ ٣,٤ مليار جنيه (مقابل ٥,٦ مليار جنيه خلال فترة المقارنة)، ويعزى ذلك إلى ما سبق ذكره من خروج الأجانب من البورصة المصرية .

١/٢ : سوق الأسهم

١/١/٢ : السوق الأولية

أ- إصدارات جديدة

وافقت الهيئة العامة لسوق المال على منح ١٥٨٩ إصداراً جديداً خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (مقابل ١٦٤١ إصداراً خلال فترة المقارنة) ، وبلغ عدد الإصدارات الخاصة بتأسيس شركات جديدة ٩٨٣ إصداراً ، عدد أسهمها ١٨٥ مليون سهماً وقيمتها ٣,٧ مليار جنيه ، وبلغ عدد الاصدارات الخاصة بزيادة رؤوس أموال الشركات القائمة ٦٠٦ إصداراً، عدد أسهمها نحو ٢ مليار سهماً قيمتها ٢٥,٢ مليار جنيه وبما يمثل ٨٧,٢٪ من اجمالي قيمة الإصدارات .

الإصدارات الجديدة من الأسهم في سوق الأوراق المالية

يوليو / مارس		
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
<u>١٥٨٩</u>	<u>١٦٤١</u>	<b>إجمالي عدد الإصدارات (بالوحدة)</b>
٩٨٣	١٠٤٩	لتأسيس شركات جديدة
٦٠٦	٥٩٢	لزيادة رؤوس أموال شركات قائمة
<u>٢١٧٨</u>	<u>٧٧١</u>	<b>إجمالي عدد الأسهم (بالمليون)</b>
١٨٥	١٩٦	لتأسيس شركات جديدة
١٩٩٣	٥٧٥	لزيادة رؤوس أموال شركات قائمة
<u>٢٨٩٣٧</u>	<u>٢١٥٩٣</u>	<b>إجمالي قيمة الأسهم (بالمليون جنيه)</b>
٣٧١١	٦٨٣٢	لتأسيس شركات جديدة
٢٥٢٢٦	١٤٧٦١	لزيادة رؤوس أموال شركات قائمة

المصدر : الهيئة العامة لسوق المال (مركز المعلومات) .

## ب - الشركات المقيدة في البورصة

بلغ عدد الشركات المقيدة بالبورصة ٧٠٦ شركة في نهاية مارس ٢٠٠٦ ، مقابل ٧٧٠ شركة في نهاية يونيو ٢٠٠٥ ، ويعد ذلك محصلة لقيود شركات جديدة وشطب الشركات التي لم تلتزم بشروط ومعايير القيد بالبورصة . وقد ترتب على ذلك انخفاض القيمة الإسمية لرؤوس أموال الشركات المقيدة الى ١٠٦ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٠٦ مقابل ١٠٨,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٥ . وبالرغم من انخفاض عدد الشركات المقيدة ، فقد ارتفعت القيمة السوقية لأسهمها الى ٤٥٠ مليار جنيه مقابل ٣٣٧,١ مليار جنيه ، مما يعكس الانتعاش في سوق التداول .

### الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية

(القيمة بالمليون جنيه)

مارس ٢٠٠٦			يونيو ٢٠٠٥			في نهاية
رأس المال السوقي	رأس المال الأسمى	عدد الشركات (بالوحدة)	رأس المال السوقي	رأس المال الأسمى	عدد الشركات (بالوحدة)	
٤٤٩٥٧٣	١٠٥٩٦٦	٧٠٦	٣٣٧٠٥٩	١٠٨٢٠٩	٧٧٠	<b>الاجمالي</b>
٣٦٥٤٨٥	٥٤٣٠٣	١٣٧	٢٥٠١٣٦	٤٩٢٧٤	١٣٢	شركات مقيدة بالجدول الرسمية
٨٢٢١٥	٥٠٨٠٤	٥٥١	٨٤٤٠٧	٥٧٣٦٨	٦١٢	شركات مقيدة بالجدول غير الرسمية
١٨٧٣	٨٥٩	١٨	٢٥١٦	١٥٦٧	٢٦	شركات مقيدة بالجدول الانتقالي

المصدر : بورصتا القاهرة والإسكندرية .

ويتبين من التوزيع القطاعي لرأس المال السوقي أن قطاعى الاتصالات ومواد البناء والتشييد من أكثر القطاعات جذبا للاستثمار، حيث بلغت أهميتها النسبية ٢٩,٩٪ ، ٢٧,٥٪ من اجمالى رأس المال السوقي على الترتيب ، يليهما قطاع التمويل والتأمين والعقارات بنسبة ١١,٦٪ ، وذلك في نهاية مارس ٢٠٠٦ .

## رأس المال السوقي وفقاً للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

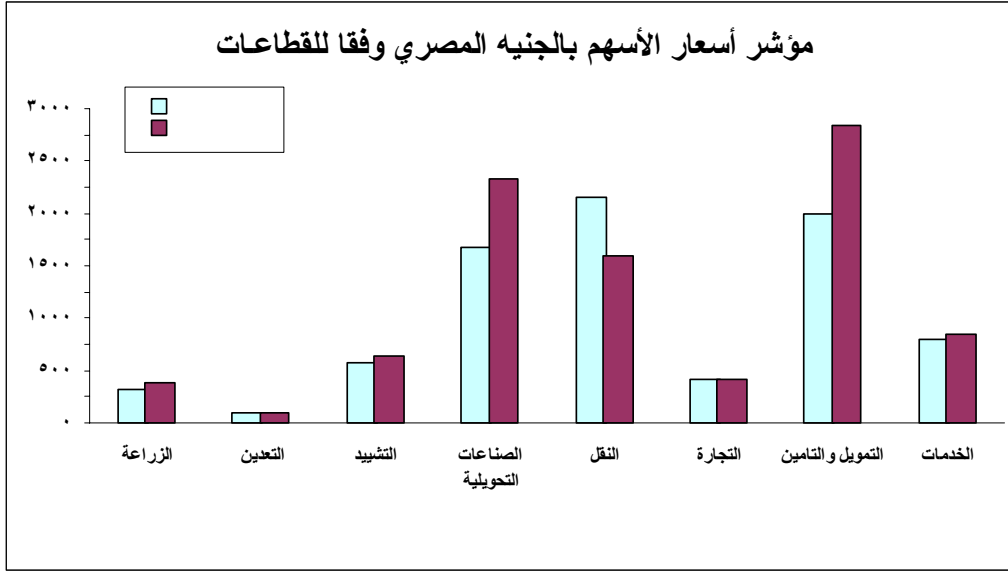
نهاية	يونيو ٢٠٠٥	%	مارس ٢٠٠٥	%
	٣٣٧٠٥٨	١٠٠,٠	٤٤٩٥٧٢	١٠٠,٠
الزراعة والأسماك	١٣٧٠	٠,٤	٨٩٢	٠,٢
مواد البناء والتشييد	٧٨٩٦١	٢٣,٤	١٢٣٧٢٤	٢٧,٥
الغاز والتعدين	٢١٨٨٦	٦,٥	٢٩٤١٢	٦,٥
الصناعات التحويلية	٢٢٦٤٠	٦,٧	٢٩٦٧٢	٦,٦
التجارة	٢٣٥٠	٠,٧	١٨٧٣	٠,٤
التمويل والتأمين والعقارات	٣٩٢٨٧	١١,٦	٥١٩٥٦	١١,٦
المرافق	٧٠٠٨	٢,١	٥٣٣٦	١,٢
الاتصالات	١٢٠٥٤١	٣٥,٨	١٣٤٥١٢	٢٩,٩
أخرى	٤٣٠١٥	١٢,٨	٧٢١٩٥	١٦,١

المصدر : بورصتا القاهرة والإسكندرية .

### ٢/١/٢: السوق الثانوية (سوق التداول)

سجلت المعاملات في سوق الأوراق المالية نشاطاً ملحوظاً خلال الفترة يوليو / مارس من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وذلك على الرغم مما شهدته أسعار الأسهم بالبورصة من تراجع خلال الأسبوع الثاني من شهر فبراير وحتى منتصف شهر مارس كما سبقت الإشارة . فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة ( بالجنيه المصرى والدولار الأمريكى) داخل وخارج المقصورة لتصل الى ١٨٨,٤ مليار جنيه (مقابل ٤٩,٤ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة) . ومثل التداول داخل المقصورة ما نسبته ٩٤,٦% من اجمالى التداول بما قيمته ١٧٨,١ مليار جنيه تركّز الجزء الأكبر منه (٩٤%) فى التعامل على الأسهم بالجنيه المصرى ، واقتصر التداول خارج المقصورة على ٥,٤% فقط وبما قيمته ١٠,٢ مليار جنيه.

وقد احتل قطاع التمويل والتأمين والعقارات مركز الصدارة بالنسبة لقيمة تداول الأسهم المقيدة بالجنيه المصرى والدولار الأمريكى ، يليه قطاع الصناعات التحويلية ثم قطاع النقل والاتصالات والكهرباء والغاز والصحة، ثم قطاع الخدمات .



## ٢/٢: سوق السندات

### ١/٢/٢: السوق الأولية (سوق الإصدار)

بلغت القيمة الاسمية للسندات المصدرة والمقيدة ببورصة الأوراق المالية ٦١,١ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٠٦ ، بزيادة قدرها ٢٥,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، والزيادة محصلة لارتفاع المصدر من سندات الخزنة - في إطار نظام المتعاملون الرئيسيون - بمقدار ٢٨,٠ مليار جنيه ، بالإضافة إلى إصدار سندات للشركات بنحو ٠,٩ مليار جنيه ، بينما تم استهلاك سندات على الخزنة بنحو ٢,٠ مليار جنيه ، وسندات التنمية الدولية بما يعادل ٠,٦ مليار جنيه ، وسندات للبنوك بمقدار ٠,٥ مليون جنيه .

وقد ترتب على ما سبق ارتفاع نسبة قيمة السندات الحكومية الى ٨٨,٢٪ من اجمالي قيمة السندات المقيدة في نهاية مارس ٢٠٠٦ ، بينما انخفضت نسبة قيمة سندات الشركات الى ٩,٨٪ ، ونسبة قيمة سندات البنوك الى ٢,٠٪ من الاجمالي .

## السندات المقيدة في سوق الأوراق المالية

(القيمة بالمليون جنيه)

مارس ٢٠٠٦		يونيو ٢٠٠٥		
%	قيمة	%	قيمة	
١٠٠,٠	٦١١٢٤,٦	١٠٠,٠	٣٥٣١٣,١	
٨٨,٢	٥٣٩٥١,٠	٨٠,٨	٢٨٥٤٧,٣	سندات حكومية
١٨,٠	١١٠٠٠,٠	٣٦,٨	١٣٠٠٠,٠	- سندات الخزانة
٦٨,٧	٤٢٠٠٠,٠	٣٩,٦	١٤٠٠٠,٠	- سندات الخزانة (في إطار المتعاملون الرئيسيون)
٠,٢	١٢١,٧	٠,٤	١٢٣,٦	- سندات الإسكان
١,٣	٨٢٩,٣	٤,٠	١٤٢٣,٧	- سندات التنمية الدولارية
٩,٨	٥٩٧٢,٥	١٤,٥	٥١١٤,٧	سندات الشركات
٢,٠	١٢٠١,١	٤,٧	١٦٥١,١	سندات البنوك

المصدر : بورصتا القاهرة والإسكندرية .

### ٢/٢/٢ : السوق الثانوية (سوق التداول)

أظهرت سوق تداول السندات نشاطا ملحوظا خلال الفترة ، حيث بلغت قيمة السندات المتداولة نحو ٩,١ مليار جنيه (مقابل ٤,٦ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة) . واستأثرت سندات الخزانة (في إطار نظام المتعاملون الرئيسيون) بمعظم المعاملات داخل المقصورة ، حيث بلغت قيمة التداول منها ٨,٩ مليار جنيه بنسبة ٩٨,٢٪ من اجمالي قيمة التداول من السندات بالجنيه المصرى ، كما تم تداول نحو مليون سند من سندات الشركات (بالجنيه المصرى والدولار الأمريكى) بما يعادل ١١٥,٣ مليون جنيه.

حركة تداول السندات داخل المقصورة (المقيدة)

						خلال
						يوليو/مارس
		٢٠٠٦/٢٠٠٥		٢٠٠٥/٢٠٠٤		
القيمة المتداولة بالمليون	الكمية المتداولة بالآلف	عدد العمليات بالوحدة	القيمة المتداولة بالمليون	الكمية المتداولة بالآلف	عدد العمليات بالوحدة	
٩٠٧٣,٣	٩١٨٨,١	٤٩١,٠	٤٥٦٩,٨	٤٤٦٩,١	٣٧٥,٠	اجمالي السندات (بالجنيه المصري)
٦١,٠	٥٧,٣	١١	١٦,٧	١٤,٦	١١	سندات الخزانة
٨٩٠٩,٢	٨١٩٢,٣	٣٨١	٤٥٤٨,١	٤٤٠١,٣	٢٤٥	سندات الخزانة (المتعاملون الرئيسيون)
٠,٢	٥,٤	٥١	١,٩	٢٤,٤	١٠٠	سندات الاسكان
١٠٢,٦	٩٣١,١	٤٦	٢,١	٢٠,٢	١٠	سندات الشركات
٠,٢	٢,١	٢	١,٠	٨,٦	٩	سندات البنوك
٢,٢	٢٦,٣	٢	٠,٠	٠,٠	١	اجمالي السندات (بالدولار الامريكى)
-	-	-	٠,٠	٠,٠	١	سندات التنمية
٢,٢	٢٦,٣	٢	٠,٠	٠,٠	-	سندات الشركات

المصدر : الهيئة العامة لسوق المال .

أما المتداول من السندات خارج المقصورة، فقد كان على السندات بالدولار الأمريكي ، وبعده بلغ ٣٢,٧ ألف سند قيمتها ٦٦,٥ مليون دولار.

٣/٢ : صناديق الاستثمار

ارتفع عدد صناديق الاستثمار الى ٢٦ صندوقا فى نهاية مارس ٢٠٠٦ منها ٣ صناديق مغلقة (مقابل ٢٥ صندوقا منها ٢ مغلقة فى نهاية يونيو ٢٠٠٥) ، وبلغت القيمة الاسمية لوثائقها ٥,٦ مليار جنيه. وقد ارتفعت القيمة السوقية للوثائق إلى ١١,٤ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠٠٦ (مقابل ٨,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٥) ، بمعدل نمو ٣٤,٥٪ خلال الفترة .

وفيما يتعلق بصناديق الاستثمار المصرية المؤسسة بالخارج والتي تصدر وثائقها بالدولار الأمريكى ، فقد بلغت قيمة رؤوس أموالها عند التأسيس نحو ٥٠٩,٣ مليون دولار .

## الفصل الثالث : المالية العامة والدين العام المحلى

### ١/٣ : العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

واصلت السياسة المالية التى اتبعت منذ بداية السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ التركيز على مراعاة محدودى الدخل وتوفير الضمان الاجتماعى والدعم اللازم لهم ، حيث شهدت الفترة يوليو/مارس من السنة المذكورة البدء فى إعداد قاعدة بيانات للأسر المستحقة للدعم . وقد شهدت تلك الفترة أيضا تطبيق قانون الضرائب الجديد الذى يهدف إلى تحسين الإدارة الضريبية ، وكذا توسيع القاعدة الضريبية ، خاصة مع تخفيض الضرائب على دخول الأفراد والشركات لتصبح أكثر واقعية ، وهو ما يسهم فى استعادة الثقة بين الممول ومصصلحة الضرائب . هذا الى جانب قيام مصلحة الجمارك بتطبيق برنامج يستهدف تبسيط الإجراءات داخل المنافذ الجمركية المختلفة.

كما شهدت الفترة العمل باللائحة التنفيذية لقانون الجمارك ، وإنشاء عدة وحدات فرعية للسماح المؤقت ورد الضرائب والرسوم الجمركية بالعديد من المحافظات ، ومنح تفويضات للمسؤولين بمصلحة الجمارك فى مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها باللائحة التنفيذية لقانون الجمارك بما فى ذلك تفويضهم فى اختيار المحكمين عن مصلحة الجمارك بلجان التحكيم الابتدائية والعليا فى كل إدارة مركزية من قائمة المحكمين الصادر بها قرار من وزير المالية .

وفيما يلى عرض للبيانات الصادرة عن وزارة المالية لتقديرات العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ومتابعة التنفيذ الفعلى للفترة يوليو/مارس من السنة المذكورة .

---

---

### ١/١/٣ : تقديرات العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥

---

---

استمرت التقديرات المعدلة للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ على ماهى عليه بالنسبة لكافة القطاعات ، حيث قدر اجمالى الإيرادات بنحو ١٥٥,٤ مليار جنيه بما نسبته ٢٦,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، واجمالى المصروفات بنحو ١٩٢,١ مليار جنيه بما نسبته ٣٢,٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، والعجز النقدى بنحو ٣٦,٧ مليار جنيه بما نسبته ٦,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى . وبإضافة صافى الأصول المالية البالغ ١٢,٦ مليار جنيه إلى العجز النقدى ، يصل العجز الكلى المقدر الى نحو ٤٩,٣ مليار جنيه وبما نسبته ٨,٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى . وتم تقدير تمويل العجز لكافة القطاعات بالاعتماد أساساً على مصادر التمويل المحلية المصرفية وغير المصرفية التى تتوافر خلال السنة المالية ، كما قدر إجراء بعض التسديدات المحلية المتنوعة خلال هذه السنة المالية .

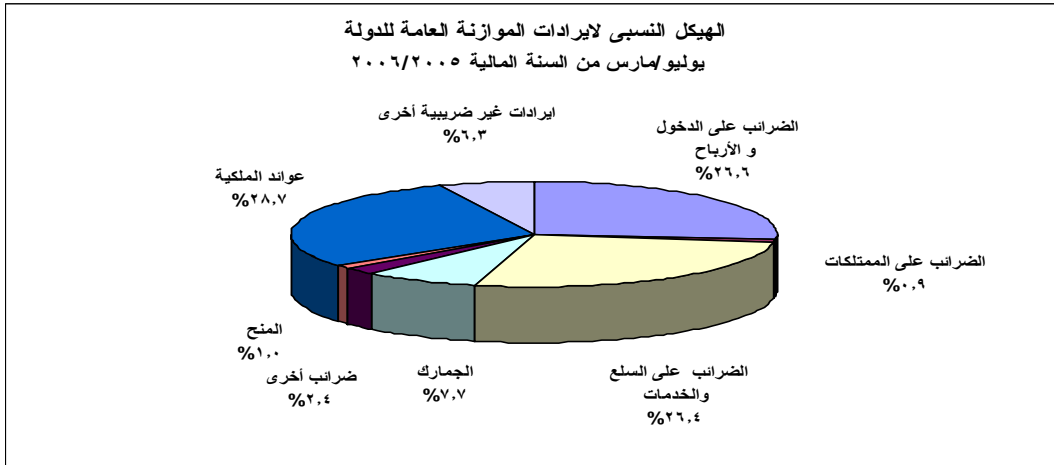


٢/١/٣ : متابعة التنفيذ الفعلي للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة  
خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥

قطاع الموازنة العامة للدولة

أظهرت المتابعة الفعلية لتنفيذ العمليات المالية لقطاع الموازنة العامة للدولة (الجهاز الإداري، والإدارة المحلية، والهيئات الخدمية) خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ أن إجمالي الإيرادات قد بلغ نحو ٩١,٤ مليار جنيه بما نسبته ٧٠,٣٪ من إجمالي المقدر للسنة المالية بأكملها.

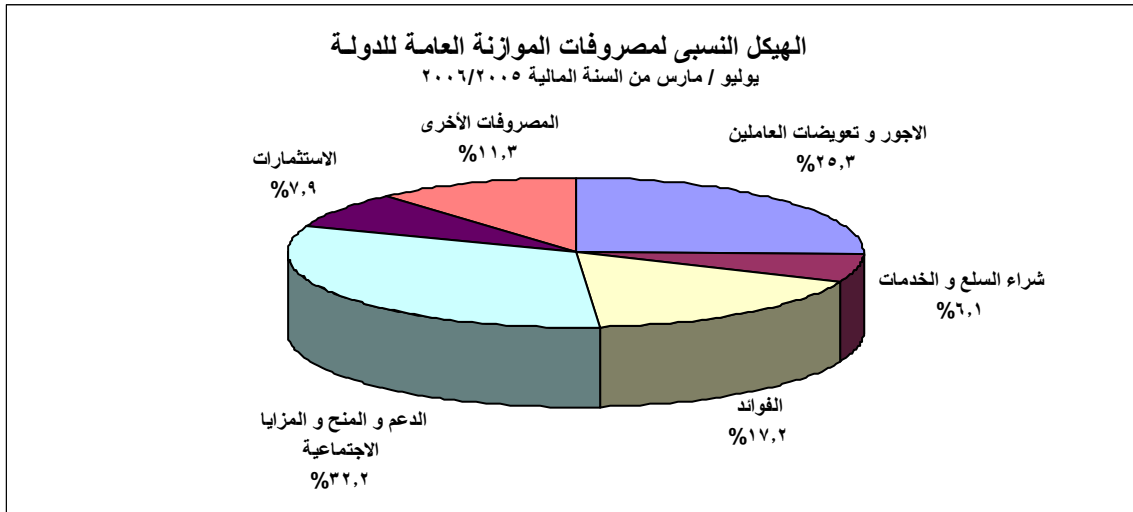
وقد ساهمت الإيرادات الضريبية بما نسبته ٦٤,٠٪ من إجمالي الإيرادات، حيث بلغت حصيلتها نحو ٥٨,٥ مليار جنيه تمثل ما نسبته ٧١,٧٪ من إجمالي المقدر تحصيله خلال السنة المالية بأكملها. فقد بلغت الضرائب المحصلة على الدخل وأرباح الأعمال نحو ٢٤,٣ مليار جنيه بما نسبته ٤١,٦٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية (منها ضرائب محصلة من هيئة البترول بما نسبته ٣٩,٢٪، ومن دخول الأفراد ٢٤,٢٪، ومن هيئة قناة السويس ٢١,٩٪، ومن بعض الوحدات الأخرى ١٤,٧٪). وساهمت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٢٤,١ مليار جنيه بما نسبته ٤١,٢٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية، وحصيلة الجمارك بنحو ٧,٠ مليار جنيه بما نسبته ١٢,٠٪. ويوضح الشكل التالي مساهمة مصادر الإيرادات في إجمالي الإيرادات العامة



وبالنسبة للإيرادات المحصلة من عوائد الملكية، فقد بلغت نحو ٢٦,٢ مليار جنيه بما نسبته ٢٨,٧٪ من إجمالي الإيرادات المحصلة وبنسبة تنفيذ ٦٩,٢٪ من إجمالي المقدر للسنة، ساهم فيها المحصل من هيئة البترول بما نسبته ٥٠,٣٪، ومن هيئة قناة السويس بما نسبته ٢٨,٥٪، والباقي من بعض الهيئات الاقتصادية والشركات وبعض الوحدات الأخرى.

وبلغ ما تم الحصول عليه من منح خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ٠,٩ مليار جنيه ليمثل ما نسبته ١,٠٪ من اجمالي الإيرادات وبما نسبته ٣١٪ من المنح المتوقع الحصول عليها خلال السنة المالية بأكملها .

وفى جانب المصروفات ، بلغ الاجمالي خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ١٢٤,٧ مليار جنيه بنسبة تنفيذ ٦٦,٤٪ من اجمالى المقدر للسنة المالية بأكملها ، حيث بلغ ما تم إنفاقه على الأجور والتعويضات الخاصة بالعاملين نحو ٣١,٦ مليار جنيه ليمثل ما نسبته ٢٥,٣٪ من اجمالى المصروفات وبنسبة تنفيذ ٦٨,٨٪ من اجمالى المقدر للسنة . وبلغت تكاليف أعباء الدعم نحو ٢٨,٤ مليار جنيه بما نسبته ٢٢,٨٪ من اجمالى المصروفات بنسبة تنفيذ ٨٠,٤٪ من اجمالى المقدر للسنة ، حيث كان معظمه مخصص لدعم المنتجات البترولية والذى بلغ نحو ٧٢,١٪ من اجمالى الدعم ، وذلك لتخفيف عبء ارتفاع أسعار تلك المنتجات والحد من تأثيرها على أسعار السلع الأخرى . أما باقى الاعتمادات المخصصة للدعم ، فتتمثل فى الدعم السلقى والذى تحرص الدولة على توفيره لمحدودى الدخل . وبالنسبة لأعباء الفوائد المحلية والخارجية على الدين العام، فقد بلغت نحو ٢١,٥ مليار جنيه لتمثل ما نسبته ١٧,٢٪ من اجمالى المصروفات . وبلغت اعتمادات الدفاع نحو ١١,٦ مليار جنيه بما نسبته ٩,٣٪ ، وبلغ ما تم إنفاقه على المزايا الاجتماعية التى تقدمها الدولة نحو ١٠,٥ مليار جنيه بما نسبته ٨,٤٪ من الاجمالي. وبإضافة الاعتمادات المخصصة لتلك المزايا الاجتماعية والمعاشات الى الاعتمادات الخاصة بالأجور وتعويضات العاملين والدعم ، فان اجمالى الانفاق على تلك البنود يمثل ما يقرب من ٦٠٪ من اجمالى الإنفاق الحكومى ، وهو ما يعكس اهتمام الدولة بمراعاة البعد الاجتماعى فى عملية الإصلاح المالى والاقتصادى.



أما المشتريات من السلع والخدمات ، فقد بلغت نحو ٧,٥ مليار جنيه بما نسبته ٦,١٪ من الاجمالي، كما تم إنفاق نحو ٩,٩ مليار جنيه على الاستثمارات الخاصة بأجهزة الدولة المدرجة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة ٧,٩٪ من اجمالى المصروفات.

ويتضح من العمليات المالية السابقة فى جانبى النفقات والإيرادات لقطاع الموازنة العامة للدولة خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، وجود عجز نقدى بلغ نحو ٣٣,٣ مليار جنيه بما نسبته ٥٧,٧٪ من اجمالى العجز النقدى المقدر للسنة المالية بأكملها ، وبلغ صافى حيازة الأصول المالية ٤,٤ مليار جنيه بالسالب . وبذلك بلغ العجز الكلى لهذا القطاع خلال الفترة نحو ٢٨,٩ مليار جنيه بما نسبته ٤٨,٦٪ من اجمالى العجز المقدر للسنة المالية بأكملها . وقد تم تمويل نحو ٢١,٧٪ من هذا العجز عن طريق الجهاز المصرفى ، و ٦٧,٣٪ عن طريق اكتتاب جهات محلية غير مصرفية فى أذون وسندات الخزانة العامة ، أما الباقي فمن بعض المصادر المتنوعة الأخرى. كذلك تم إجراء بعض التسديدات المحلية المتنوعة التى بلغت قيمتها نحو ١,٣ مليار جنيه.

#### قطاع الموازنة العامة للدولة وبنك الاستثمار القومى

وبإضافة العمليات المالية الخاصة ببنك الاستثمار القومى الى العمليات المالية الخاصة بقطاع الموازنة العامة للدولة خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، انخفض العجز النقدى ليبلغ نحو ٢٢,٠ مليار جنيه، وبلغ صافى حيازة الأصول المالية نحو ٢,٨ مليار جنيه بما أدى الى تراجع العجز الكلى الى نحو ٢٤,٨ مليار جنيه بما نسبته ٥٠,٤٪ من اجمالى العجز المقدر خلال السنة المالية بأكملها .

#### قطاع الموازنة العامة للدولة وبنك الاستثمار القومى وصناديق التأمين الاجتماعى

وبإضافة العمليات المالية الخاصة بصناديق التأمين الاجتماعى الى العمليات المالية الخاصة بقطاع الموازنة العامة للدولة وبنك الاستثمار القومى خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، زادت المزايا الاجتماعية بنحو ٢٠,٨ مليار جنيه ، والاستثمارات المالية بنحو ٦,٨ مليار جنيه ، فضلاً عن بعض الزيادات الأخرى فى كل من جانبى المصروفات والإيرادات .

ونتيجة لذلك ، فقد زاد اجمالي الإيرادات خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بنحو ١٢,١ مليار جنيهه ليصل إلى ١٠٦,٨ مليار جنيهه بنسبة تنفيذ ٦٨,٧٪ من اجمالي المقدر . وزاد أيضاً اجمالي المصروفات بنحو ٢١,٢ مليار جنيهه ليصل إلى نحو ١٣٧,٩ مليار جنيهه وبنسبة تنفيذ ٧١,٨٪ من اجمالي المقدر للسنة المالية بأكملها .

**التنفيذ الفعلي للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة**  
**(قطاع الموازنة العامة للدولة، وبنك الاستثمار القومي ، وصناديق التأمين الاجتماعي)**  
**(اجمالي الإيرادات)**

		<b>يوليو / مارس ٢٠٠٥/٢٠٠٦</b>							
نسبة	الهيكل	قطاع	نسبة	الهيكل	قطاع	نسبة	الهيكل	قطاع	
التنفيذ	النسبي	الموازنة	التنفيذ	النسبي	الموازنة	التنفيذ	النسبي	الموازنة	
الفعلي من		العامة	الفعلي من		العامة	الفعلي من		العامة	
اجمالي		وبنك	اجمالي		وبنك	اجمالي		المقدر للسنة	
المقدر للسنة		الاستثمار	المقدر		الاستثمار	المقدر للسنة		القومي	
		القومي	للسنة		القومي				
		وصناديق							
		التأمين							
		الاجتماعي							
٦٨,٧	١٠٠,٠	١٠٦,٨	٧٠,٤	١٠٠,٠	٩٤,٧	٧٠,٣	١٠٠,٠	٩١,٤	<b>اجمالي الإيرادات</b>
٧١,٧	٥٤,٩	٥٨,٥	٧١,٧	٦١,٨	٥٨,٥	٧١,٧	٦٤,٠	٥٨,٥	<b>الإيرادات الضريبية</b>
٦٩,٩	٢٢,٨	٢٤,٣	٦٩,٩	٢٥,٧	٢٤,٣	٦٩,٩	٢٦,٦	٢٤,٣	الضرائب على الدخول والأرباح
٧٦,١	٨,٩	٩,٥	٧٦,١	١٠,١	٩,٥	٧٦,١	١٠,٤	٩,٥	من هيئة البترول
٧١,٣	٥,٠	٥,٣	٧١,٣	٥,٦	٥,٣	٧١,٣	٥,٨	٥,٣	من هيئة قناة السويس
٠,٠	٠,٠	-	٠,٠	٠,٠	-	٠,٠	٠,٠	-	من البنك المركزي
٥٧,٠	٣,٤	٣,٦	٥٧,٠	٣,٨	٣,٦	٥٧,٠	٣,٩	٣,٦	من وحدات أخرى
٧٠,١	٥,٥	٥,٩	٧٠,١	٦,٢	٥,٩	٧٠,١	٦,٥	٥,٩	دخول الأفراد
٨٤,٩	٠,٨	٠,٩	٨٤,٩	٠,٩	٠,٩	٨٤,٩	٠,٩	٠,٩	الضرائب على الممتلكات
٧٤,٥	٢٢,٦	٢٤,١	٧٤,٥	٢٥,٥	٢٤,١	٧٤,٥	٢٦,٤	٢٤,١	الضرائب على السلع والخدمات
٧٧,١	٦,٦	٧,٠	٧٧,١	٧,٤	٧,٠	٧٧,١	٧,٧	٧,٠	ضرائب على التجارة الدولية
									(الجمارك)
٥١,٤	٢,١	٢,٢	٥١,٤	٢,٣	٢,٢	٥١,٤	٢,٤	٢,٢	ضرائب أخرى
٣١,٠	٠,٨	٠,٩	٣١,٠	١,٠	٠,٩	٣١,٠	١,٠	٠,٩	<b>المنح</b>
٦٦,٨	٤٤,٣	٤٧,٤	٧٠,٥	٣٧,٢	٣٥,٣	٧٠,٠	٣٥,٠	٣٢,٠	<b>الإيرادات أخرى</b>
٦٧,٤	٢٧,٨	٢٩,٧	٦٧,٧	٣٠,٢	٢٨,٦	٦٩,٢	٢٨,٧	٢٦,٢	عوائد الملكية
٨٨,٢	٤,٢	٤,٥	٨٨,٢	٤,٧	٤,٥	٧٠,٦	٣,٩	٣,٦	حصيلة بيع السلع والخدمات
٧٧٨,٢	٧,١	٧,٦	٧٦,٩	٠,٨	٠,٨	٧٦,٩	٠,٨	٠,٨	الاستثمارات المالية
٢٦,٨	٥,٢	٥,٦	٨٢,٧	١,٥	١,٤	٨٢,٦	١,٦	١,٤	أخرى

المصدر: وزارة المالية  
النسب محسوبة على أساس القيم بالمليون جنيه .

التنفيذ الفعلي للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة  
(قطاع الموازنة العامة للدولة ، وبنك الاستثمار القومي ، وصناديق التأمين الاجتماعي)  
(اجمالي المصروفات)

(بالمليار جنيه)

		يوليو / مارس ٢٠٠٦/٢٠٠٥							
قطاع	الهيكل النسبي	نسبة التنفيذ	قطاع	الهيكل النسبي	نسبة التنفيذ	قطاع	الهيكل النسبي	نسبة التنفيذ	
الموازنة العامة	الموازنة العامة	الموازنة العامة	الموازنة العامة	الموازنة العامة	الموازنة العامة	الموازنة العامة	الموازنة العامة	الموازنة العامة	
المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	
الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	
المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	
الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	
المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	المقدر للسنة	
الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	الاجمالي	
١٢٤.٧	١٠٠.٠	٦٦.٤	١١٦.٧	١٠٠.٠	٦٦.٤	١٢٤.٧	١٠٠.٠	٦٦.٤	اجمالي المصروفات
٣١.٦	٢٥.٣	٦٨.٨	٣١.٦	٢٧.١	٦٨.٨	٣١.٦	٢٥.٣	٦٨.٨	الأجور وتعويضات العاملين
٧.٥	٦.١	٥٧.٣	٧.٥	٦.٥	٥٧.٣	٧.٥	٦.١	٥٧.٣	شراء السلع والخدمات
٢١.٥	١٧.٢	٥٠.٥	٢٢.٦	١٩.٣	٥٠.٥	٢٢.٦	١٧.٢	٥٠.٥	الفوائد
٤٠.١	٣٢.٢	٧٩.٤	٣١.٠	٢٦.٥	٧٩.٤	٣١.٠	٣٢.٢	٧٩.٤	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٢٨.٤	٢٢.٨	٨٠.٤	٢٨.٤	٢٤.٤	٨٠.٤	٢٨.٤	٢٢.٨	٨٠.٤	الدعم
١.٢	١.٠	٦٦.٦	١.٢	١.٠	٦٦.٦	١.٢	١.٠	٦٦.٦	المنح
١٠.٥	٨.٤	٨٤.٩	١٠.٣	١.١	٨٤.٩	١٠.٣	٨.٤	٨٤.٩	مزايا اجتماعية
٠.٠	-	١.٤	٠.٠	-	١.٤	٠.٠	-	١.٤	أخرى
١٤.١	١١.٣	٧٧.٢	١٤.١	١٢.١	٧٧.٢	١٤.١	١١.٣	٧٧.٢	المصروفات الأخرى
٩.٩	٧.٩	٥٦.٩	٩.٩	٨.٥	٥٦.٩	٩.٩	٧.٩	٥٦.٩	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)

المصدر : وزارة المالية

النسب محسوبة على أساس القيم بالمليون جنيه .

٠٠ أقل من ٠,١ مليار جنيه .

وانعكاساً لذلك ، بلغ العجز النقدي للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ٣١,١ مليار جنيه بما نسبته ٨٤,٧٪ من اجمالي العجز النقدي المقدر للسنة المالية بأكملها ، وبلغ صافي حيازة الأصول المالية خلال الفترة نحو ٢,٩ مليار جنيه ليصل بذلك العجز الكلي الى نحو ٣٤,٠ مليار جنيه بما نسبته ٦٨,٩٪ من اجمالي العجز الكلي المقدر للسنة المالية بأكملها.

التنفيذ الفعلي للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة  
(قطاع الموازنة العامة للدولة ، وبنك الاستثمار القومي ، وصناديق التأمين الاجتماعي)  
(العجز أو الفائض النقدي والكلّي ومصادر التمويل)

(بالمليار جنيه)

		يوليو / مارس ٢٠٠٥/٢٠٠٦							
نسبة	الهيكل	قطاع	نسبة	الهيكل	قطاع	نسبة	الهيكل	قطاع	
التنفيذ	النسبي	الموازنة	التنفيذ	النسبي	الموازنة	التنفيذ	النسبي	الموازنة	العامة
الفعلي من		العامة	الفعلي من		العامة	الفعلي من		العامة	
اجمالي		وبنك	اجمالي		وبنك	اجمالي		المقدر	المقدر
المقدر		الاستثمار	المقدر		الاستثمار	المقدر		القومي	القومي
للسنة		القومي	للسنة		القومي	للسنة		وصناديق	
		التأمين						الاجتماعي	
		الاجتماعي							
٦٨,٧		١٠٦,٨	٧٠,٤		٩٤,٧	٧٠,٣		٩١,٤	اجمالي الإيرادات
٧١,٨		١٣٧,٩	٦٧,٦		١١٦,٧	٦٦,٤		١٢٤,٧	اجمالي المصروفات
٨٤,٧		٣١,١	٥٧,٧		٢٢,٠	٥٧,٧		٣٣,٣	العجز النقدي
٢٢,٧		٢,٩	٢٥,٣		٢,٨	٢٥٢,٣-		٤,٤-	صافي حيازة الأصول المالية
٦٨,٩		٣٤,٠	٥٠,٤		٢٤,٨	٤٨,٦		٢٨,٩	العجز الكلي
٦٨,٩	١٠٠,٠	٣٤,٠	٥٠,٤	١٠٠,٠	٢٤,٨	٤٨,٦	١٠٠,٠	٢٨,٩	مصادر التمويل
٥٣,٩	١٠٢,٦	٣٤,٩	٤٦,٣	١١٩,٧	٢٩,٧	٤١,٩	٨٩,٠	٢٥,٧	التمويل المحلي
٣٣,٧	٣٥,٠	١١,٩	١٩,٤	٢٧,٢	٦,٨	١٨,٣	٢١,٧	٦,٣	التمويل المصرفي
٧٨,١	٦٧,٦	٢٣,٠	٧٨,١	٩٢,٥	٢٢,٩	٧١,٩	٦٧,٣	١٩,٤	التمويل غير المصرفي
١٤٦,٢	١٢,٩	٤,٤	١٤٦,٢	١٧,٧	٤,٤	١٤٦,٢	١٥,١	٤,٤	الاقتراض الخارجي
٠,٠	٠,٣-	٠,١-	٠,٠	٠,٥-	٠,١-	٠,٠	٠,٤-	٠,١-	المتأخرات
١٨,١-	٥,٥	١,٩	٢٧,٣	١,٣-	٠,٣-	٢٧,٣	١,١-	٠,٣-	أخرى
١٤٧,٤-	١٨,٤-	٦,٣-	٦٢,٢-	٣٢,٥-	٨,١-	=	=	=	التمويل المتأثر بالاستعدادات
=	=	=	=	=	=	=	=	=	فروق إعادة التقييم
٣,٦	٠,٣	٠,١	٣,٦	٠,٤	٠,١	٣,٦	٠,٤	٠,١	صافي متحصلات الخصخصة
٢٦,٧	٣,٩	١,٣	٢٦,٧	٥,٣	١,٣	٢٦,٧	٤,٦	١,٣	متحصلات الخصخصة
٦١,٣	٣,٦	١,٢	٦١,٣	٤,٩	١,٢	٦١,٣	٤,٢	١,٢	مساهمة الخزانة في صندوق إعادة الهيكلة
١٢,٩	٢,٦-	٠,٩-	١٢,٩	٣,٥-	٠,٩-	١٢,٩	٣,٠-	٠,٩-	غير محدد

المصدر : وزارة المالية  
النسب محسوبة على أساس القيم بالمليون جنيه .

وقد تم الاعتماد في تمويل العجز الكلي للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة على ما نسبته نحو ٣٥٪ من مصادر التمويل المحلية المصرفية، والباقي من مصادر التمويل المحلية غير المصرفية . هذا إلى جانب مصادر التمويل الخارجية بما نسبته ١٢,٩٪ من اجمالي هذا العجز .

## الدين العام المحلي

### ٢/٣ : الدين العام المحلي

ارتفع اجمالي رصيد الدين العام المحلي بمقدار ٣٩,٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ليبلغ ٥٥٠,٣ مليار جنيه بما نسبته ٩٢,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وقد مثل الدين المحلي المستحق على الحكومة ٦٨,٠٪ من الاجمالي ، ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية ٨,٠٪ ، وصافي مديونية بنك الاستثمار القومي ٢٤,٠٪.

### اجمالي الدين العام المحلي

(القيمة بالليار جنيه)

التغير (-)	٢٠٠٦ مارس		يونيو ٢٠٠٥		فى نهاية
	٪	قيمة	٪	قيمة	
٣٩,٥	١٠٠,٠	٥٥٠,٣	١٠٠,٠	٥١٠,٨	اجمالي الدين العام المحلي (٣+٢+١)
					المستحق على :-
٢٤,٩	٦٨,٠	٣٧٤,٠	٦٨,٤	٣٤٩,١	١- الحكومة
(٣,٠)	٨,٠	٤٤,٢	٩,٢	٤٧,٢	٢- الهيئات العامة الاقتصادية
١٧,٦	٢٤,٠	١٣٢,١	٢٢,٤	١١٤,٥	٣- بنك الاستثمار القومي (صافي مديونيته)

### ١/٢/٣ : الدين المحلي الحكومى

بلغ رصيد الدين المحلي المستحق على الحكومة ٣٧٤,٠ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠٠٦ ، بزيادة قدرها ٢٤,٩ مليار جنيه بمعدل ٧,١٪ خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥. وجاءت الزيادة محصلة لتراجع المركز الدائن لصافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفى بنحو ٣١,١ مليار جنيه ( لانخفاض ودائعها بنحو ٣٧,٥ مليار جنيه وهو ما يفوق الانخفاض فى قروضها من الجهاز المصرفى والذى بلغ ٦,٤ مليار جنيه) من ناحية، وتراجع رصيد اقتراض الحكومة من بنك الاستثمار القومي بنحو ٥,٣ مليار جنيه ، وأرصدة السندات والأذون بنحو ٠,٩ مليار جنيه من ناحية أخرى .

## الدين المحلي للحكومة

(القيمة بالليار جنيه)

التغيير (-)	مارس ٢٠٠٦		يونيو ٢٠٠٥		الأرصدة فى نهاية
	%	قيمة	%	قيمة	
٢٤.٩	١٠٠.٠	٣٧٤.٠	١٠٠.٠	٣٤٩.١	الدين المحلي الحكومي
(٠.٩)	٩٠.٩	٣٤٠.٠	٩٧.٦	٣٤٠.٩	- الأرصدة من السندات والأذون
٢٤.٩	٦٤.٤	٢٤٠.٩	٦١.٨	٢١٦.٠	. صكوك وسندات*
٢٦.٠	١٥.٦	٥٨.٣	٩.٢	٣٢.٣	منها : المتداول بالبورصات
(٢٥.٨)	٢٦.٥	٩٩.١	٣٥.٨	١٢٤.٩	. أذون على الخزانة العامة
(٥.٣)	٣٧.٠	١٣٨.٤	٤١.٢	١٤٣.٧	- اقتراض الحكومة من بنك الاستثمار القومي
٣١.١	(٢٧.٩)	(١٠٤.٤)	(٣٨.٨)	(١٣٥.٥)	- صافي أرصدة حسابات الحكومة لدى الجهاز المصرفي
(٦.٤)	٢.٤	١١.٥	٥.١	١٧.٩	. التسهيلات الائتمانية
٣٧.٥	(٣٠.٣)	(١١٥.٩)	(٤٣.٩)	(١٥٣.٤)	. الودائع
	%٦٣,١		%٦٥,١		الدين المحلي الحكومي / الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: وزارة المالية ، البنك المركزى المصرى ، وبنك الاستثمار القومى .

النسب محسوبة على القيم بالليون جنيه .

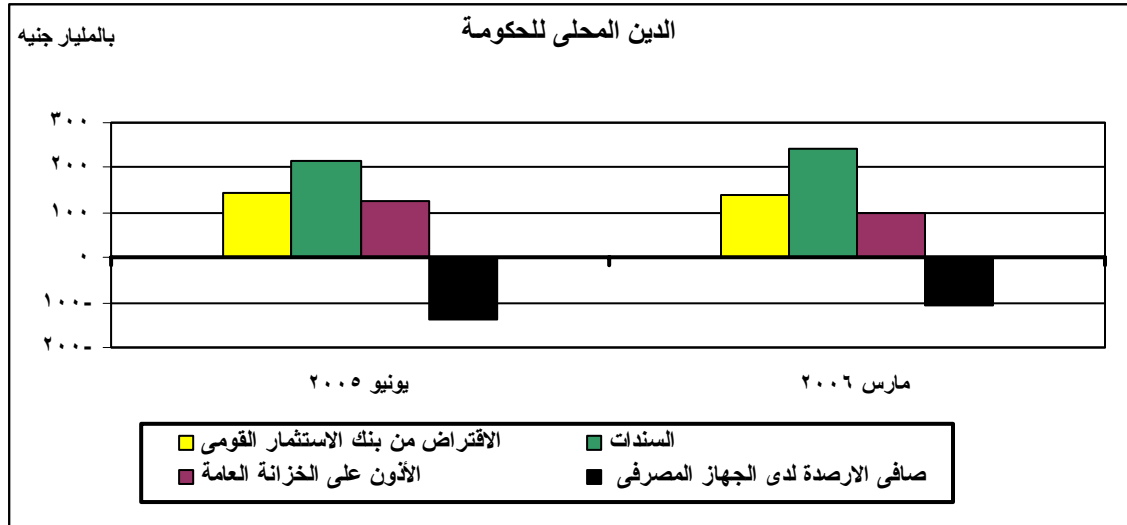
\* تشمل السندات على الخزانة العامة ، وسندات الإسكان ، والسندات الصادرة بالعملة الأجنبية لدى بنوك القطاع العام التجارية ، ونسبة الـ ٥٪ المجنية من أرباح الشركات الخاضعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ لشراء سندات حكومية ، وحياسة المؤسسات المالية القيمة فى مصر ( الجهاز المصرفى وقطاع التأمين ) من السندات السيادية الدولية المتداولة بالبورصات العالمية .

### ويعزى التراجع فى رصيد السندات والأذون للأسباب التالية :-

- انخفاض الرصيد القائم للأذون على الخزانة العامة بما قيمته ٢٥,٨ مليار جنيه ليصل رصيدها الى نحو ٩٩,١ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠٠٦ كمحصلة لما يلى:
- تراجع الأذون على الخزانة العامة الصادرة لصالح البنك المركزى لأغراض السياسة النقدية فى إطار الاتفاق بين البنك المركزى ووزارة المالية بما قيمته ٤٠,٤ مليار جنيه ، ويبلغ الرصيد المتبقى من هذه الأذون نحو ٤,٦ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠٠٦ .
- زيادة الرصيد القائم للأذون على الخزانة الصادرة من خلال نظام المتعاملين الرئيسيين بنحو ١٤,٦ مليار جنيه ليصل رصيدها الى ٩٤,٥ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠٠٦ .
- ارتفاع الرصيد القائم من السندات الصادرة على الخزانة العامة بما قيمته ٢٤,٩ مليار جنيه كمحصلة لما يلى:



- إصدار أربع سندات على الخزانة المصرية من خلال نظام المتعاملين الرئيسيين خلال الفترة يناير / مارس، منها سندان في يناير ٢٠٠٦ قيمة كل منهما ٢,٠ مليار جنيه (يستحق الأول في ٢٠١٠/١/٣ بعائد ٩,٠٥٪ سنويا ، والثاني في ٢٠١٣/١/٢٤ بعائد ٨,٨٥٪ سنويا ) ، وسندان في فبراير ٢٠٠٦ قيمة كل منهما ٢,٠ مليار جنيه (يستحق الأول في ٢٠٠٨/٢/١٤ بعائد ٨,٥٠٪ سنويا ، والثاني يستحق في ٢٠١١/٢/٢٨ بعائد ٨,٦٪ سنويا ) .
- حلول أجل استهلاك أربع دفعات من سندات الخزانة المصرية باجمالى قيمة قدرها ٢,٠ مليار جنيه .
- زيادة قيمة السند السابق إصداره على الخزانة المصرية فى شهر نوفمبر بما قيمته ٢,٠ مليار جنيه، وذلك بإعادة فتح المزاد فى ٢٠٠٦/٣/١٤ بذات شروط الإصدار ويستحق فى ٢٠١٥/١١/١٥ . وبإضافة ما تم إصداره من سندات على الخزانة العامة المصرية بنظام المتعاملين الرئيسيين خلال الفترة يوليو/ ديسمبر من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (وتبلغ قيمتها نحو ١٨,٠ مليار جنيه ) يصل رصيد هذه السندات الى نحو ٥٣,٠ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠٠٦ .
- كما حل أجل استهلاك لسندات الخزانة الصادرة على الخزانة العامة عام ٨٦/٨٥ لسداد مديونية شركات القطاع العام والمستحقة فى ٥ و ٢٩ مارس ٢٠٠٦ ، وتبلغ قيمتها ٥٦٦ مليون جنيه، ٣٧ مليون جنيه على التوالى . وبإضافة ما تم سداده فى ١٣ نوفمبر ٢٠٠٥ كمديونية سابقة على هيئة السلع التموينية وقيمتها ٤٧٠ مليون جنيه ، يبلغ اجمالى قيمة ما تم سداده من هذه السندات نحو ١,١ مليار جنيه .



٢/٢/٣ : مديونية الهيئات العامة الاقتصادية

تراجع إجمالي رصيد مديونية الهيئات العامة الاقتصادية بنحو ٣,٠ مليار جنيه خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ليبلغ ٤٤,٢ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٠٦ . وجاء ذلك لتراجع صافي أرصدة تلك الهيئات لدى الجهاز المصرفي بنحو ٤,٣ مليار جنيه من ناحية، وانخفاض رصيد اقتراضها من بنك الاستثمار القومي بنحو ٧,٣ مليار جنيه من ناحية أخرى .

مديونية الهيئات العامة الاقتصادية

(القيمة بالمليار جنيه)

التغيير (-)	مارس ٢٠٠٦		يونيو ٢٠٠٥		الأرصدة في نهاية
	%	قيمة	%	قيمة	
(٣,٠)	١٠٠,٠	٤٤,٢	١٠٠,٠	٤٧,٢	إجمالي المديونية
٤,٣	(١٥,٤)	(٦,٨)	(٢٣,٥)	(١١,١)	- صافي أرصدة حسابات الهيئات العامة الاقتصادية لدى الجهاز المصرفي
(٠,٢)	٥٢,٣	٢٣,٢	٤٩,٧	٢٣,٤	. التسهيلات الائتمانية
٤,٥	(٦٧,٧)	(٣٠,٠)	(٧٣,٢)	٣٤,٥	. الودائع
(٧,٣)	١١٥,٤	٥١,٠	١٢٣,٥	٥٨,٣	- اقتراض الهيئات العامة الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي
	%٧,٥		%٨,٨		إجمالي المديونية / الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: وزارة المالية ، البنك المركزي المصري ، وبنك الاستثمار القومي .

### ٣/٢/٣ : موارد وتوظيفات بنك الاستثمار القومي

بلغ اجمالى رصيد الموارد التى توافرت لدى بنك الاستثمار القومي من الأوعية الادخارية المحولة اليه نحو ٣٢١,٥ مليار جنيهه فى نهاية مارس ٢٠٠٦ بزيادة ٥,٠ مليار جنيهه خلال الفترة يوليو/ مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ . وجاء ذلك كمحصلة للزيادة فى حصيلة شهادات الاستثمار ، والعوائد المتراكمة لشهادات المجموعة (أ) بنحو ٣,١ مليار جنيهه - رغم انخفاض معدلات العائد عليها لتصبح ٩,٥ % ، ٩,٥ % سنويا على التوالى بالنسبة للشهادات المشتراة اعتبارا من ٢٠٠٦/٣/١ - (قرار وزير المالية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦) .

وارتفعت أيضا ودائع صندوق توفير البريد بنحو ١,٤ مليار جنيهه على الرغم من انخفاض معدل العائد عليها اعتباراً من أول فبراير ٢٠٠٦ ليصبح ٩,٥ % يرتفع إلى ٩,٧٥ % بالنسبة للودائع أكثر من سنة (قرار وزير المالية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦) ، كما زادت فوائض محوله اليه من صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالحكومة بنحو ٥,٥ مليار جنيهه ، بينما تراجعت كل من حصيلة سندات التنمية الدولارية بنحو ٥,٤ مليار جنيهه ، والموارد من الجهات المحلية الأخرى بمقدار ٠,١ مليار جنيهه.

### موارد وتوظيفات بنك الاستثمار القومي

(القيمة بالمليار جنيه)

التغير (-)	مارس ٢٠٠٦		يونيو ٢٠٠٥		الأرصدة فى نهاية
	%	قيمة	%	قيمة	
<b>٥,٠</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>٣٢١,٥</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>٣١٦,٥</b>	<b>الموارد</b>
٠,٥	٣٨,٤	١٢٣,٤	٣٨,٨	١٢٢,٩	. صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالحكومة
-	٢٩,٩	٩٦,١	٣٠,٤	٩٦,١	. صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاعى الأعمال العام والخاص
٣,٠	١٩,١	٦١,٥	١٨,٥	٥٨,٥	. حصيلة شهادات الاستثمار
٠,١	٢,٢	٧,٠	٢,٢	٦,٩	. العوائد المتراكمة لشهادات الاستثمار مجموعة (أ)
(٠,٤)	٠,٣	١,٠	٠,٤	١,٤	. حصيلة سندات التنمية الدولارية
١,٤	١١,٠	٣٥,٣	١٠,٧	٣٣,٩	. ودائع صندوق توفير البريد
٠,٥	(١,٤)	(٤,٤)	(١,٥)	(٤,٩)	. صافى أرصدة حسابات البنك لدى الجهاز المصرفى
(٠,١)	٠,٥	١,٦	٠,٥	١,٧	. أخرى
<b>٥,٠</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>٣٢١,٥</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>٣١٦,٥</b>	<b>التوظيفات</b>
(٥,٣)	٤٣,٠	١٣٨,٤	٤٥,٤	١٤٣,٧	. الحكومة
(٧,٣)	١٥,٩	٥١,٠	١٨,٤	٥٨,٣	. الهيئات العامة الاقتصادية
١٧,٦	٤١,١	١٣٢,١	٣٦,٢	١١٤,٥	. أخرى
	%٢٢,٣		%٢١,٣		مديونية بنك الاستثمار القومي (صافى) / الناتج المحلى الاجمالي

المصدر : وزارة المالية ، البنك المركزى المصرى ، بنك الاستثمار القومي .

وقد استخدم البنك ما نسبته ٤٣,٠٪ من هذه الموارد في تمويل الاستثمارات الحكومية، ونحو ١٥,٩٪ في تمويل استثمارات الهيئات العامة الاقتصادية ، واستخدم الباقي وقدره ٤١,١٪ في إقراض الشركات القابضة والوحدات التابعة لها وفي الإقراض الميسر لبعض المشروعات.

وانعكاسا لمعاملات بنك الاستثمار القومي سالفه الذكر ، تراجع المركز الدائن لصادف حساباته لدى الجهاز المصرفي بمقدار ٠,٥ مليار جنيه ليصل الرصيد إلى ٤,٤ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٠٦ .

## الفصل الرابع : المعاملات مع العالم الخارجى

### ١/٤ : سوق الصرف الأجنبى

حققت المعاملات فى سوق الصرف الأجنبى زيادة فى الموارد قدرها ١٠,٠ مليار دولار خلال الفترة يوليو / مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ لتبلغ ٢٢,٨ مليار دولار ، فى حين اقتصرت الزيادة فى استخدامات السوق على ٨,٧ مليار دولار لتبلغ ١٨,٠ مليار دولار . وقد أدى ذلك إلى تحقيق فائض بلغ ٤,٨ مليار دولار بزيادة قدرها ١,٣ مليار دولار عن الفائض المحقق خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة ، ويعد الفائض المحقق محصلة لفائض كل من الجهاز المصرفى بمقدار ٤,٧ مليار دولار ، وشركات الصرافة بمقدار ٠,١ مليار دولار . وقد ساهم هذا الفائض فى تدعيم صافى الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزى لىبلغ ٢٣,١ مليار دولار فى آخر يوليو ٢٠٠٦ .

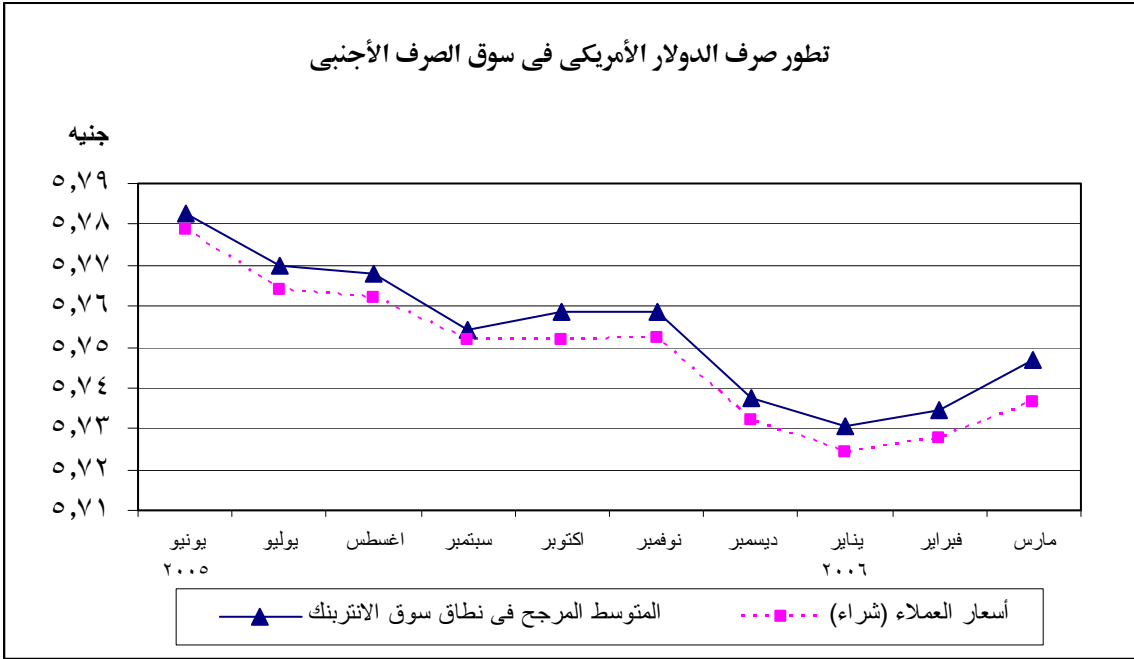
### موارد واستخدامات سوق الصرف الأجنبى

(بالمليون دولار)

يوليو / مارس		خلال الفترة
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
<u>٤٧٧٦</u>	<u>٣٤٨١</u>	<b>الفائض العجز (-)</b>
٤٦٤٦	٣١٩٠	الجهاز المصرفى
١٣٠	٢٩١	شركات الصرافة
<u>٢٢٧٧١</u>	<u>١٢٧٦٨</u>	<b>الموارد</b>
٢٠٨٣٤	١١٨٢١	الجهاز المصرفى
١٩٣٧	٩٤٧	شركات الصرافة
<u>١٧٩٩٥</u>	<u>٩٢٨٧</u>	<b>الاستخدامات</b>
١٦١٨٨	٨٦٣١	الجهاز المصرفى
١٨٠٧	٦٥٦	شركات الصرافة

كما ارتفع صافى أصول البنوك بالعملات الأجنبية - بخلاف البنك المركزى - بمقدار ٠,١ مليار دولار لىبلغ ٤,٣ مليار دولار فى نهاية مارس ٢٠٠٦ ، إلا أن ذلك لم يسهم فى ارتفاع نسبة أصول البنوك الى التزاماتها بالعملات الأجنبية والتي بلغت ١١٣,٣٪ فى نهاية مارس ٢٠٠٦ مقابل ١١٣,٨٪ فى نهاية يونيو ٢٠٠٥ .

وبالنسبة لتطورات سعر الصرف ، فقد انخفض سعر شراء الدولار الأمريكي للعملاء ليصل إلى ٥,٧٣٦٦ جنيهاً في نهاية مارس ٢٠٠٦ مقابل ٥,٧٧٨٩ جنيهاً في نهاية يونيو ٢٠٠٥ ، لترتفع قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى خلال الفترة بنسبة ٠,٧٪ . كما انخفض أيضاً المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار الأمريكى فى سوق الانترنت ليصل الى ٥,٧٤٦٩ جنيهاً في نهاية مارس ٢٠٠٦ مقابل ٥,٧٨٢٤ جنيهاً في نهاية يونيو ٢٠٠٥ .



المصدر: البنك المركزى المصرى.

## ٢/٤: ميزان المدفوعات\*

ملخص : ١/٢/٤

حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو/ مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ فائضاً كلياً بلغ نحو ٣,٣ مليار دولار أمريكي (وهو يعادل تقريباً الفائض المحقق خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة). وقد انعكس ذلك ايجابياً بنفس القيمة على الأصول الاحتياطية بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي المصري. ويرجع هذا الفائض الى ما حققه ميزان المعاملات الجارية من فائض بلغ ٢,١ مليار دولار كمحصلة للفائض المحقق في ميزان الخدمات وصافي التحويلات بدون مقابل من ناحية ، وارتفاع عجز الميزان التجاري من ناحية أخرى ، بالإضافة الى ما حققته المعاملات الرأسمالية والمالية من صافي تدفق للداخل بلغ ١,٩ مليار دولار خلال فترة العرض ( مقابل ١,٧ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة).

ويظهر الميزان الجاري ارتفاع المتحصلات الجارية بمقدار ٥,٣ مليار دولار ليصل الاجمالي إلى نحو ٣٠,٥ مليار دولار، نتيجة لزيادة حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ٣٧,٦٪ ، وحصيلة الخدمات بمعدل ١٣,٦٪ ، والتحويلات الخاصة بمعدل ٢٠,٦٪، في حين تراجع التحويلات الرسمية بمعدل ٥٤,٩٪ . وعلى الجانب الآخر ، ارتفعت المدفوعات الجارية بمقدار ٦,١ مليار دولار لتصل الى ٢٨,٤ مليار دولار نتيجة لزيادة المدفوعات عن الواردات بمعدل ٢٦,٧٪ ، والمدفوعات عن الخدمات بمعدل ٢٩,١٪.

### ملخص للمتحصلات والمدفوعات الجارية

		يوليو/ مارس			
		٢٠٠٦/٢٠٠٥	%	٢٠٠٥/٢٠٠٤	%
التغيير (-)	%				
٥٣٢٢,٨	١٠٠,٠	٣٠٤٦٨,٩	١٠٠,٠	٢٥١٤٦,١	المتحصلات الجارية
٣٦٧٨,٤	٤٤,٢	١٣٤٦٠,٤	٣٨,٩	٩٧٨٢,٠	حصيلة الصادرات**
١٥٤٠,٨	٤٢,٣	١٢٨٨٧,٩	٤٥,١	١١٣٤٧,١	حصيلة الخدمات
٦٢٩,٢	١٢,١	٣٦٨٨,٧	١٢,٢	٣٠٥٩,٥	التحويلات الخاصة (صافي)
(٥٢٥,٦)	١,٤	٤٣١,٩	٣,٨	٩٥٧,٥	التحويلات الرسمية (صافي)
٦٠٨٧,٨	١٠٠,٠	٢٨٤٠٧,٢	١٠٠,٠	٢٢٣١٩,٤	المدفوعات الجارية
٤٥٤٠,٤	٧٥,٨	٢١٥٤٣,١	٧٦,٢	١٧٠٠٢,٧	المدفوعات عن الواردات***
١٥٤٧,٤	٢٤,٢	٦٨٦٤,١	٢٣,٨	٥٣١٦,٧	المدفوعات عن الخدمات

- \* هو بيان احصائي يسجل المعاملات الاقتصادية بين اقتصاد معين (مقيم) والعالم الخارجي (غير مقيم) خلال فترة زمنية معينة ويتم إعداده وفقاً للطبعة الخامسة لدليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي في سبتمبر ١٩٩٣ .
- \*\* تقدر حصيلة الصادرات السلعية على أساس (فوب) حيث يتم تقييمها عند الحدود الجمركية للاقتصاد المصري أي أنها لا تشمل مصاريف الشحن والنولون والتأمين ، وتتضمن صادرات المناطق الحرة للعالم الخارجي .
- \*\*\* تقدر المدفوعات عن الواردات السلعية على أساس (سيف) أي تشمل مصاريف الشحن والنولون والتأمين ، وتتضمن واردات المناطق الحرة من العالم الخارجي .

وقد تراجعت بعض مؤشرات التوازن الخارجى على النحو الموضح فيما يلى :

نسبة تغطية المتحصلات للمدفوعات الجارية (%)

يوليو/مارس		
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
٦٢,٥	٥٧,٥	المصادرات السلعية / الواردات السلعية
١٨٧,٨	٢١٣,٤	المتحصلات الخدمية / المدفوعات الخدمية
١٠٥,٧	١٠٨,٤	المتحصلات الجارية (بدون التحويلات الرسمية)/المدفوعات الجارية
١٠٧,٣	١١٢,٧	المتحصلات الجارية / المدفوعات الجارية

ويعزى صافى تدفق المعاملات الرأسمالية والمالية للداخل (البالغ ١,٩ مليار دولار) أساسا الى ما حققه صافى الاستثمار الأجنبي فى مصر بنوعيه ، المباشر ومحفظة الأوراق المالية، من تدفق للداخل بلغ ٧,٥ مليار دولار ، منها ٤,٦ مليار دولار صافى استثمار أجنبى مباشر و ٢,٩ مليار دولار صافى استثمارات فى محفظة الأوراق المالية (مقابل ٣,٦ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة ، منها ٣,١ مليار دولار صافى استثمار أجنبى مباشر و ٥٨٢,٢ مليون دولار صافى استثمارات فى محفظة الأوراق المالية ) .

هذا بينما ارتفع صافى تدفق الأصول والخصوم الأخرى للخارج ليبلغ نحو ٥,٥ مليار دولار (مقابل ٣,٣ مليار دولار خلال الفترة المناظرة) ، وهو يمثل التغير فى كل من الأصول والخصوم الأجنبية للبنوك ، والأصول الأجنبية غير الاحتياطية للبنك المركزى ، ومقابل بعض البنود المدرجة فى الحساب الجارى . كما أسفرت عمليات القروض والتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل عن صافى سداد قدره ٦٦٦,١ مليون دولار (مقابل ٦٩١,٢ مليون دولار) .



ميزان المدفوعات

(مليون دولار)

يوليو/ مارس		
*٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
٢٠٦١,٧	٢٨٢٦,٧	<b>الميزان الجاري</b>
٢٠٥٨,٩-	١١٩٠,٣-	<b>الميزان الجاري (عدا التحويلات)</b>
٨٠٨٢,٧-	٧٢٢٠,٧-	<b>الميزان التجاري</b>
١٣٤٦٠,٤	٩٧٨٢,٠	الصادرات**
٧٤٣٩,٦	٣٨٢٣,٠	البتترول ومنتجاته
٦٠٢٠,٨	٥٩٥٩,٠	صادرات أخرى
٢١٥٤٣,١-	١٧٠٠٢,٧-	الواردات**
٣٧٤٧,٩-	٢٢٤٩,٥-	واردات بتروولية
١٧٧٩٥,٢-	١٤٧٥٣,٢-	واردات أخرى
٦٠٢٣,٨	٦٠٣٠,٤	<b>ميزان الخدمات</b>
١٢٨٨٧,٩	١١٣٤٧,١	المتحصلات منها :
٣٦٣٩,٣	٣١٣١,٤	النقل منه :
٢٦٢٤,٠	٢٤٤٨,٧	رسوم المرور في قناة السويس
٥٥٦٧,٠	٤٩٦١,٦	السفر
١٤٠٤,٢	٥٩٥,١	دخل الاستثمار
٦٨٦٤,١-	٥٣١٦,٧-	المدفوعات منها :
٨٣٠,٨-	٦٧٧,٥-	النقل
١٠٨٦,٢-	٨٥٤,٩-	دخل الاستثمار
٤١٢٠,٦	٤٠١٧,٠	<b>التحويلات</b>
٣٦٨٨,٧	٣٠٥٩,٥	الخاصة (صافي)
٤٣١,٩	٩٥٧,٥	الرسمية (صافي)
١٨٧٦,٨	١٧٠٨,٥	<b>المعاملات الرأسمالية والمالية</b>
٣٧,٥-	٠,٠	المعاملات الرأسمالية
١٩١٤,٣	١٧٠٨,٥	المعاملات المالية
٤٦٣١,٥	٣٠٥٩,٥	الاستثمار المباشر في مصر (صافي)***
٨٧,٤-	١٨,١-	الاستثمار المباشر في الخارج
+٢٨٤٧,٧	٥٨٢,٢	استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر (صافي)
٦٩٨,٢-	٥٥٦,٩	استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج
٤٧٧٩,٣-	٢٤٧٢,٠-	استثمارات أخرى (صافي)
٦٧٣,٢-	١٢٨٣,٢-	<b>صافي السهو والخطأ</b>
٣٢٦٥,٣	٣٢٥٢,٠	<b>الميزان الكلي</b>
٣٢٦٥,٣-	٣٢٥٢,٠-	<b>التغير في الأصول الاحتياطية ، الزيادة(-)++</b>

\* أرقام مبدئية .

\*\* تتضمن صادرات وواردات المناطق الحرة .

\*\*\* تتضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول وكذلك حصيلة بيع مؤسسات محلية لمستثمرين أجانب بما يعادل ١٠٪ أو أكثر من رأس المال .

+ تتضمن اكتتاب الأجانب في سندات وصكوك مصرية .

++ الزيادة في الأرصدة إشارتها بالسالب بحكم ظهورها في الجانب المدين وتمثل تدفقا للخارج . أما الانخفاض في الأرصدة فإشارتها بالموجب بحكم ظهورها في الجانب الدائن وتمثل تدفقا للداخل .

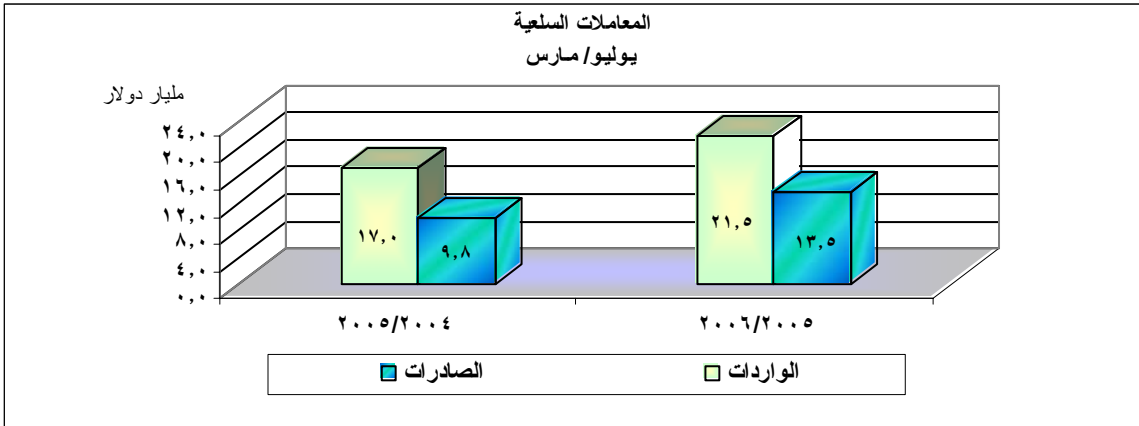
## ٢/٢/٤ : الميزان التجارى

شهدت الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نموا ملحوظا فى قيمة التجارة الخارجية (مجموع الصادرات والواردات) وبما نسبته ٣٠,٧% ، مقارنة بالفترة المناظرة من السنة المالية السابقة . وأظهر مؤشر الانفتاح الاقتصادي مع العالم الخارجي - نسبة حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي - ارتفاعا ليبلغ ٣٣,٩% خلال فترة العرض (مقابل ٣٠,٤% فى فترة المقارنة). وقد صاحب النمو الملحوظ فى حصيلة الصادرات المصرية ، والتي ارتفعت بمعدل ٣٧,٦% لتبلغ ١٣,٥ مليار دولار ، زيادة فى المدفوعات عن الواردات بمعدل ٢٦,٧% لتصل إلى نحو ٢١,٥ مليار دولار .

وقد جاء النمو المحقق فى حصيلة الصادرات نتيجة لتصاعد الصادرات البترولية بشكل أساسي ، بمعدل نمو بلغ ٩٤,٦% لتصل إلى نحو ٧,٥ مليار دولار بنسبة ٥٥,٣% من إجمالي حصيلة الصادرات خلال فترة العرض ، فى حين استقرت حصيلة الصادرات غير البترولية عند نفس مستواها تقريبا لتبلغ ٦,٠ مليار دولار . هذا وقد ارتفعت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالي لتبلغ ١٣,١% خلال فترة العرض (مقابل ١١,١% خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة) .

أما المدفوعات عن الواردات ، فقد ارتفعت بنحو ٤,٥ مليار دولار ، نتيجة لارتفاع المدفوعات عن الواردات من كافة المجموعات السلعية . ويعزى هذا الارتفاع إلى تلبية الزيادة فى الطلب المحلى من ناحية ، وارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع من ناحية أخرى . وقد مثلت الزيادة فى واردات كل من السلع الوسيطة ، والسلع الاستثمارية ما نسبته ٧٤,١% من إجمالي الزيادة فى الواردات ، وهو ما يمكن أن يسهم فى زيادة الإنتاج وبالتالي دعم النمو الاقتصادي مستقبلا . كما ارتفعت نسبة المدفوعات عن الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالي لتبلغ ٢٠,٩% (مقابل ١٩,٣%) .

وقد أسفرت تلك التطورات عن ارتفاع عجز الميزان التجارى بمعدل ١١,٩% ليصل إلى نحو ٨,١ مليار دولار (أو ما نسبته ٧,٨% من الناتج المحلى الإجمالي) ، بينما ارتفعت نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية إلى المدفوعات عن الواردات السلعية لتبلغ ٦٢,٥% (مقابل ٥٧,٥%) .



١/٢/٢/٤: الهيكل السلعي للصادرات والواردات

أ- الصادرات حسب درجة التصنيع

يتضح من هيكل الصادرات السلعية خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقارنة بنفس الفترة من السنة المالية السابقة ، تركب معظم الزيادة في حصيلة الصادرات في مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها ، على النحو الذي يوضحه الجدول التالي .

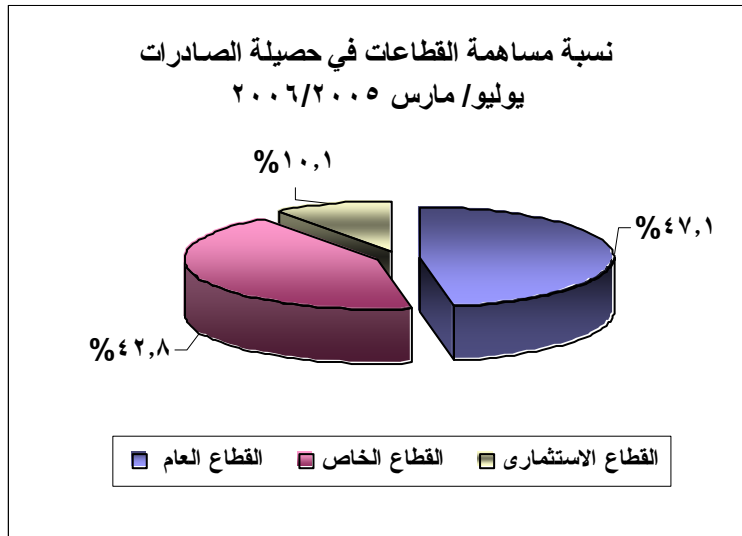
التصنيف السلعي للصادرات حسب درجة التصنيع

(مليون دولار)

التغير (-)	يوليو / مارس				
	٢٠٠٦/٢٠٠٥		٢٠٠٥/٢٠٠٤		
	%	القيمة	%	القيمة	
٣٦٧٨,٤	١٠٠,٠	١٣٤٦٠,٤	١٠٠,٠	٩٧٨٢,٠	الإجمالي
٣٦٢٢,١	٥٦,٤	٧٥٩٣,٧	٤٠,٦	٣٩٧١,٦	١- الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها
٤٧,٧	٣,٧	٤٩٨,٦	٤,٦	٤٥٠,٩	٢- المواد الخام
٢١٤,٩	٦,٠	٧٩٩,٠	٦,٠	٥٨٤,١	٣- السلع نصف المصنعة
(١٦,٩)	٢٨,٥	٣٨٣٩,٣	٣٩,٤	٣٨٥٦,٢	٤- السلع تامة الصنع
(١٨٩,٤)	٥,٤	٧٢٩,٨	٩,٤	٩١٩,٢	٥- المصنوعات المتنوعة غير الموزعة

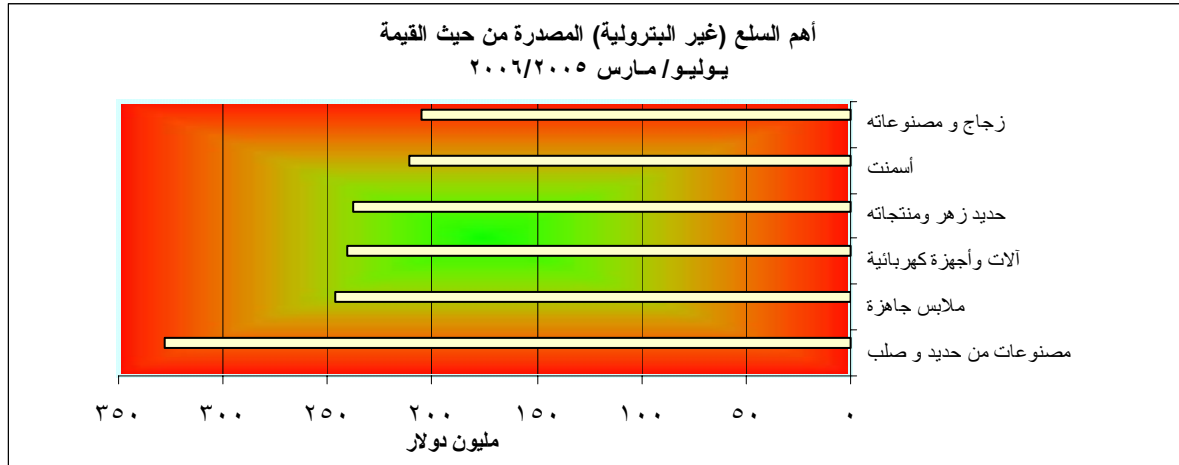
وبالنسبة لحصيلة الصادرات البترولية ، فقد تصاعدت بمعدل ٩٤,٦٪ لتبلغ نحو ٧,٥ مليار دولار، نتيجة للزيادة المضطردة في صادرات الغاز الطبيعي والتي بلغت ١,٩ مليار دولار بنسبة ٥٣,٣٪ من إجمالي الزيادة في الصادرات البترولية، ويرجع ذلك إلى التشغيل الكامل لمعظم مراحل الإنتاج في مشروعات تسييل الغاز الطبيعي في مصر، والذي تم تصديره خلال هذه الفترة إلى كل من أسبانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وكوريا الجنوبية ، وانجلترا ، واليابان ، وبلجيكا ، وإيطاليا على الترتيب . كما تصاعدت أيضا حصيلة صادرات البترول الخام بمعدل ٥٩,٢٪ لتصل إلى ٢,٣ مليار دولار ، نتيجة لزيادة الكميات المصدرة بمعدل ١٨,٥٪ ، مع تصاعد متوسط أسعار التصدير من ٣٠,٩ دولار إلى ٤١,٥ دولار للبرميل. كما ارتفعت صادرات المنتجات البترولية بمعدل ٤٢,٣٪ لتبلغ ٢,٣ مليار دولار ، كمحصلة لارتفاع الكميات المصدرة بمعدل ١٠,٠٪، ومتوسط أسعار التصدير من ٣٥٦,٧ دولار إلى ٤٦١,٢ دولار للطن. كذلك ارتفعت حصيلة تموين السفن والطائرات بالوقود بمعدل ٢٢,٤٪ لتبلغ ٧٠٥,٠ مليون دولار .

وفيما يتعلق بحصيلة الصادرات غير البترولية ، فقد بلغت ٦,٠ مليار دولار بمعدل نمو طفيف بلغ ١,٠٪ ، ومن أهم السلع التي ارتفعت حصيلة صادراتها ، الحديد الزهر ومنتجاته ، والألومنيوم غير المخلوط، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية ، والأسمنت ، والجلود الخام والمذبوغة ، وخامات الحديد . في حين تمثلت أهم السلع التي انخفضت صادراتها في كل من المصنوعات من الحديد والصلب ، والمنتجات الصيدلية، والسيارات والجرارات والدراجات ، والمصنوعات من الألومنيوم، والمنتجات من الخزف.



وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لحصيلة الصادرات ، فقد جاء القطاع العام في المقدمة ، حيث ساهم بنحو ٤٧,١٪ من إجمالي حصيلة الصادرات (مثلت الصادرات البترولية ٩٧,٧٪ من إجمالي صادراته) ، أما القطاع الخاص فقد ساهم بنسبة ٤٢,٨٪ من إجمالي حصيلة الصادرات (مثلت صادرات السلع تامة الصنع ٦٤,٨٪) ، ثم القطاع الاستثماري الذي ساهم بنسبة ١٠,١٪، (مثلت الصادرات البترولية ٩١,٥٪ من إجمالي صادراته) .

ويعكس الاتجاه العام لتلك المؤشرات أهمية اضطلاع كافة القطاعات ، خاصة القطاعين العام والاستثماري ، بدور أكثر فاعلية في تنمية الصادرات غير البترولية والتي يعد معدل نموها منخفضا للغاية..



### ب- الواردات حسب درجة الاستخدام

سجلت المدفوعات عن الواردات السلعية زيادة بلغت نحو ٤,٥ مليار دولار ، وقد تركز نحو ٧٤,١٪ من تلك الزيادة في المدفوعات عن الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطه .

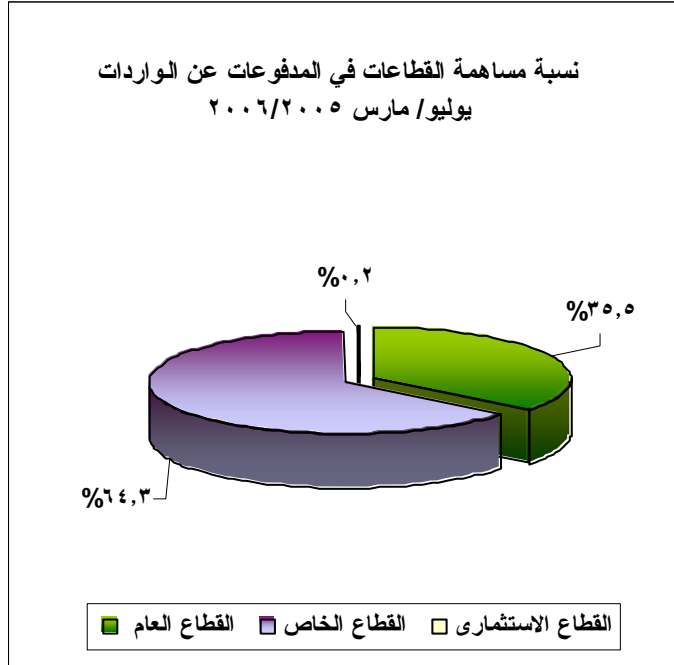
### التصنيف السلعي للواردات حسب درجة الاستخدام

(مليون دولار)

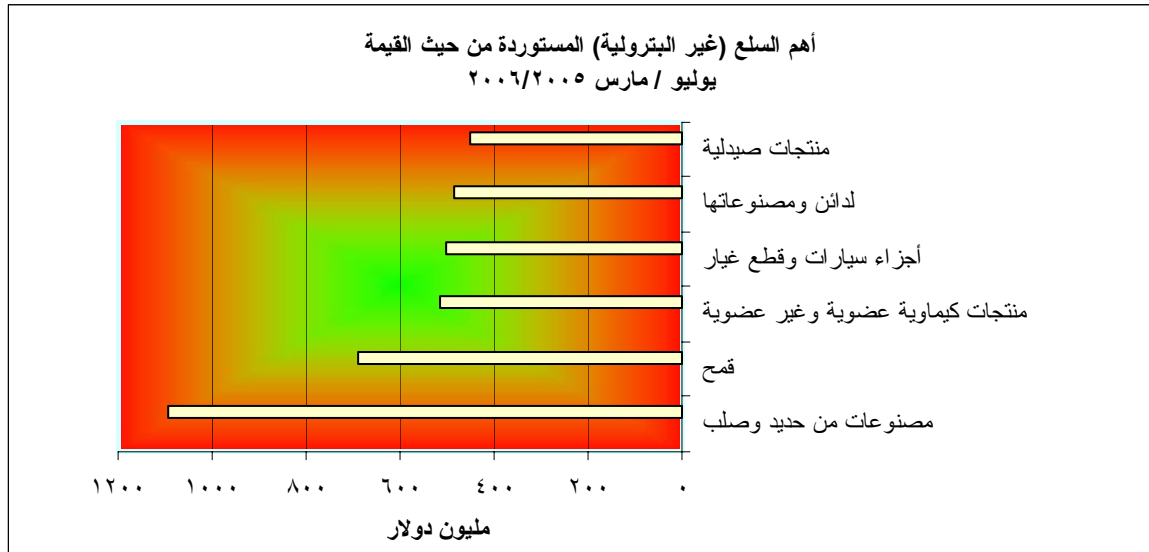
التغيير (-)	يوليو / مارس		القيمة	القيمة	الإجمالي
	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤			
٤٥٤٠,٤	١٠٠,٠	٢١٥٤٣,١	١٠٠,٠	١٧٠٠٢,٧	١- الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها
١٩٣,٠	٧,٩	١٧١٠,٥	٨,٩	١٥١٧,٥	٢- المواد الخام
٩٧٥,٧	١٧,٦	٣٧٩٦,٥	١٦,٦	٢٨٢٠,٨	٣- السلع الوسيطه
١٤٥٧,١	٢٨,١	٦٠٥٨,٢	٢٧,١	٤٦٠١,١	٤- السلع الاستثمارية
١٩٠٦,٦	٢٥,٣	٥٤٣٩,٦	٢٠,٨	٣٥٣٣,٠	٥- السلع الاستهلاكية
٢٢٣,٠	١١,٨	٢٥٣٩,٧	١٣,٦	٢٣١٦,٧	أ- السلع المعمرة
(٦٨,٤)	٣,٢	٦٧٩,٨	٤,٤	٧٤٨,٢	ب- السلع غير المعمرة
٢٩١,٤	٨,٦	١٨٥٩,٩	٩,٢	١٥٦٨,٥	٦- الأصناف المتنوعة غير الموزعة
(٢١٥,٠)	٩,٣	١٩٩٨,٦	١٣,٠	٢٢١٣,٦	

وفيما يتعلق بالواردات غير البترولية ، فقد بلغت ١٧,٨ مليار دولار وبما نسبته ٨٢,٦٪ من اجمالي الواردات، ومن أهم السلع التي ارتفعت وارداتها ، المصنوعات من الحديد والصلب ، وأجزاء ولوازم السيارات وقطع غيارها ، وسيارات ركوب الأشخاص ، والمنتجات الصيدلانية ، والمحركات والمولدات والمحولات الكهربائية ، والأسمدة ، والأسمدة . في حين تمثلت أهم السلع التي انخفضت وارداتها في القمح والذى تراجعت قيمة الواردات منه بمعدل ٢٧,٤٪ خلال فترة العرض عن فترة المقارنة لتبلغ ٦٩١,٢ مليون دولار تمثل ٣,٩٪ من اجمالي قيمة الواردات السلعية غير البترولية (مقابل ٦,٥٪ خلال فترة المقارنة) ، ويرتبط هذا التراجع أساساً بالزيادة المطردة فى الانتاج المحلى من القمح خلال السنتين الماضيتين . ومن السلع الهامة الأخرى التى انخفضت وارداتها ، الأجهزة الكهربائية للاستعمال المنزلي ، والحبوب والأثمار الزيتية ، والألومنيوم ومصنوعاته .

وبالنسبة للواردات البترولية ، فقد بلغت ٣,٧ مليار دولار بمعدل نمو ملحوظ وصل إلى ٦٦,٦٪ وبما يمثل ١٧,٤٪ من إجمالي المدفوعات عن الواردات . وقد جاء هذا النمو الملحوظ كنتيجة أساسية للزيادة الكبيرة في واردات البترول الخام ، وهو ما قد يعزى إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ، وزيادة الاستهلاك المحلى خلال فترة العرض .



وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لإجمالي المدفوعات عن الواردات ، فقد جاء القطاع الخاص في المقدمة (أهم وارداته البترول الخام ومنتجاته ، والمصنوعات من الحديد والصلب ، والقمح) ، يليه القطاع العام (أهم وارداته ، البترول الخام ومنتجاته ، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها ، وآلات تستعمل في الزراعة) ، ثم القطاع الاستثماري (أهم وارداته ، المصنوعات من الحديد والصلب ، واللدائن ومصنوعاتها ، والمنتجات من الخبز ، والمنتجات الصيدلانية) .

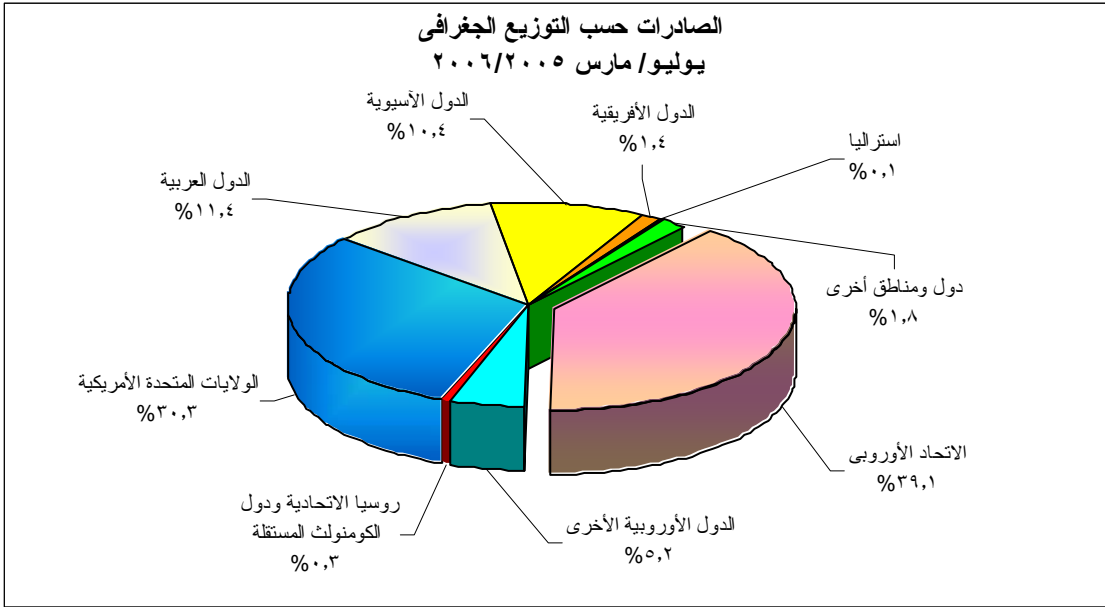


#### ٢/٢/٢/٤: التوزيع الجغرافي لحصيلة الصادرات والمدفوعات عن الواردات

ما زالت دول الاتحاد الأوروبي تحتل المركز الأول كسوق للصادرات المصرية خلال الفترة يوليو/ مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، حيث بلغت الصادرات إليها ما قيمته ٥,٣ مليار دولار بنسبة ٣٩,١٪ من إجمالي حصيلة الصادرات ، وتصدرت إيطاليا دول تلك المجموعة ، تليها أسبانيا ، ثم فرنسا ، والمملكة المتحدة ، وهولندا ، وألمانيا (مثلت هذه الدول ٩١,٤٪ من إجمالي الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي) .

وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الثاني، حيث استوعبت ما قيمته ٤,١ مليار دولار بنسبة ٣٠,٣٪ من إجمالي ، ثم الدول العربية بما قيمته ١,٥ مليار دولار بنسبة ١١,٤٪ من إجمالي ، وجاءت السعودية في المقدمة ، تليها الإمارات العربية المتحدة ، ثم الأردن ، ولبنان ، وتونس (مثلت هذه الدول ٦١,١٪ من الصادرات إلى الدول العربية) .

وبلغ نصيب الدول الآسيوية ١,٤ مليار دولار بنسبة ١٠,٤٪ ، وجاءت الهند في المقدمة تليها كوريا الجنوبية ، ثم سنغافورة ، وهونج كونج ، واليابان (مثلت تلك الدول ٨٨,٠٪) . في حين اقتصر نصيب الدول الأوروبية الأخرى ، والدول الأفريقية على ما نسبته ٥,٢٪ ، ١,٤٪ على الترتيب .

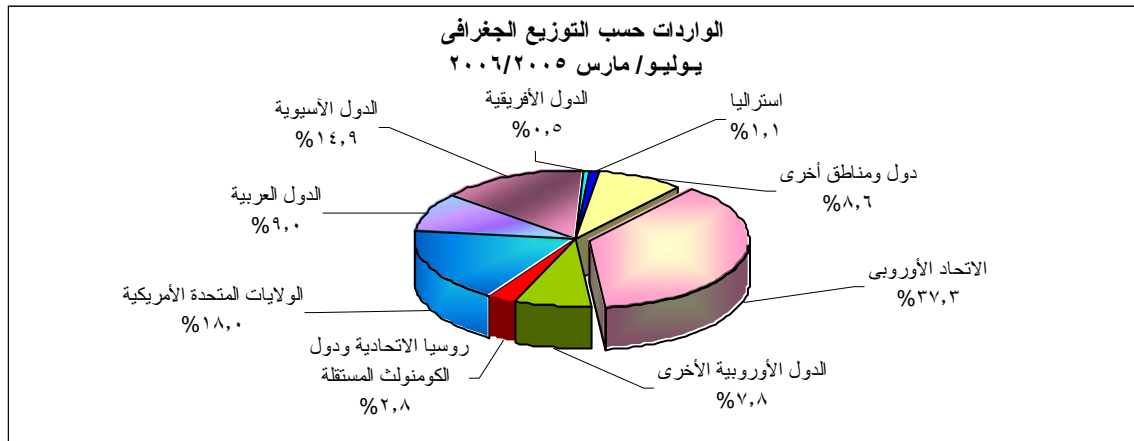


كما ظلت دول الاتحاد الأوروبي أهم مصدر للواردات السلعية إلى مصر ، وبما قيمته ٨,٠ مليار دولار بنسبة ٣٧,٣٪ من إجمالي المدفوعات عن الواردات ، وتصدرت المملكة المتحدة دول تلك المجموعة تليها ألمانيا ، ثم فرنسا ، وإيطاليا ، وهولندا (مثلت تلك الدول ٨٠,٥٪).

وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية ، حيث بلغت المدفوعات عن الواردات منها ٣,٩ مليار دولار بنسبة ١٨,٠٪ من إجمالي ، تليها في المرتبة الثالثة الدول الآسيوية بما قيمته ٣,٢ مليار دولار بنسبة ١٤,٩٪ من إجمالي ، وجاءت الصين الشعبية في المقدمة تليها اليابان ، ثم كوريا الجنوبية ، والهند ، وماليزيا (مثلت تلك الدول ٧٤,١٪).

وبلغت الواردات من الدول العربية ما قيمته ١,٩ مليار دولار بنسبة ٩,٠٪ ، وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المقدمة تليها الجزائر ، ثم السعودية ، والكويت ، والأردن (مثلت تلك الدول ٧٨,١٪). ثم الدول الأوروبية الأخرى بما قيمته ١,٧ مليار دولار بنسبة ٧,٨٪ من إجمالي (مثلت سويسرا ٧٠,٢٪) .





### التوزيع الجغرافي للمعاملات السلعية

(مليون دولار)

الميزان التجاري	يوليو/مارس		المجموع الكلي	
	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤
	<u>(٨٠٨٢,٧)</u>	<u>(٧٢٢٠,٧)</u>	<u>٢١٥٤٣,١</u>	<u>١٧٠٠٢,٧</u>
			١٠٠,٠	١٠٠,٠
	(٢٧٧٨,٤)	(١٧١٥,٧)	٨٠٣٣,٧	٥٤٠٣,٧
			٣٧,٣	٣١,٨
	(٩٧٨,٤)	(٨٥٧,٧)	١٦٨١,٥	١٤٠٠,٣
			٧,٨	٨,٢
	(٥٥٤,٣)	(٢٨١,٢)	٥٩٨,٩	٣٢٥,٧
			٢,٨	١,٩
	٢٠٠,٨	(٥١٣,١)	٣٨٧٦,٦	٣٧٨٧,٥
			١٨,٠	٢٢,٣
	(٤١٧,٧)	(٣٦٤,٧)	١٩٤٧,٣	١٤٧٦,٨
			٩,٠	٨,٧
	(١٨١٧,٩)	(١٥٧٩,٣)	٣٢١٣,٠	٢٥٣٠,٨
			١٤,٩	١٤,٩
	٧٩,٤	٩,١	١١٤,٣	١٠٢,٦
			٠,٥	٠,٦
	(٢١٧,٤)	(٧٨,٦)	٢٣١,٨	٨٧,٩
			١,١	٠,٥
	(١٥٩٨,٨)	(١٨٣٩,٥)	١٨٤٦,٠	١٨٨٧,٤
			٨,٦	١١,١

٣/٢/٤ : ميزان الخدمات والتحويلات

أسفر ميزان الخدمات عن فائض قدره ٦,٠ مليار دولار (٥,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة يوليو / مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ليظل عند نفس مستواه تقريباً خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة . وقد جاء هذا الفائض نتيجة لزيادة المتحصلات الخدمية بمعدل ١٣,٦٪ لتبلغ ١٢,٩ مليار دولار وتساعد المدفوعات الخدمية بمعدل ٢٩,١٪ لتصل الى ٦,٩ مليار دولار.

ميزان الخدمات

(مليون دولار)		يوليو/مارس		
التغير (-)	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤		
(٦,٦)	٦٠٢٣,٨	٦٠٣٠,٤		ميزان الخدمات
١٥٤٠,٨	١٢٨٨٧,٩	١١٣٤٧,١		المتحصلات
٥٠٧,٩	٣٦٣٩,٣	٣١٣١,٤		النقل
٦٠٥,٤	٥٥٦٧,٠	٤٩٦١,٦		السفر (الإيرادات السياحية)
٨٠٩,١	١٤٠٤,٢	٥٩٥,١		دخل الاستثمار
٥٩,٧	١٧٤,٨	١١٥,١		متحصلات حكومية
(٤٤١,٣)	٢١٠٢,٦	٢٥٤٣,٩		متحصلات أخرى
١٥٤٧,٤	٦٨٦٤,١	٥٣١٦,٧		المدفوعات
١٥٣,٣	٨٣٠,٨	٦٧٧,٥		النقل
١١١,٩	١١٨٢,٠	١٠٧٠,١		السفر
٢٣١,٣	١٠٨٦,٢	٨٥٤,٩		دخل الاستثمار
٤٥٠,٤	٩٢٨,٩	٤٧٨,٥		مدفوعات حكومية
٦٠٠,٥	٢٨٣٦,٢	٢٢٣٥,٧		مدفوعات أخرى

وقد زادت جميع بنود المتحصلات الخدمية فيما عدا بند المتحصلات الأخرى، إذ ارتفعت متحصلات السفر\* (الإيرادات السياحية) بمعدل ١٢,٢٪ لتصل إلى ٥,٦ مليار دولار (بما نسبته ١٨,٣٪ من الحصيلة الجارية، و ٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ، وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع متوسط إنفاق السائح من ٧٥ دولاراً إلى ٨٥ دولاراً في الليلة، وتراجع عدد الليالي السياحية إلى ٦٥,٥ مليون ليلة مقابل ٦٦,٢ مليون ليلة . وتضاعف بند دخل الاستثمار ليصل الى ١,٤ مليار دولار كنتيجة أساسية لارتفاع أسعار الفائدة العالمية. كما ارتفعت متحصلات النقل بمعدل ١٦,٢٪ كنتيجة أساسية لزيادة حصيلة رسوم المرور في قناة السويس بمعدل ٧,٢٪ (٨,٦٪ من الحصيلة الجارية) بسبب زيادة كل من عدد السفن العابرة والحمولة الصافية . هذا بالإضافة الى زيادة متحصلات شركات الطيران والملاحة المصرية ، ومتحصلات خدمات خط أنابيب سوميد. كذلك ارتفع بند المتحصلات الحكومية بمعدل ٥١,٩٪ بسبب زيادة مصروفات السفارات الأجنبية في مصر ، وكذا مصروفات الجامعة العربية والمؤسسات الدولية المقيمة في مصر. هذا في حين انخفض بند المتحصلات الأخرى بمعدل ١٧,٣٪ لتراجع كل من المتحصلات غير المنظورة لقطاع البترول ، ومتحصلات خدمات الاتصالات ، والمبالغ الواردة للشركات الأجنبية ، ومتحصلات خدمات التشييد والمقاولات ، ومتحصلات خدمات التأمين .

\* تحسب على أساس عدد الليالي السياحية مضروباً في متوسط إنفاق السائح في الليلة السياحية الواحدة .

وفيما يتعلق بالمدفوعات الخدمية ، فيرجع ارتفاعها إلى زيادة جميع بنودها ، حيث ارتفعت مدفوعات دخل الاستثمار بمعدل ٢٧,١٪ نتيجة للزيادة الكبيرة في تحويلات أرباح شركات البترول الأجنبية، ومدفوعات دخل استثمارات محفظة الأوراق المالية . كما تصاعد بند مدفوعات النقل بمعدل ٢٢,٦٪ بسبب ارتفاع تحويلات شركات الملاحة المصرية ، وشركات الملاحة والطيران الأجنبية، والمبالغ المحولة لإصلاح الطائرات في المطارات الأجنبية ، وكذا لإيجار الطائرات من الخارج. وتضاعف بند المصروفات الحكومية ليبلغ ٠,٩ مليار دولار انعكاساً لزيادة مصاريف السفارات المصرية بالخارج ، وكذا مرتبات ونفقات العاملين في الممثلات المصرية في الخارج . وارتفع بند المدفوعات الأخرى بمعدل ٢٦,٩٪، وهو ما يعزى إلى زيادة المبالغ المحولة للخارج بواسطة شركات البترول الأجنبية والمصرية ، وعمولات السمسة في الأوراق المالية ، ومدفوعات خدمات التأمين والإتاوات ومصاريف التراخيص، وكذا ارتفاع الأتعاب القانونية ومصاريف الاستشارات ، والمدفوعات للخبراء الأجانب . كما ارتفع بند مدفوعات السفر بمعدل ١٠,٥٪ نتيجة لزيادة بدلات السفر لموظفي الحكومة المسافرين للخارج، ومصاريف السياحة والعلاج بالخارج، ومصاريف الحج والعمرة.

وفيما يتعلق بصافي التحويلات بدون مقابل، فقد ارتفع بمقدار ٠,١ مليار دولار بمعدل ٢,٦٪ ليبلغ ٤,١ مليار دولار ، وجاء ذلك محصلة لارتفاع التحويلات الخاصة بمقدار ٠,٦ مليار دولار بمعدل ٢٠,٦٪ (مثلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج ٩٩,٣٪ من اجمالي التحويلات الخاصة) ، وانخفاض التحويلات الرسمية بمقدار ٠,٥ مليار دولار بمعدل ٥٤,٩٪ بسبب تراجع كل من المنح النقدية والسلعية.

### التحويلات بدون مقابل

(مليون دولار)

التغيير (-)	يوليو/ مارس		
	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
١٠٣,٦	٤١٢٠,٦	٤٠١٧,٠	الإجمالي
(٥٢٥,٦)	٤٣١,٩	٩٥٧,٥	١- التحويلات الرسمية (صافي)
(٢٩٢,٩)	١٢٩,٣	٤٢٢,٢	- منح نقدية للداخل
(٢٤٥,٤)	٣١٨,٣	٥٦٣,٧	- منح أخرى للداخل
١٢,٧	١٥,٧-	٢٨,٤-	- منح للخارج
٦٢٩,٢	٣٦٨٨,٧	٣٠٥٩,٥	٢- التحويلات الخاصة ( صافي)
٧١٢,١	٣٧٣٤,٨	٣٠٢٢,٧	- تحويلات العاملين بالخارج
(٢٣,٨)	٢٧,٥	٥١,٣	- تحويلات أخرى
(٥٩,١)	٧٣,٦-	١٤,٥-	- تحويلات الأجانب إلى الخارج

٤/٢/٤ : المعاملات الرأسمالية والمالية

أظهرت المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجى، خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ صافى تدفق للداخل بلغ ١,٩ مليار دولار (مقابل ١,٧ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة). وقد جاء ذلك نتيجة للعوامل التالية :

- التحسن الملحوظ فى الاستثمار الأجنبي بنوعيه، المباشر\* ومحفظة الأوراق المالية\*\*، حيث حقق اجمالى تدفق للداخل بلغ ١٨,٧ مليار دولار، واجمالي تدفق للخارج بلغ ١١,٢ مليار دولار خلال فترة العرض (مقابل ٥,٧ مليار دولار، و ٢,١ مليار دولار على التوالى خلال فترة المقارنة) . وقد أسفر ذلك عن ارتفاع صافى الاستثمار الأجنبي فى مصر بنوعيه ليحقق تدفق للداخل قدره ٧,٥ مليار دولار، منه ٤,٦ مليار دولار صافى استثمار أجنبى مباشر، يتضمن صافى استثمارات لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها بنحو ٢,١ مليار دولار ، وصافى استثمارات فى قطاع البترول بلغ ١,٦ مليار دولار، وكذا حصيلة بيع مؤسسات محلية لمستثمرين أجنبى بنحو ٠,٩ مليار دولار (مقابل ٣,٦ مليار دولار ، منها ٣,١ مليار دولار صافى استثمار أجنبى مباشر ، يتضمن صافى استثمارات لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها بنحو ٠,٧ مليار دولار ، واستثمارات فى قطاع البترول بلغت ٢,٠ مليار دولار، وكذا حصيلة بيع بعض الشركات المحلية لمستثمرين أجنبى بنحو ٠,٤ مليار دولار).

كما أظهرت معاملات الأجنبى فى بورصة الأوراق المالية المصرية صافى مشتريات قدره ١٠٥,٣ مليون دولار (مقابل ٥٨٥,٦ مليون دولار خلال الفترة المناظرة) ، حيث بلغت المشتريات ٩٣٢٠,٣ مليون دولار، والمبيعات ٩٢١٥,٠ مليون دولار (مقابل ٢٥٨٢,٣ مليون دولار، و ١٩٩٦,٧ مليون دولار على التوالى). وجدير بالذكر أن صافى استثمارات محفظة الأوراق المالية فى مصر يتضمن مشتريات البنوك وشركات التأمين فى مصر من السندات السيادية الدولارية بمقدار ٩,٨ مليون دولار خلال فترة العرض (مقابل ٣,٤ مليون دولار خلال فترة المقارنة)، واكتتاب الأجنبى بنحو ٢,٨ مليار دولار فى سندات وصكوك مصرية .

\* يمثل اجمالى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر مطروحا منه إعادة تلك التدفقات للخارج . ويتضمن مساهمة المستثمر الأجنبى فى رأس مال المشروع المحلى بما يساوى أو يجاوز ١٠٪ من رأس مال المشروع .

\*\* تمثل صافى تعاملات الأجنبى فى الأوراق المالية من واقع بيان الهيئة العامة لسوق المال ، بعد استبعاد مساهمة المستثمر الأجنبى فى رأس مال المشروع المحلى بما يساوى أو يجاوز نسبة ١٠٪ من رأس مال المشروع ، كما تتضمن بيانات التعاملات فى السندات والصكوك المصرية .

- تحقيق عمليات الاقتراض متوسط وطويل الأجل لصافي سداد بلغ ٦٦٦,١ مليون دولار (مقابل ٦٩١,٢ مليون دولار) ، انعكاساً لارتفاع اجمالي المسدد ليصل الى ١٨٠١,٣ مليون دولار (مقابل ١٤٦٠,٤ مليون دولار) ، وارتفاع اجمالي المستخدم ليصل إلى ١١٣٥,٢ مليون دولار (مقابل ٧٦٩,٢ مليون دولار).
- ارتفاع صافي تدفق الأصول والخصوم الأخرى للخارج ، ليصل الى ٥,٥ مليار دولار (مقابل ٣,٣ مليار دولار) ، وهي تتمثل في التغيير في كل من الأصول والخصوم الأجنبية للبنوك ، والأصول الأجنبية غير الاحتياطية للبنك المركزي ، ومقابل بعض البنود المدرجة في الحساب الجاري. وتجدر الإشارة إلى أن الأصول الأخرى (أخرى) قد سجلت صافي تدفق للخارج اقتصر على ٠,٨ مليار دولار (مقابل ١,٠ مليار دولار) ، كنتيجة أساسية لزيادة مشتريات البنوك من البنكنوت الأجنبي .

## المعاملات الرأسمالية والمالية

(مليون دولار)

يوليو/ مارس		
٢٠٠٦/٢٠٠٥*	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
١٨٧٦,٨	١٧٠٨,٥	المعاملات الرأسمالية والمالية
٣٧,٥-	٠,٠	المعاملات الرأسمالية
١٩١٤,٣	١٧٠٨,٥	المعاملات المالية
٤٦٣١,٥	٣٠٥٩,٥	الاستثمار المباشر في مصر (صافي) **
٨٧,٤-	١٨,١-	الاستثمار المباشر في الخارج
٢٨٤٧,٧	٥٨٢,٢	استثمارات محافظة الأوراق المالية في مصر (صافي) منها:
٢٧٤٢,٤	٣,٤-	سندات ***
٦٩٨,٢-	٥٥٦,٩	استثمارات محافظة الأوراق المالية في الخارج
٤٧٧٩,٣-	٢٤٧٢,٠-	استثمارات أخرى (صافي)
٢٥٦٥,١	٢٢٥٦,٠	- المستخدم من القروض والتسهيلات
٥٣٦,١	٦٩٧,٩	قروض متوسطة وطويلة الأجل
٤٤٧,٦	٦٠٩,٩	مؤسسات دولية وإقليمية
٨٨,٥	٨٨,٠	قروض ثنائية
٥٩٩,١	٧١,٣	تسهيلات موردين ومشتريين متوسطة وطويلة الأجل
١٤٢٩,٩	١٤٨٦,٨	تسهيلات موردين ومشتريين قصيرة الأجل (صافي)
١٨٠١,٣-	١٤٦٠,٤-	- المسد من القروض والتسهيلات
١٣١٦,٤-	١٢٣٥,٦-	قروض متوسطة وطويلة الأجل
٥١٨,١-	٤٥٢,٠-	مؤسسات دولية
٧٩٨,٣-	٧٨٣,٦-	قروض ثنائية
٤٨٤,٩-	٢٢٤,٨-	تسهيلات موردين ومشتريين متوسطة وطويلة الأجل
٤٩٠٩,١-	٣١٤٥,٣-	- الأصول الأخرى
٣٠,٢	١,٤-	البنك المركزي
٤١٤٣,٨-	٢١٥١,٢-	البنوك
٧٩٥,٥-	٩٩٢,٧-	أخرى
٦٣٤,٠-	١٢٢,٣-	- الخصوم الأخرى
١,٠-	٣,٤-	البنك المركزي
٦٣٣,٠-	١١٨,٩-	البنوك

\* أرقام مبدئية .

\*\* يتضمن صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول وقدرها ١,٦ مليار دولار خلال الفترة يوليو / مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (مقابل ٢,٠ مليار دولار) ، وكذا حصيد بيع بعض الشركات والأصول الإنتاجية المحلية لمستثمرين أجنبى وقدرها ٩٠٥,٧ مليون دولار (مقابل ٣٨٠,٩ مليون دولار) .

\*\*\* تمثل سندات حكومية مصرية بالدولار الأمريكي صدرت بموجب القانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠١ بضمان الخزنة العامة وتم طرحها في الأسواق العالمية والمحلية في ٢٠٠١/٧/١ . وتتضمن سندات بقيمة اسمية نصف مليار دولار ذات أجل استحقاق ٥ سنوات وتكلفة ٧,٦٢٥٪، وسندات بقيمة اسمية مليار دولار بأجل استحقاق ١٠ سنوات وتكلفة ٨,٧٥٪، بالإضافة إلى اكتتاب الأجنبى بنحو ٢,٨ مليار دولار فى سندات وصكوك مصرية أخرى خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .

### ٣/٤: التمويل الدولي

تشير بيانات التمويل الدولي إلى زيادة صافية تدفق الموارد من الخارج بنحو ٢,٠ مليار دولار لتصل إلى ٧,٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو/ مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (مقابل ٥,٩ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة)، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي في مصر بنوعيه (المباشر، ومحفظة الأوراق المالية) ليحقق صافي تدفق للداخل قدره ٧,٥ مليار دولار (مقابل ٣,٦ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة)، وجاء ذلك نتيجة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ليحقق صافي تدفق للداخل قدره ٤,٦ مليار دولار، وتحسن استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر لتحقق صافي تدفق للداخل بلغ ٢,٨ مليار دولار - تتضمن امتلاك الأجانب لسندات و صكوك مصرية- (مقابل ٥٨٢,٢ مليون دولار).

وفيما يتعلق بالقروض والتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل، فقد حققت صافي سداد بلغ ٦٦٦,١ مليون دولار (مقابل ٦٩١,٢ مليون دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة).

### صافي تدفقات الموارد

(مليون دولار)

التغير (-)	يوليو / مارس		
	٢٠٠٦/٢٠٠٥ +	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
١٩٥٥,٧	٧٨٨٩,٣	٥٩٣٣,٦	مجموع صافي التدفقات
(٣١,٨)	٧٦٣,٨	٧٩٥,٦	- الدين الخارجي
(١٤,٢)	٧٠٩,٨ -	٦٩٥,٦ -	* القروض الثنائية
٠,٥	٨٨,٥	٨٨,٠	المستخدم
(١٤,٧)	٧٩٨,٣ -	٧٨٣,٦ -	المسد من الأقساط
(٢٢٨,٤)	٧٠,٥ -	١٥٧,٩	* قروض المؤسسات الدولية
(١٦٢,٣)	٤٤٧,٦	٦٠٩,٩	المستخدم
(٦٦,١)	٥١٨,١ -	٤٥٢,٠ -	المسد من الأقساط
٢٦٧,٧	١١٤,٢	١٥٣,٥ -	* تسهيلات الموردين والمشتريين متوسطة وطويلة الأجل
٥٢٧,٨	٥٩٩,١	٧١,٣	المستخدم
(٢٦٠,١)	٤٨٤,٩ -	٢٢٤,٨ -	المسد من الأقساط
(٥٦,٩)	١٤٢٩,٩	١٤٨٦,٨	* تسهيلات الموردين والمشتريين قصيرة الأجل (صافي)
(٥٢٥,٦)	٤٣١,٩	٩٥٧,٥	- المنح الرسمية (صافي)
١٥٧٢,٠	٤٦٣١,٥	٣٠٥٩,٥	- الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (صافي) ++
(٦٩,٣)	٨٧,٤ -	١٨,١ -	- الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج
٢٢٦٥,٥	+++ ٢٨٤٧,٧	٥٨٢,٢	- استثمار محفظة الأوراق المالية في مصر (صافي) منها
٢٧٤٥,٨	٢٧٤٢,٤	٣,٤ -	* السندات
(١٢٥٥,١)	٦٩٨,٢ -	٥٥٦,٩	- استثمار محفظة الأوراق المالية في الخارج

+ أرقام مبدئية .

++ تشمل صافي استثمار أجنبي مباشر في قطاع البترول بمقدار ١,٦ مليار دولار مقابل ٢,٠ مليار دولار.

+++ تتضمن مشتريات الأجانب في سندات و صكوك مصرية.

وقد حققت الموارد الخارجية (صافي التدفقات من الخارج مطروحا منها العوائد وتحويلات الأرباح المدفوعة) تدفقا للداخل بلغ نحو ٦,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (مقابل ٥,١ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة)، وهو ما يعزى إلى زيادة صافي تدفقات الموارد من الخارج بمقدار ٢,٠ مليار دولار ليصل إلى ٧,٩ مليار دولار ، وقد حد منه زيادة التدفقات للخارج بنحو ٢٣١,٣ مليون دولار لتبلغ ١,١ مليار دولار ، وذلك نتيجة لزيادة تحويلات كل من الفوائد المدفوعة على القروض والتسهيلات الخارجية ، وأرباح الاستثمار الأجنبي المباشر ، وكذا أرباح الاستثمار في محفظة الأوراق المالية.

### الموارد الخارجية

(مليون دولار)

التغير (-)	يوليو / مارس		
	٢٠٠٦/٢٠٠٥ +	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
١٧٢٤,٤	٦٨٠٣,١	٥٠٧٨,٧	الموارد الخارجية (٢+١)
١٩٥٥,٧	٧٨٨٩,٣	٥٩٣٣,٦	١- صافي التدفقات من الخارج
(٢٣١,٣)	١٠٨٦,٢ -	٨٥٤,٩ -	٢- تدفقات إلى الخارج (عوائد وتحويلات أرباح)
٣٢,٤	٤١١,٥ -	٤٤٣,٩ -	١/٢- القروض والتسهيلات الخارجية:
٣١,٤	٢٩٢,٥ -	٣٢٣,٩ -	. القروض الثنائية
(٤,٠)	٩٨,٨ -	٩٤,٨ -	. قروض المؤسسات الدولية
٥,٠	٢٠,٢ -	٢٥,٢ -	. تسهيلات الموردين والمشتريين
٠,٤	٣٩,١ -	٣٩,٥ -	٢/٢- الودائع في البنوك المصرية
(٢٠٨,١)	٤٧٥,٢ -	٢٦٧,١ -	٣/٢- تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر
(٥٦,٠)	١٦٠,٤ -	١٠٤,٤ -	٤/٢- تحويلات أرباح الاستثمار في محفظة الأوراق المالية

+ أرقام مبدئية.

### ١/٣/٤ : الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ارتفاعا ملحوظا ، ليصل إلى ٤,٦ مليار دولار. وجاء ذلك محصلة لزيادة التدفقات الاستثمارية للداخل من الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٢,٠ مليار دولار لتصل إلى نحو ٣,٤ مليار دولار، ودول الاتحاد الأوروبي بنحو ١,٦ مليار دولار لتصل إلى ٢,٣ مليار دولار (وذلك نتيجة أساسية لزيادة تدفقات الاستثمارات من المملكة المتحدة، وأسبانيا، وفرنسا، واليونان) ، كما زادت تدفقات الاستثمارات للداخل من الدول العربية بنحو ٢٩٨,٦ مليون دولار لتصل إلى ٣٧٥,٦ مليون دولار (مقابل ٥٩,٠ مليون دولار) ، وبلغت التدفقات الاستثمارية للداخل من باقي دول العالم ٥٧٥,٧ مليون دولار .

هذا وقد شهدت الفترة إعادة تدفقات للخارج من الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ٢,٠ مليار دولار (مقابل ٥٩,١ مليون دولار خلال الفترة المناظرة).



الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

(مليون دولار)

التغير (-)	يوليو / مارس		
	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
١٥٧٢,٠	٤٦٣١,٥	٣٠٥٩,٥	الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (صافي)
٣٤٨٥,٧	٦٦٠٤,٣	٣١١٨,٦	تدفقات للداخل
١٩٦٠,٨	٣٣٧٤,٠	١٤١٣,٢	الولايات المتحدة الأمريكية
١٥٥٣,٣	٢٢٩٧,٠	٧٤٣,٧	الاتحاد الأوروبي
٨٨,٢	٩٦,٨	٨,٦	ألمانيا
٢١٤,٤	٥٥٢,٨	٣٣٨,٤	فرنسا
١٠٨٥,٥	١١٢٤,٠	٣٨,٥	المملكة المتحدة
١,٩	١٧,٠	١٥١	إيطاليا
١٣٧,٦	١٣٩,١	١,٥	اليونان
(١١٦,٥)		١١٦,٥	البرتغال
٣٥٣,٦	٣٥٨,٨	٥,٢	أسبانيا
(٢١٤,٦)	٤,١	٢١٨,٧	هولندا
١,٣	٢,٣	١,٠	النرويج
٠,٧	٠,٩	٠,٢	الدنمرك
٠,٨	٠,٨		النمسا
٠,٤	٠,٤		السويد
٢٩٨,٦	٣٥٧,٦	٥٩,٠	الدول العربية
١٣,٠	١٧,١	٤,١	السعودية
٢٧,٩	٣٠,٠	٢,١	الإمارات
٣٨,٢	٥٥,٤	١٧,٢	الكويت
١٦١,٧	١٨٢,٥	٢٠,٨	لبنان
٣,٧	٣,٨	٠,١	ليبيا
	٠,٨	٠,٨	الأردن
٥٢,٨	٦٥,١	١٢,٣	البحرين
١,١	٢,٦	١,٥	قطر
٠,٢	٠,٣	٠,١	أخرى
(٣٢٧,٠)	٥٧٥,٧	٩٠٢,٧	باقي دول العالم
(٢,٠)	٢٧,٦	٢٩,٦	سويسرا
(١٩٠,٠)		١٩,٠	سنغافورة
(٥٥,٦)	٤,٢	٥٩,٨	اليابان
(٩,٣)	٠,٨	١٠,١	كندا
٠,٧	٠,٧		الصين
(٠,٦)		٠,٦	تايوان
(٥,٤)	٠,١	٥,٥	استراليا
(٩,٠)		٩,٠	الهند
١٠,٥	١٠,٥		رومانيا
٦,٢	٦,٢		قبرص
(٢٤٣,٥)	٥٢٥,٦	٧٦٩,١	أخرى
(١٩١٣,٧)	١٩٧٢,٨ -	٥٩,١ -	إعادة تدفقات للخارج

٢/٣/٤ : المنح الخارجية

تراجع صافي تحويلات المنح الرسمية بنحو ٥٢٥,٦ مليون دولار بمعدل ٥٤,٩٪ ليصل إلى ٤٣١,٩ مليون دولار خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (مقابل ٩٥٧,٥ مليون دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض المنح من الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا .

صافي التحويلات الرسمية

التغيير (-)	يوليو/مارس		صافي التحويلات الرسمية
	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
(٥٢٥.٦)	٤٣١.٩	٩٥٧.٥	صافي التحويلات الرسمية
(٢٩٢.٩)	١٢٩.٣	٤٢٢.٢	- منح نقدية للداخل
(٢٤٥.٤)	٣١٨.٣	٥٦٣.٧	- منح أخرى للداخل
١٢.٧	١٥.٧ -	٢٨.٤ -	- منح للخارج

تظهر بيانات وزارة التعاون الدولي أن إجمالي المنح التي تم الارتباط عليها خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ قد انخفض بنسبة ٤٧,٩٪ ليصل إلى ٢٥٧,٩ مليون دولار ، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الانخفاض الملحوظ في قيمة الارتباطات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الارتباطات الجديدة وصافي التدفقات الفعلية من المنح الخارجية

التدفقات الفعلية		الارتباطات		خلال الفترة يوليو/مارس
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
٤٣١.٩	٩٥٧.٥			صافي التدفقات للداخل
٤٤٧.٦	٩٨٥.٩	٢٥٧.٩	٤٩٥.١	تدفقات للداخل
٢٩٩.٣	٧٥٢.٦	١٢٤.١	٢٨٠.٦	الولايات المتحدة الأمريكية
١٠.٧	٢١.٨	٠.٥	٣.٧	اليابان
٢٤.٨	١٩٠.٣			ألمانيا
٢.٩				المملكة المتحدة
١.٠	٢.٧			إيطاليا
١٠٧.٠	١٦.١			بلجيكا
		٠.٦		فنلندا
١.٨	١.٨		١٥.٢	كندا
٠.١				النمسا
	٠.٦			الكويت
		١٢٤.٤		الاتحاد الأوروبي
			١١٩.١	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
		٦.٧		الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
		٠.٦		البنك الدولي
		١.٠		الصندوق الكويتي للتنمية
			٧٦.٥	بنك الاستثمار الأوروبي
١٥.٧ -	٢٨.٤ -			إعادة تدفقات للخارج

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للمنح المرتبط عليها ، فقد انخفضت قيمة الارتباطات بنحو ٢٣٧,٢ مليون دولار خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، نتيجة لتراجع إجمالي الارتباطات المقدمة إلى قطاعات الخدمات بنسبة ٦٨,٧٪ لتصل إلى ١٥٠,٨ مليون دولار ، هذا في حين ارتفعت المنح المرتبط عليها لصالح قطاعات الانتاج لتصل إلى ١٠٧,١ مليون دولار (مقابل ١٣,٠ مليون دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة).

### توزيع المنح الخارجية المرتبط عليها وفقاً للجهات المستفيدة

(مليون دولار)

التغير (-)	يوليو/مارس		يوليو/مارس		
	٢٠٠٦/٢٠٠٥	القيمة	٢٠٠٥/٢٠٠٤	القيمة	
	%		%		
(٢٣٧,٢)	١٠٠,٠	٢٥٧,٩	١٠٠,٠	٤٩٥,١	الإجمالي
٩٤,١	٤١,٥	١٠٧,١	٢,٦	١٣,٠	قطاعات الإنتاج:
٩٨,٣	٤٠,٣	١٠٣,٩	١,١	٥,٦	- الزراعة والري
٢,٦	١,٠	٢,٦			- الصناعة التحويلية
(٢,٨)	٠,٢	٠,٦	٠,٧	٣,٤	- مياه الشرب والصرف الصحي
(٤,٠)			٠,٨	٤,٠	- التشييد والبناء
(٣٣١,٣)	٥٨,٥	١٥٠,٨	٩٧,٤	٤٨٢,١	قطاعات الخدمات:
٥,٦	٢,٢	٥,٦			- النقل والاتصالات والمعلومات
(٢٠٠,٠)			٤٠,٤	٢٠٠,٠	- تجارة الجملة والتجزئة
(٨٧,٥)			١٧,٧	٨٧,٥	- الوساطة المالية والأنشطة المساعدة
(٨٤,٤)	١٨,٢	٤٦,٩	٢٦,٥	١٣١,٣	- الحكومة العامة
٢٥,٠	٣٤,٢	٨٨,٣	١٢,٨	٦٣,٣	- التعليم والصحة
١٠,٠	٣,٩	١٠,٠			- أخرى

٣/٣/٤ : الدين الخارجي

استقر رصيد الدين الخارجي (العام والخاص) وبكافة آجاله مقوماً بالدولار الأمريكي عند مستوى ٢٨,٩ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠٠٦ (مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٠٥) ، ويرجع ذلك إلى تحقق صافي استخدام من القروض والتسهيلات بنحو ٠,٢ مليار دولار (نتيجة لاستخدامات قدرها ٢,٧ مليار دولار واقتصار المسدد من الأقساط على نحو ٢,٥ مليار دولار) ، في حين تراجع رصيد الدين الخارجي بنحو ٠,٢ مليار دولار نتيجة لانخفاض أسعار معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي في نهاية مارس ٢٠٠٦ .

وتمثل المديونية الخارجية المستحقة على القطاع العام الغالبية العظمى من إجمالي الدين الخارجي ، حيث بلغت ٢٧,٦ مليار دولار بما نسبته ٩٥,٤٪ من إجمالي الدين الخارجي في نهاية مارس ٢٠٠٦ ، واقتصرت المديونية الخارجية للقطاع الخاص على ١,٣ مليار دولار .

ويوضح من تحليل المديونية الخارجية وفقاً لآجال الاستحقاق ، أن القروض متوسطة وطويلة الأجل قد بلغت نحو ٢٧,٤ مليار دولار ، بما يمثل الجزء الأكبر من رصيد الدين الخارجي (٩٤,٩٪) ، يستحق منها للدول أعضاء نادى باريس (القروض الثنائية سواء المعاد أو غير المعاد جدولتها) نحو ١٨,٦ مليار دولار أو ما يمثل ٦٤,٢٪ من إجمالي الدين الخارجي ، وبلغ المستحق للدول غير الأعضاء فى نادى باريس نحو ٥٨٢,٦ مليون دولار أو ما يمثل ٢,٠٪.

### مكونات الدين الخارجي

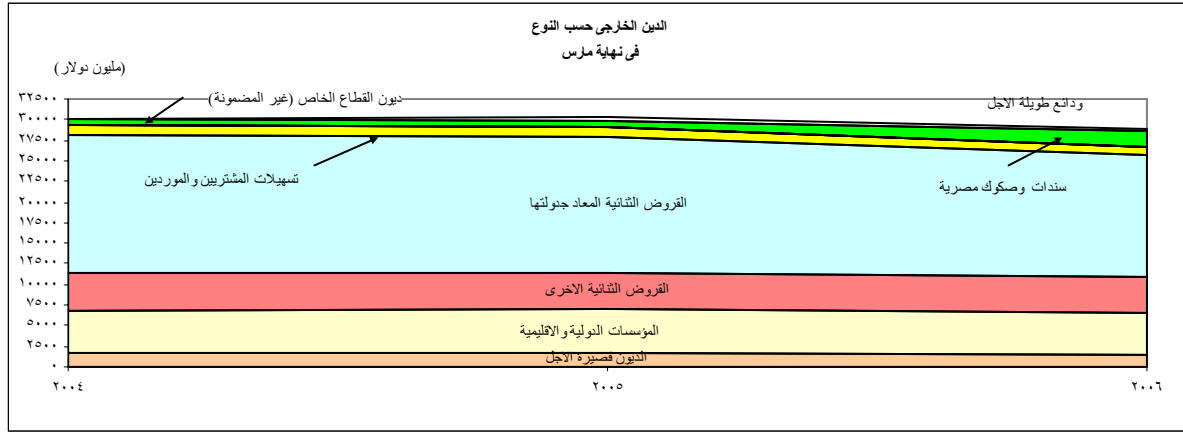
(مليون دولار)

التغيير (-)	مارس ٢٠٠٦		يونيو ٢٠٠٥		الأرصدة في نهاية
	%	القيمة	%	القيمة	
(١٠,٢)	١٠٠,٠	٢٨٩٣٨,٦	١٠٠,٠	٢٨٩٤٨,٨	إجمالي الدين الخارجي
(٨١٠,٩)	٥١,٦	١٤٩٢٣,٢	٥٤,٤	١٥٧٣٤,١	- القروض الثنائية المعاد جدولتها
(٣١٣,٦)	٢٦,٠	٧٥٢٢,٨	٢٧,١	٧٨٣٦,٤	• الميسرة
(٤٩٧,٣)	٢٥,٦	٧٤٠٠,٤	٢٧,٣	٧٨٩٧,٧	• غير الميسرة
(٧٠,٨)	١٤,٦	٤٢٢٠,٥	١٤,٨	٤٢٩١,٣	- القروض الثنائية الأخرى
١٠٨,٠	١٢,٦	٣٦٣٧,٩	١٢,٢	٣٥٢٩,٩	• دول نادى باريس
(١٧٨,٨)	٢,٠	٥٨٢,٦	٢,٦	٧٦١,٤	• الدول الأخرى
٩٧,٨	١٧,٨	٥١٥٦,٠	١٧,٥	٥٠٥٨,٢	- المؤسسات الدولية والإقليمية
١٣٢,٣	٣,٢	٩١٣,٩	٢,٧	٧٨١,٦	- تسهيلات المشترين والموردين
١٢٤٠,٢	٦,٤	١٨٥٣,٨	٢,١	٦١٣,٦	- سندات وصكوك مصرية*
(٢٠٠,٠)	١,٠	٣٠٠,٠	١,٧	٥٠٠,٠	- ودائع طويلة الأجل
(٣٧١,٧)	٥,١	١٤٨٣,١	٦,٤	١٨٥٤,٨	- الديون قصيرة الأجل
(٢٨٢,٤)	١,٨	٥٣٦,٩	٢,٨	٨١٩,٣	• الودائع
(٨٩,٣)	٣,٣	٩٤٦,٢	٣,٦	١٠٣٥,٥	• التسهيلات
(٢٧,١)	٠,٣	٨٨,١	٠,٤	١١٥,٢	- ديون القطاع الخاص (غير المضمونة)

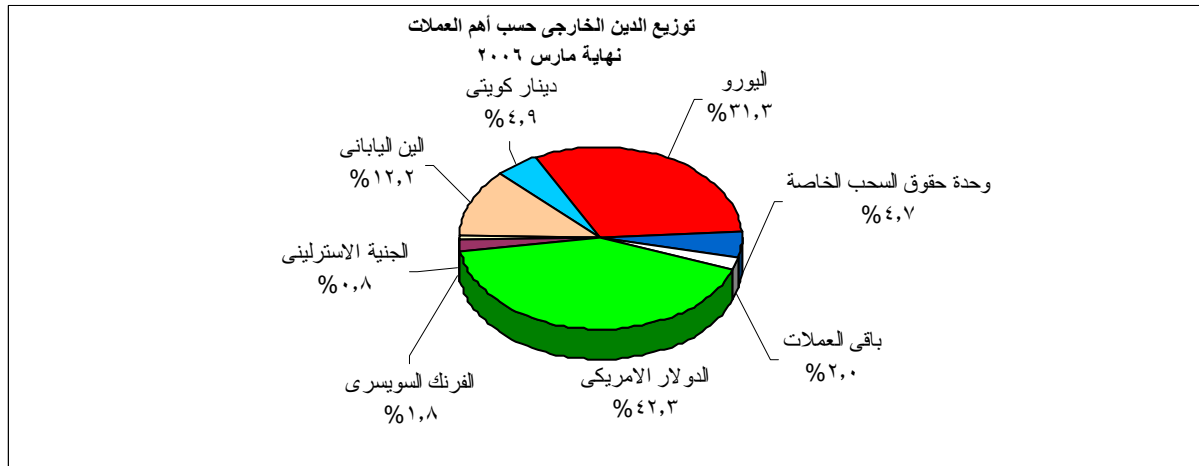
\* القيمة الاسمية للسندات الدولارية ١٥٠٠ مليون دولار ، ونتيجة لشراء مؤسسات مالية مقيمة فى مصر ما قيمته ٨٩٦,٢ مليون دولار من خلال السوق الثانوية فإن المديونية للخارج نتيجة إصدار السندات تكون قد بلغت ٦٠٣,٨ مليون دولار.

وقد بلغت المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية نحو ٥,٢ مليار دولار فى نهاية مارس ٢٠٠٦ ، بما يمثل ١٧,٨٪ من الإجمالي (منها ٩٢,٧٪ يستحق على القطاع العام) ، وبلغ رصيد السندات والصكوك المصرية (حيازة غير المقيمين) نحو ١,٩ مليار دولار بما يمثل ٦,٤٪ ، وبلغت تسهيلات المشترين والموردين ٩١٣,٩ مليون دولار بنسبة ٣,٢٪.

وفيما يخص الديون قصيرة الأجل ، فقد بلغ رصيدها نحو ١,٥ مليار دولار بنسبة ٥,١٪ من الإجمالي فى نهاية مارس ٢٠٠٦ (منها ٥٤,٤٪ يستحق على القطاع الخاص).



ويعكس توزيع الدين الخارجى حسب أهم العملات الرئيسية المكونة له (الدولار الأمريكي - اليورو - الين الياباني) أن الدولار الأمريكي يشكل الجزء الأكبر من إجمالي المديونية الخارجية بنسبة ٤٢,٣٪، نظرا لوجود التزامات قائمة بالدولار الأمريكي تستحق لدول دائنة بخلاف الولايات المتحدة ، يليه اليورو بنسبة ٣١,٣٪، ثم الين الياباني وباقي العملات على النحو الموضح فى الشكل التالي .



ويشير توزيع الدين الخارجى وفقا للدول والجهات الدائنة إلى أن ٥٤,٢٪ من إجمالي رصيد الدين يستحق لأهم أربع دول أعضاء فى نادي باريس وهى الولايات المتحدة الأمريكية (١٥,٤٪) ، وفرنسا (١٥,٣٪) ، واليابان (١٢,٤٪) ، وألمانيا (١١,١٪) . كما بلغ الدين المستحق للدول العربية مجتمعة ما نسبته ٣,٧٪ ، [أهمها الكويت (١,٨٪) والسعودية (٠,٦٪) والإمارات (٠,٤٪)] ، أما المؤسسات الدولية والإقليمية فبلغت نسبتها (١٧,٨٪) ، أهمها بنك الاستثمار الأوروبى بنسبة ٥,٢٪ ، وهيئة التنمية الدولية بنسبة ٤,٦٪ .

الدين الخارجي حسب أهم الدول والجهات الدائنة

(مليون دولار)

مارس ٢٠٠٦		يونيو ٢٠٠٥		في نهاية
%	القيمة	%	القيمة	
	٢٨٩٣٨,٦		٢٨٩٤٨,٨	<b>إجمالي الدين الخارجي</b>
١٥,٤	٤٤٤٥,٦	١٥,٨	٤٥٨١,٤	<b>أمريكا</b>
١٢,٤	٣٥٧٩,٢	١٤,٠	٤٠٦٤,٣	<b>اليابان</b>
٣٩,٣	١١٣٩٨,٧	٣٩,٠	١١٢٦٦,٠	<b>إجمالي دول الاتحاد الأوروبي</b>
١٥,٣	٤٤٢٤,٩	١٦,٥	٤٧٦٣,٣	فرنسا
١١,١	٣٢١٢,٦	١١,٦	٣٣٥٥,٥	ألمانيا
٢,٨	٨١٣,٣	٢,٨	٨٢٤,٠	أسبانيا
٢,٦	٧٥٥,٦	٢,٨	٨٠٢,٧	إيطاليا
٤,١	١١٩٧,٨	٢,٠	٥٧٤,٧	المملكة المتحدة
١,٨	٥١٩,٨	١,٩	٥٥١,٠	النمسا
١,٦	٤٧٤,٧	١,٤	٣٩٤,٨	أخرى
٣,٧	١٠٥٥,٩	٤,٨	١٤٠٠,١	<b>إجمالي الدول العربية</b>
١,٨	٥١٢,٨	١,٦	٤٦٩,٤	الكويت
٠,٦	١٧٦,٢	٠,٩	٢٤٩,٣	السعودية
٠,٤	١٠٤,٦	٠,٥	١٤٩,٦	الإمارات
٠,١	٨,٦	٠,٥	١٤٦,٨	البحرين
٠,٨	٢٥٣,٧	١,٣	٣٨٥,٠	أخرى
٥,٠	١٤٤٩,٤	٦,٨	١٩٦٥,٢	<b>إجمالي الدول الأخرى</b>
١,٥	٤٢٩,٤	١,٦	٤٦٤,١	سويسرا
٠,٨	٢٤٣,٦	٠,٨	٢٤٥,٩	كندا
٠,٦	١٨٤,٩	٠,٨	٢٢٥,٣	استراليا
٠,٤	١١٢,٣	٠,٤	١١١,٠	الصين
١,٧	٤٧٩,٢	٣,٢	٩١٨,٩	أخرى
٦,٤	١٨٥٣,٨	٢,١	٦١٣,٦	<b>سندات وصكوك مصرية</b>
١٧,٨	٥١٥٦,٠	١٧,٥	٥٠٥٨,٢	<b>إجمالي المؤسسات الدولية و الإقليمية</b>
٤,٦	١٣٣٣,١	٤,٨	١٣٧٥,١	هيئة التنمية الدولية
٥,٢	١٥١١,٨	٣,٨	١١٠٣,٧	بنك الاستثمار الأوروبي
٣,٤	٩٦٥,٤	٣,٤	٩٩٦,٣	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
١,٥	٤٣٨,٣	١,٨	٥٢١,١	صندوق وبنك التنمية الأفريقيين
١,٣	٣٧٢,٨	١,٤	٣٩٧,٢	البنك الدولي
١,٣	٣٨٣,٠	١,١	٣٢٦,١	صندوق النقد العربي
٠,١	٣٨,٢	٠,٨	٢٣٦,٤	البنك الإسلامي للتنمية بجدة
٠,٤	١١٣,٤	٠,٤	١٠٢,٣	مؤسسات أخرى

ويشير تطور الدين الخارجي وفقا للجهات المدينة إلى أن أرصدة الدين الخارجي المستحق على الحكومة المركزية ارتفعت بنحو ٣٣١,٦ مليون دولار ليصل رصيدها إلى نحو ١٨,٦ مليار دولار ، والقطاعات الأخرى بنحو ٤٨,٠ مليون دولار ليصل إلى نحو ٧,٨ مليار دولار ، في حين انخفض المستحق على البنوك بنحو ٨٩,٨ مليون دولار ليبلغ ١,٩ مليار دولار ، والمستحق على السلطة النقدية بنحو ٣٠٠,٠ مليون دولار ليبلغ ٠,٧ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠٠٦. هذا ولم تسهم تلك التطورات في إحداث أي تغيير ملموس في هيكل الدين الخارجي وفقا للجهات المدينة ، حيث ظلت ديون الحكومة تمثل الجانب الأكبر بما نسبته ٦٤,١٪ ، تليها ديون القطاعات الأخرى بما نسبته ٢٦,٩٪ ، ثم البنوك بنسبة ٦,٦٪ ، والسلطة النقدية بنسبة ٢,٤٪ من إجمالي رصيد الدين الخارجي في نهاية مارس ٢٠٠٦ .

### الدين الخارجي حسب القطاع المدين

٢٠٠٦ مارس		يونيو ٢٠٠٥		في نهاية
القيمة	%	القيمة	%	
٢٨٩٣٨,٦	١٠٠,٠	٢٨٩٤٨,٨	١٠٠,٠	إجمالي الدين الخارجي
٢٧٤٥٥,٥	٩٤,٩	٢٧٠٩٤,٠	٩٣,٦	الدين متوسط وطويل الأجل
١٤٨٣,١	٥,١	١٨٥٤,٨	٦,٤	الدين قصير الأجل
١٨٥٦٢,٦	٦٤,١	١٨٢٣١,٠	٦٣,٠	الحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي
١٨٥٦٢,٦	٦٤,١	١٨٢٣١,٠	٦٣,٠	الدين متوسط وطويل الأجل ، منها:
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الدين قصير الأجل
٦٨٣,٠	٢,٤	٩٨٣,٠	٣,٤	السلطة النقدية
٦٨٣,٠	٢,٤	٨٣٣,٠	٢,٩	الدين متوسط وطويل الأجل
٠,٠	٠,٠	١٥٠,٠	٠,٥	الدين قصير الأجل
١٩٢٠,٧	٦,٦	٢٠١٠,٥	٦,٩	البنوك
١٢٦٨,٣	٤,٤	١٠٦٣,٩	٣,٦	الدين متوسط وطويل الأجل
٦٥٢,٤	٢,٢	٩٤٦,٦	٣,٣	الدين قصير الأجل
٧٧٧٢,٣	٢٦,٩	٧٧٢٤,٣	٢٦,٧	القطاعات الأخرى
٦٩٤١,٦	٢٤,٠	٦٩٦٦,١	٢٤,١	الدين متوسط وطويل الأجل
٨٣٠,٧	٢,٩	٧٥٨,٢	٢,٦	الدين قصير الأجل

وفيما يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجي، فقد ارتفعت جملة مدفوعات خدمة الدين (الأقساط والعوائد المدفوعة) بمقدار ٣٠٩,٦ مليون دولار لتصل إلى نحو ٢,٣ مليار دولار خلال الفترة. وجاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة المسدد من الأقساط بمقدار ٣٤٠,٩ مليون دولار ليصل إلى ١,٨ مليار دولار ، وتراجع العوائد المدفوعة بنحو ٣١,٣ مليون دولار لتصل إلى نحو ٤٥٨,٢ مليون دولار.

وعلى الرغم من زيادة أعباء خدمة الدين ، إلا أن نمو الصادرات من السلع والخدمات والتحويلات بمعدل ٢١,٢٪ خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (مقارنة بذات الفترة من السنة المالية السابقة) قد أدى إلى تحسن نسبة خدمة الدين إلى الحصيلة الجارية (بما فيها التحويلات) لتصل إلى ٧,٤٪ (مقابل ٧,٨٪ خلال فترة المقارنة) ، كما تحسنت نسبة تلك الأعباء إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات لتصل إلى ٨,٦٪ (مقابل ٩,٢٪ خلال فترة المقارنة).

كذلك تحسنت نسبة رصيد الدين الخارجي في نهاية مارس ٢٠٠٦ إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٢٨,٠٪ (مقابل ٣٢,٦٪ في نهاية مارس ٢٠٠٥). وبالنسبة للدين الخارجي قصير الأجل ، فقد بلغت نسبته إلى إجمالي الدين نحو ٥,١٪ (مقابل ٥,٤٪) ، وإلى صافي الاحتياطيات الدولية ٦,٦٪ (مقابل ٩,١٪) . وقد شهدت الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ انخفاضا ملموسا في متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي ليبلغ ٣٩٥,٣ دولار في نهاية مارس ٢٠٠٦ (مقابل ٤٢٠,٤ دولار في نهاية مارس ٢٠٠٥).

### أهم مؤشرات الدين الخارجي

يوليو/مارس			
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣	
٢٨,٠	٣٢,٦	٣٨,٣	رصيد الدين / الناتج المحلي الإجمالي
١٠٩,٨	١٤٣,١	١٧٦,٨	رصيد الدين / الصادرات من السلع والخدمات
٨,٦	٩,٢	١١,٧	خدمة الدين / الصادرات من السلع والخدمات
٧,٤	٧,٨	١٠,١	خدمة الدين / الحصيلة الجارية ( بما فيها التحويلات)
١,٧	٢,٣	٣,٠	العوائد * / الصادرات من السلع والخدمات
١,٥	١,٩	٢,٦	العوائد * / الحصيلة الجارية ( بما فيها التحويلات)
٥,١	٥,٤	٥,٩	الدين قصير الأجل / الدين الخارجي (في نهاية الفترة)
٦,٦	٩,١	١٢,٤	الدين قصير الأجل / صافي الاحتياطيات الدولية (في نهاية الفترة)
٣٩٥,٣	٤٢٠,٤	٤٢٦,٨	متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي(دولار) (في نهاية الفترة)

\* تتضمن العوائد المدفوعة على السندات السيادية الدولارية .

وبالنسبة للارتباطات الجديدة على القروض والتسهيلات خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ، فقد ارتفعت بنحو ٠,٢ مليار دولار لتصل إلى ١,٣ مليار دولار (مقابل ١,١ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة) ، حيث تركزت الارتباطات الجديدة في القروض المقدمة من المؤسسات الدولية والإقليمية (بنك التنمية الأفريقي ، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، والصندوق الكويتي ، وبنك الاستثمار الأوروبي ، والبنك الإسلامي للتنمية) بنسبة ٦٣,٦٪ من إجمالي الارتباطات لتبلغ ٠,٨ مليار دولار، وكذا تسهيلات المشتريين والموردين بنسبة ٣٦,٤٪ من إجمالي الارتباطات لتبلغ ٠,٥ مليار دولار خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦.



## الفصل الخامس : القطن ١/٥ : التطورات المحلية

تظهر التطورات فى محصول القطن لموسم ٢٠٠٦/٢٠٠٥ منذ بدايته وحتى نهاية مارس ٢٠٠٦ فى كل من جانبي العرض والطلب مايلى :-

١/١/٥ : الإنتاج

وفقا لتقديرات الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن ، بلغت المساحة المزروعة بالأقطان خلال موسم ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ٦٥٠ ألف فدان بتراجع ١١,١٪ مقارنة بالتقديرات النهائية للموسم السابق. وقد بلغت نسبة مساهمة الأقطان الطويلة ٧٦,٣٪ من اجمالى المساحة المزروعة ، أما بالنسبة للأقطان الطويلة الممتازة فقد حصلت على النسبة الباقية .

### المساحة والإنتاج وفقا لمجموعات الأقطان

التغير	الإنتاج		التغير	المساحة		التغير	المساحة		التغير	
	(بالألف قنطار مترى)			(بالألف فدان)						
(-)	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٤/٢٠٠٥	(-)	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٤/٢٠٠٥	(-)	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٤/٢٠٠٥	(-)	
%	تقديرى	نهائى	%	تقديرى	نهائى	%	تقديرى	نهائى	%	
(٢٩,٣)	١٠٠٠	٤١٢٣	١٠٠٠	٥٨٣٣	(١١,١)	١٠٠٠	٦٥٠	١٠٠٠	٧٣١	الإجمالى
(٤٢,٢)	٢١,٨	٨٩٧	٢٦,٦	١٥٥١	(٢١,٨)	٢٣,٧	١٥٤	٢٦,٩	١٩٧	أقطان طويلة ممتازة
(٢٤,٧)	٧٨,٢	٣٢٢٦	٧٣,٤	٤٢٨٢	(٧,١)	٧٦,٣	٤٩٦	٧٣,١	٥٣٤	أقطان طويلة

المصدر : إدارة الأوراق المالية والقطن - البنك المركزى المصرى ( فرع الإسكندرية ) .

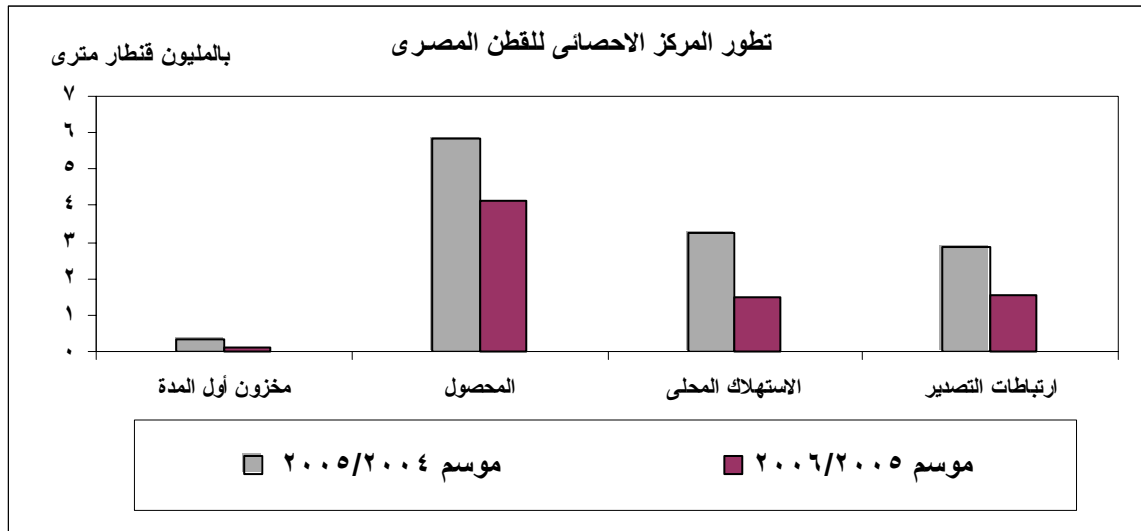
• الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس .

• الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن.

كما تشير تقديرات الهيئة سالفه الذكر إلى أن اجمالى الانتاج خلال الموسم ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بلغ نحو ٤,١ مليون قنطار مترى بتراجع ٢٩,٣٪ ، مقارنة بالتقديرات النهائية للموسم السابق ، وذلك نتيجة لتراجع متوسط إنتاجية الفدان لتصل إلى ٦,٣ قنطار / فدان (مقابل ٨,٠ قنطار / فدان فى الموسم السابق).

## ٢/١/٥: المخزون وإجمالي المعروض

تراجع إجمالي المعروض من القطن الخام خلال موسم ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمعدل ٣١,٨٪ انعكاساً للانخفاض الكبير في مخزون أول المدة بمعدل ٧٣,٦٪ ليصل إلى ٩١ ألف قنطار متري ، إلى جانب تراجع الإنتاج بمعدل ٢٩,٣٪ ليصل إلى ٤,١ مليون قنطار متري.



## ٣/١/٥: الاستهلاك المحلي

بلغت الكمية التي استخدمتها المغازل المحلية من الأقطان الخام منذ بداية الموسم وحتى نهاية مارس ٢٠٠٦ نحو ١,٥ مليون قنطار متري بتراجع قدره ٧٣٦ ألف قنطار متري مقارنة بنفس الفترة من الموسم السابق .

## ٤/١/٥: تعاقدات التصدير

بلغ إجمالي الكميات التي تم التعاقد عليها للتصدير منذ بداية الموسم وحتى نهاية مارس ٢٠٠٦ نحو ١,٥ مليون قنطار متري ، بتراجع بلغ نحو ١,٠ مليون قنطار متري مقارنة بنفس الفترة من الموسم السابق ، وذلك بسبب تأجيل إعلان نظام التسويق لأقطان موسم ٢٠٠٦/٢٠٠٥ شهراً ليبدأ في أكتوبر ٢٠٠٥ لعدم التأكد من الاتجاهات المستقبلية للأسعار.

وقد توزعت تعاقدات التصدير فيما بين قطاعى الأعمال العام والخاص ، حيث جاء النصيب الأكبر لشركات القطاع الخاص بنحو ٦٠٪ من الاجمالي ، واقتصرت نصيب شركات قطاع الأعمال العام على ٤٠٪. وقد مثلت التعاقدات على مجموعة الأقطان الطويلة الممتازة ٣١,٣٪ من الاجمالي ، ومثلت ارتباطات مجموعة الأقطان الطويلة النسبة الباقية .

وفيما يتعلق بتعاقدات التصدير وفقاً لأهم الدول المستوردة، فإن الدول الآسيوية تأتي فى مقدمة تلك الدول على النحو الذى يوضحه الجدول التالى :-

#### تعاقدات التصدير حسب أهم الدول المستوردة

موسم ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حتى نهاية مارس ٢٠٠٦	موسم ٢٠٠٥/٢٠٠٤ حتى نهاية مارس ٢٠٠٥	
<u>١٥٤٢,٠</u>	<u>٢٥٣٥,٠</u>	<u>الاجمالي (بالألف قنطار</u>
<u>٪٦٤,٢</u>	<u>٪٦٢,٦</u>	<u>متري)</u>
٪٢١,٧	٪٢٧,٩	<u>دول آسيوية منها</u>
٪٢٠,٦	٪١٨,٢	الهند
٪١٢,٣	٪٧,٥	باكستان
<u>٪١٣,٤</u>	<u>٪١٩,٧</u>	الصين
٪٩,٠	٪١٥,٥	<u>دول أوروبية أخرى منها</u>
٪٤,٤	٪٤,٢	سويسرا
<u>٪١١,٥</u>	<u>٪٩,٧</u>	تركيا
٪٧,٢	٪٥,١	<u>دول الاتحاد الأوروبى منها</u>
٪٢,١	٪١,٦	ايطاليا
<u>٪٤,٥</u>	<u>٪٤,٤</u>	ألمانيا
٪٥,٣	٪٢,١	<u>الولايات المتحدة الامريكية</u>
<u>٪١,١</u>	<u>٪١,٥</u>	<u>الإمارات العربية المتحدة</u>
		<u>دول أخرى</u>

المصدر: إدارة الأوراق المالية والقطن - البنك المركزى المصرى (فرع الإسكندرية) .

ويذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد توسعت فى ارتباطاتها لاستيراد القطن المصرى خلال هذه الفترة من الموسم ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، حيث بلغت حصتها ٥,٣٪ من اجمالى الكميات التى تم التعاقد عليها للتصدير مقابل ٢,١٪ خلال نفس الفترة من الموسم السابق .

وبالنسبة لأسعار تصدير القطن المصرى خلال الفترة يناير / مارس ٢٠٠٦ ، فقد اتجهت نحو الانخفاض (فيما عدا صنفى جيزة ٤٥ ، وجيزة ٨٩ اللذين اتجهت أسعارهما للارتفاع فى نهاية الفترة) . وقد يرجع ذلك التراجع فى الأسعار إلى ما تردد بشأن قيام الولايات المتحدة الأمريكية ببدء عمل برنامج دعم الصادرات من أقطان اليبما مما يكسبها ميزة تنافسية فى الأسواق العالمية ، وخاصة على حساب القطن المصرى ، وهو ما قد ينعكس على الغاء بعض تعاقدات التصدير من القطن المصرى والتى سبق واتفق عليها .

#### ٢/٥: التطورات العالمية

وفقا لتقديرات اللجنة الاستشارية الدولية للقطن العالمى من محصول قطن موسم ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، فمن المتوقع زيادة المخزون الافتتاحى من القطن الخام بمعدل ٣٢,٢٪ مقارنة بالموسم السابق ليصل إلى نحو ٥٢,١ مليون بالة ، وتراجع الإنتاج العالمى بمعدل ٥,٢٪ ليصل إلى نحو ١١٤,٥ مليون بالة ، نتيجة لهبوط تقديرات حجم الإنتاج فى كل من باكستان، والبرازيل، والأرجنتين، وسوريا، وأوغندا، وبعض أهم دول نصف الكرة الشمالى .

كما تشير تلك التقديرات إلى زيادة اجمالى المعروض بمعدل ٤,٠٪ ليبلغ ١٦٦,٦ مليون بالة ، وزيادة الاستهلاك العالمى بمعدل ٤,١٪ ليصل إلى ١١٢,٥ مليون بالة ، انعكاسا لارتفاع تقديرات حجم الاستهلاك فى كل من الهند، والصين، وبعض أهم الدول الآسيوية، والأمريكتين .

وبالنسبة لاتجاهات أسعار القطن العالمى خلال الفترة يناير / مارس ٢٠٠٦ ، فقد اتسمت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ، حيث ارتفعت فى بداية الفترة متأثرة باستمرار ارتفاع الأسعار ببورصة العقود الآجلة بنيويورك لتوقع هبوط تقديرات حجم الإنتاج خلال الموسم فى أهم الدول المنتجة للقطن من ناحية، واستمرار زيادة الطلب العالمى من جانب معظم المغازل المستوردة من ناحية أخرى، ثم اتجهت الأسعار بعد ذلك للانخفاض بسبب توقعات تراجع الأسعار بالبورصة المذكورة مع تراجع واردات الصين من القطن لانخفاض أسعار أقطانها المحلية، هذا بالإضافة إلى تخفيض الهند لأسعار أقطانها المعروضة للتصدير.

كما تشير تقديرات اللجنة سالفه الذكر إلى زيادة حجم التجارة العالمية للقطن الخام بمعدل ١٩,٨٪ لتصل إلى نحو ٤١,٢ مليون قنطار مترى .

## الفصل السادس : النشاط السياحي

أظهرت متابعة الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء خلال الفترة يوليو / مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقارنة بالفترة المناظرة من السنة المالية السابقة زيادة عدد السائحين القادمين بمقدار اقتصر على عشرة آلاف سائح بمعدل ٠,٢٪ (مقابل ٨٩١ ألف سائح بمعدل ١٥,٩٪) ليصل إلى نحو ٦,٥ مليون سائح ، كما زادت الإيرادات السياحية بمعدل ١٢,٢٪ (مقابل ١٩,٤٪) لتبلغ نحو ٥,٦ مليار دولار، نتيجة لزيادة متوسط إنفاق السائح في الليلة الواحدة بمعدل ١٣,٣٪ . في حين تراجع عدد الليالي السياحية للمغادرين بمعدل ١,٠٪ (مقابل معدل زيادة بلغ ١٩,٤٪) ، حيث جاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض متوسط مدة الإقامة بمعدل ٠,٩٪ .

### مؤشرات إحصائية

التغيير	يوليو/ مارس		التغيير	التغيير	التغيير	
	٢٠٠٦/٢٠٠٥	التغيير ٪ (-)				٢٠٠٥/٢٠٠٤
٠,٢	٦٥٠١	١٥,٩	٦٤٩١	٣٤,١	٥٦٠٠	عدد السائحين القادمين (بالألف)*
(٠,٤)	٦١١٣	١٧,١	٦١٣٧	٣٣,١	٥٢٤٠	عدد السائحين المغادرين (بالألف)
(١,٠)	٦٥٤٩٣	١٩,٤	٦٦١٥٤	١٢٠,٦	٥٥٣٩٥	عدد الليالي السياحية للمغادرين (بالألف) تقدير متوسط إنفاق السائح في الليلة
١٣,٣	٨٥,٠	٠,٠	٧٥,٠	(٣٤,٨)	٧٥,٠	الواحدة ( دولار)
١٢,٢	٥٥٦٧,٠	١٩,٤	٤٩٦١,٦	٤٣,٩	٤١٥٤,٦	الإيرادات السياحية ( بالمليون دولار)
(٠,٩)	١٠,٧	١,٩	١٠,٨	٦٥,٦	١٠,٦	متوسط مدة الإقامة ( ليلة)

المصدر : الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء ، والبنك المركزي المصري .  
\* لا يتضمن عدد المصريين غير المقيمين القادمين لغرض مؤقت .

١/٦ : عدد السائحين

تمثل الزيادة في عدد السائحين خلال فترة العرض عن فترة المقارنة (١٠ آلاف سائح) محصلة لمعدل زيادة خلال الربعين الثاني والثالث (٦,٧٪ ، ٢,٥٪ على التوالي)، وتراجع خلال الربع الأول بمعدل ٧,٤٪، وهو ما يعكس العمل على تنشيط حركة السياحة لتعود الى معدلاتها الطبيعية .

وقد ارتفعت الحركة السياحية الوافدة من جميع الأسواق المصدرة للسياحة باستثناء أسواق مجموعة دول غرب أوروبا ، حيث انخفض عدد الوافدين منها بنحو ٢٩٦ ألف سائح بمعدل ٨,٧٪ ، معظمهم من إيطاليا (١٩٠ ألف سائح) ، وفرنسا (٨٣ ألف سائح) ، وألمانيا (٧٦ ألف سائح) ، في حين ارتفع عدد السائحين الوافدين من المملكة المتحدة بنحو ٢٣٣ ألف سائح بمعدل ٤٦,٢٪. أما السائحين القادمين من أسواق دول شرق أوروبا ، فقد ارتفع عددهم بنحو ١٣٢ ألف سائح بمعدل ١٢,٢٪ ، ويرجع ذلك أساساً الى زيادة عدد السائحين من دول الاتحاد السوفيتي (سابقا) بمعدل ٢٦,١٪.

عدد السائحين القادمين

(بالآلاف)

		يوليو/مارس			يوليو/مارس					
		٢٠٠٥/٢٠٠٦			٢٠٠٤/٢٠٠٥			٢٠٠٣/٢٠٠٤		
		العدد	الوزن النسبي	التغيير % (-)	العدد	الوزن النسبي	التغيير % (-)	العدد	الوزن النسبي	التغيير % (-)
<b>الإجمالي</b>		<b>٦٥٠١</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>١٥,٩</b>	<b>٦٤٩١</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>٣٤,١</b>	<b>٥٦٠٠</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>٣٤,١</b>
<b>حسب الفترات</b>										
	يوليو / سبتمبر	٢٢١٤	٣٤,١	٢٣,٣	٢٣٩٠	٣٦,٨	٢٣,٨	١٩٣٩	٣٤,٦	٢٣,٨
	أكتوبر/ ديسمبر	٢١٣٣	٣٢,٨	٧,٦	١٩٩٩	٣٠,٨	٣٠,٣	١٨٥٨	٣٣,٢	٣٠,٣
	يناير/ مارس	٢١٥٤	٣٣,١	١٦,٦	٢١٠٢	٣٢,٤	٥٢,٣	١٨٠٣	٣٢,٢	٥٢,٣
<b>حسب المجموعات</b>										
	الدول الأوروبية	٤٣٣٠	٦٦,٦	٢٢,٨	٤٤٩٤	٦٩,٢	٣١,٠	٣٦٦٠	٦٥,٣	٣١,٠
	دول الشرق الأوسط	١٤٠٥	٢١,٦	(١,٩)	١٣١٢	٢٠,٢	٤٧,٤	١٣٣٨	٢٣,٩	٤٧,٤
	الدول الأفريقية	٢٠٤	٣,١	١٨,٠	١٩٠	٢,٩	٢٥,٨	١٦١	٢,٩	٢٥,٨
	دول الأمريكتين	٢٣٤	٣,٦	١٧,٥	٢٠١	٣,١	٣١,٥	١٧١	٣,٠	٣١,٥
	دول آسيا والباسفيك	٣٢٥	٥,٠	٩,٠	٢٩١	٤,٥	٢٤,٨	٢٦٧	٤,٨	٢٤,٨
	أخرى	٣	٠,١	٠,٠	٣	٠,١	٥٠,٠	٣	٠,١	٥٠,٠

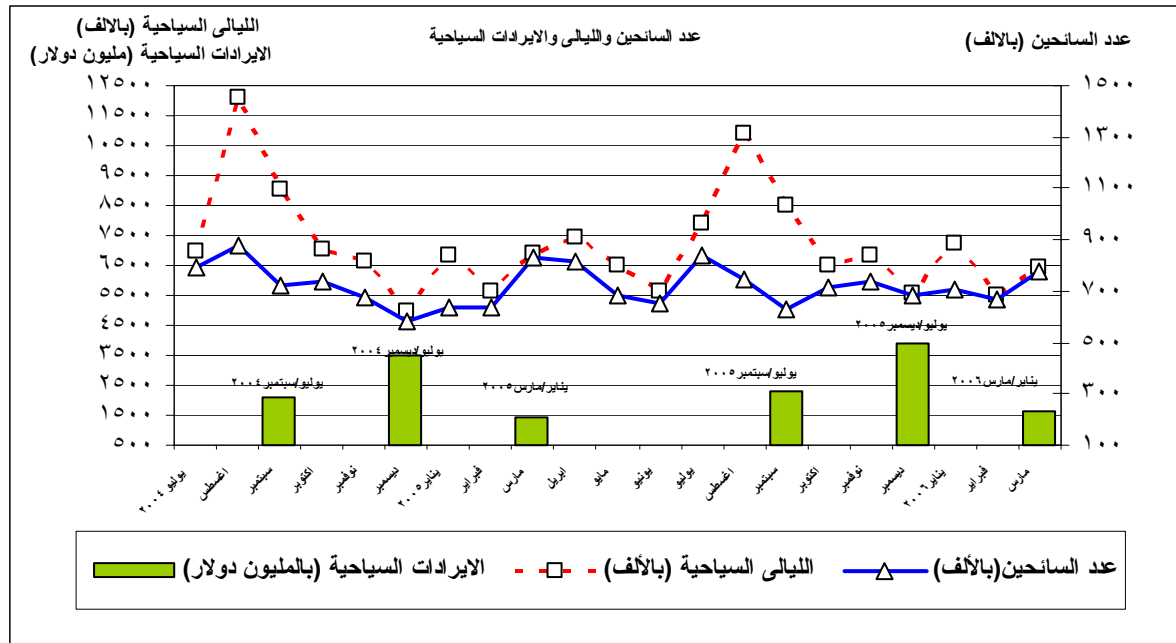
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

وبالنسبة لأسواق مجموعة دول الشرق الأوسط ، فقد استمرت في احتلالها المرتبة الثانية من اجمالي الوزن النسبي لعدد السائحين الوافدين ، حيث ارتفع عدد السائحين الوافدين منها بنحو ٩٣ ألف سائح بمعدل ٧,١٪ ، معظمهم من فلسطين والسعودية وليبيا والعراق ، بينما انخفض عدد السائحين الوافدين من اسرائيل والبحرين .

وفيما يتعلق بأسواق مجموعة دول آسيا والباسفيك ، فقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث الوزن النسبي لعدد السائحين الوافدين ، حيث زاد عدد الوافدين منها بنحو ٣٤ ألف سائح بمعدل ١١,٧٪ ، معظمهم من الهند (١١ ألف سائح) ، وكوريا الجنوبية (١٠ آلاف سائح) ، والصين واستراليا (٤ آلاف سائح لكل منهما).

وبالنسبة لأسواق مجموعة الأمريكتين، فقد احتلت المرتبة الرابعة، حيث زاد عدد السائحين الوافدين منها بنحو ٣٣ ألف سائح بمعدل ١٦,٤٪ ، معظمهم من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية (٢٤ ألف سائح بمعدل ١٨,٣٪) .

وفيما يخص مجموعة أسواق الدول الأفريقية ، فقد زاد عدد الوافدين منها بنحو ١٤ ألف سائح بمعدل ٧,٤٪ ، جاء معظمهم من نيجيريا (٣ آلاف سائح) ، وتونس (٣ آلاف سائح) ، والمغرب (١ ألفان سائح).



٢/٦ : عدد الليالي السياحية

بلغ إجمالي عدد الليالي السياحية التي قضتها كافة المجموعات المغادرة لمصر خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ٦٥٥ مليون ليلة بانخفاض ٦٦١ ألف ليلة بمعدل ١,٠٪ مقارنة بالفترة المناظرة من السنة المالية السابقة ، وقد كان هذا التراجع محصلة لانخفاض خلال الربع الأول بمعدل ٢,٩٪ وزيادة خلال الربع الثاني بمعدل ١,٥٪ وتراجع طفيف معدله ٠,٥٪ خلال الربع الثالث . أما بالنسبة لمتوسط مدة الإقامة ، فقد انخفض إلى ١٠,٧ ليلة بمعدل ٠,٩٪ مقارنة بالفترة المناظرة من السنة المالية السابقة.

عدد الليالي السياحية للمغادرين

(بالألف)

	يوليو /مارس			يوليو /مارس			يوليو /مارس		
	العدد	الوزن النسبي	التغيير % (-)	العدد	الوزن النسبي	التغيير % (-)	العدد	الوزن النسبي	التغيير % (-)
<b>الإجمالي</b>	<b>٥٥٣٩٥</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>١٢٠,٦</b>	<b>٦٦١٥٤</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>١٩,٤</b>	<b>٦٦١٥٤</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>١٠٠,٠</b>
<b>حسب الفترات</b>									
يوليو/ سبتمبر	٢١٧٦٩	٣٩,٣	١١٩,٨	٢٨١٤٦	٤٢,٥	٢٩,٣	٢٨١٤٦	٤٢,٥	٢٩,٣
أكتوبر/ ديسمبر	١٦٣٨٨	٢٩,٦	١٠١,٥	١٨٦٧٧	٢٨,٣	١٤,٠	١٨٦٧٧	٢٨,٣	١٤,٠
يناير/مارس	١٧٢٣٨	٣١,١	١٤٣,٧	١٩٣٣١	٢٩,٢	١٢,١	١٩٣٣١	٢٩,٢	١٢,١
<b>حسب المجموعات</b>									
الدول الأوروبية	٣٣٩٢٥	٦١,٢	٩٦,٩	٤١٨٦١	٦٣,٣	٢٣,٤	٤١٨٦١	٦٣,٣	٢٣,٤
دول الشرق الأوسط	١٥٠٧٦	٢٧,٢	١٧٨,٢	١٦٧٦٠	٢٥,٣	١١,٢	١٦٧٦٠	٢٥,٣	١١,٢
الدول الأفريقية	١٨٠٢	٣,٣	١٥٥,٢	٢٢٢١	٣,٤	٢٣,٣	٢٢٢١	٣,٤	٢٣,٣
دول الأمريكتين	٢٣٩٢	٤,٣	١٨٣,٧	٢٨١٧	٤,٢	١٧,٨	٢٨١٧	٤,٢	١٧,٨
دول آسيا والباسفيك	٢١٥٩	٣,٩	١٣٩,١	٢٤٥٠	٣,٧	١٣,٥	٢٤٥٠	٣,٧	١٣,٥
أخرى	٤١	٠,١	٣٥٥,٦	٤٥	٠,١	٩,٨	٤٥	٠,١	١٥,٦

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

وقد سائر الاتجاه في عدد الليالي السياحية خلال الفترة نفس الاتجاه في عدد السائحين بالنسبة لكافة الأسواق المصدرة للسياحة، حيث استمرت أسواق مجموعة الدول الأوروبية في المقدمة بنسبة ٦٠,٥٪ من الاجمالي، واقتصر أيضاً التراجع في عدد الليالي السياحية للمغادرين على أغلب أسواق مجموعة دول غرب



أوروبا، حيث تراجعَت بنحو ٣,٠ مليون ليلة ، معظمها من إيطاليا (١,٧ مليون ليلة) ، وألمانيا (مليون ليلة)، وفرنسا (٠,٨ مليون ليلة)، في حين زاد عدد الليالي السياحية للمغادرين من المملكة المتحدة بنحو ٢ مليون ليلة. أما دول شرق أوروبا ، فقد حققت أسواقها زيادة في عدد الليالي السياحية للمغادرين منها بلغت ٠,٨ مليون ليلة بمعدل ٨,١٪ ، ويرجع ذلك أساساً الى زيادة عدد الليالي السياحية للمغادرين من دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً) بمعدل ٢٣,٣٪.

وزاد عدد الليالي السياحية للمغادرين من أسواق دول الشرق الأوسط بنحو ٨٢٠ ألف ليلة بمعدل ٤,٩٪ لزيادة عدد الليالي السياحية للمغادرين من جميع دول المجموعة ، خاصة من فلسطين (٢٩٨ ألف ليلة)، والسعودية (٢٣٧ ألف ليلة)، والعراق (٢٧٦ ألف ليلة) ، في حين انخفض عدد الليالي السياحية للمغادرين من اسرائيل (٤٩٠ ألف ليلة) ، والبحرين (١٤ ألف ليلة).

وقد تحققت أيضاً زيادة من أسواق مجموعة الأمريكتين بلغت نحو ٢٩٤ ألف ليلة بمعدل ١٠,٤٪ ، معظمها من الولايات المتحدة (١٩٤ ألف ليلة) ، وكندا (٥٧ ألف ليلة) .

وبالنسبة لدول آسيا والباسفيك ، فقد سجلت أسواقها زيادة في عدد الليالي السياحية للمغادرين بلغت نحو ٢٠٢ ألف ليلة بمعدل ٨,٢٪ ، تحققت معظمها من الهند (٧١ ألف ليلة) ، وكوريا الجنوبية (٤١ ألف ليلة)، والصين وأستراليا (٣١ ألف ليلة لكل منهما).

وزاد أيضاً عدد الليالي السياحية للمغادرين من أسواق مجموعة الدول الأفريقية بنحو ٢٣٤ ألف ليلة بمعدل ١٠,٥٪ ، معظمهم من السودان (٩٩ ألف ليلة) ، وتونس (٢٣ ألف ليلة) ، ونيجيريا (٢٠ ألف ليلة).

## الفصل السابع : التطورات الاقتصادية و النقدية الدولية ١ / ٧ : التطورات الاقتصادية

### ١/١/٧ : النمو الاقتصادي والتوظف و الأسعار

شهدت الفترة يناير/ مارس ٢٠٠٦ تحسناً في معدل نمو الاقتصاد العالمي والذي بلغ ٤,٢ ٪ خلال تلك الفترة (مقابل ٣,٥ ٪ خلال ذات الفترة من عام ٢٠٠٥). ويمثل ارتفاع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي ، وكذا بقاء معدل نمو الاقتصاد الصيني عند مستوى مرتفع ، قوة الدفع الرئيسية لتحسن أداء الاقتصاد العالمي ، والذي ساهم في دعمه أيضاً تصاعد معدل نمو اقتصاد منطقة اليورو ، ومواصلة الاقتصاد الهندي لتحقيق معدل نمو مرتفع خلال الفترة يناير/ مارس ٢٠٠٦. هذا بالإضافة إلى تحسن أداء العديد من الاقتصادات الآسيوية الناشئة (خاصة هونج كونج ، تايلاند ، كوريا ، وسنغافورة) ، وكذا تحسن أداء عدد من الاقتصادات الناشئة في أمريكا اللاتينية (خاصة الأرجنتين ، المكسيك ، البرازيل ، وكولومبيا).

وقد صاحب تحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال الفترة يناير/ مارس ٢٠٠٦ ، حدوث تصاعد ملحوظ في أسعار الأسهم بالعديد من البورصات الرئيسية في العالم.

وفيما يتعلق بتطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الرئيسية خلال الفترة يناير/ مارس ٢٠٠٦ ، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٥ ، فقد ارتفعت في كافة هذه الدول باستثناء ألمانيا واليابان. ففي الولايات المتحدة ، ارتفع معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى ٥,٣ ٪ خلال الفترة يناير/ مارس ٢٠٠٦ (مقابل ٣,٨ ٪ خلال فترة المقارنة) ، وذلك كنتيجة أساسية لتصاعد معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، والذي يمثل نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي ، ليصل إلى نحو ٥,٢ ٪ خلال فترة العرض (مقابل ٣,٥ ٪ خلال فترة المقارنة) ، وارتفاع معدل نمو الإنفاق الاستثماري في الأصول الثابتة ليصل إلى ٩,٣ ٪ (مقابل ٧,٠ ٪). هذا بالإضافة إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات ، حيث بلغ معدل نموها الحقيقي ١٤,٧ ٪ خلال الفترة يناير/ مارس ٢٠٠٦ ، في حين اقتصر معدل النمو الحقيقي في الواردات من السلع والخدمات على ١٠,٧ ٪ خلال تلك الفترة.

وارتفع معدل النمو الاقتصادي في كندا من ٢,٢ ٪ خلال الفترة يناير/ مارس ٢٠٠٥ إلى ٣,٨ ٪ خلال ذات الفترة من عام ٢٠٠٦. وقد جاء هذا الارتفاع مدعوماً بتحسين أداء قطاعات الخدمات والتعدين والطاقة والتشييد. هذا بالإضافة إلى تصاعد معدل نمو الاستثمار في الأصول الثابتة ليبليغ ٨,٦ ٪ خلال فترة العرض (مقابل ٦,٩ ٪ خلال فترة المقارنة). ومما ساهم أيضاً في ارتفاع معدل نمو الاقتصاد الكندي ، الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشأن زيادة الإيرادات العامة ، فضلاً عن الأحوال الجوية المواتية ، وتراجع أسعار الجازولين.

وفي منطقة اليورو، تحسن معدل نمو اقتصاد تلك المنطقة ليبلغ ٢,٤٪ خلال الفترة يناير/ مارس ٢٠٠٦، (مقابل ١,٤٪ خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٥)، وجاء ذلك كنتيجة أساسية للتصاعد الملحوظ في معدل نمو كل من الاقتصادين الفرنسي والإيطالي، أكبر اقتصادات المنطقة بعد الاقتصاد الألماني. ويعزى تحسن أداء اقتصاد منطقة اليورو أساساً إلى زيادة الصادرات السلعية والخدمات، فضلاً عن الارتفاع الملحوظ في معدل نمو الناتج الصناعي والذي بلغ ٣,٨٪ خلال فترة العرض (مقابل انكماش بنسبة ٠,٤٪ خلال فترة المقارنة). ومن الأسباب الرئيسية لزيادة الناتج الصناعي، تصاعد الإنفاق الاستثماري الخاص خلال عام ٢٠٠٥، وكذا ارتفاع معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص خلال فترة العرض.

وفي المملكة المتحدة استمر معدل النمو الاقتصادي في الارتفاع للعام الثاني على التوالي ليبلغ ٢,٣٪ خلال الفترة يناير / مارس ٢٠٠٦ (مقابل ٠,٨٪ خلال ذات الفترة من عام ٢٠٠٥). وقد جاء هذا الارتفاع المطرد في معدل نمو الاقتصاد البريطاني مدعوماً بتحسين أداء قطاعي التصنيع والخدمات. ويعزى هذا الارتفاع أساساً إلى زيادة كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والإنفاق الاستثماري في الأصول الثابتة.

#### معدلات النمو الاقتصادي

الفترة يناير / مارس		
٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٥,٣	٣,٨	الولايات المتحدة
٣,٨	٢,٢	كندا
٣,١	٥,١	اليابان
١,٥	٢,٤	ألمانيا
٢,٢	٠,٤	فرنسا
٢,٤	١,١-	إيطاليا
٢,٣	٠,٨	المملكة المتحدة
٢,٤	١,٤	منطقة اليورو

المصدر: ٢٠٠٦ Global Economic & Policy Research, World Financial Market, JP Morgan, March

أما في اليابان، فقد تراجع معدل النمو الاقتصادي ليبلغ ٣,١٪ خلال الفترة يناير/ مارس ٢٠٠٦ (مقابل ٥,١٪ خلال ذات الفترة من عام ٢٠٠٥)، وذلك كنتيجة أساسية لتراجع معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والذي يمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، وكذا تراجع معدل نمو الناتج الصناعي.

وقد صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول الصناعية الرئيسية، تراجع معدلات البطالة في تلك الدول في شهر مارس ٢٠٠٦، مقارنة بذات الشهر من عام ٢٠٠٥. فقد تراجعت في الولايات المتحدة من ٥,١٪ إلى ٤,٧٪، كما تراجعت على مستوى منطقة اليورو من ٨,٨٪ إلى ٨,١٪.

وذلك مع تراجعها في كل من ألمانيا وفرنسا، وانخفض أيضا معدل البطالة في كندا من ٦,٩٪ إلى ٦,٣٪، وفي اليابان من ٤,٥٪ إلى ٤,١٪، في حين ارتفع معدل البطالة في المملكة المتحدة من ٤,٧٪ إلى ٥,٢٪.

معدلات البطالة والتضخم

معدل التضخم (%)		معدل البطالة		السنة المنتهية في آخر مارس
٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٣,٤	٣,٠	٤,٧	٥,١	الولايات المتحدة
٢,٢	٢,٣	٦,٣	٦,٩	كندا
٠,٣	٠,٢-	٤,١	٤,٥	اليابان
١,٨	١,٨	١١,٤	١٢,١	ألمانيا
١,٥	١,٩	٩,٥	١٠,١	فرنسا
٢,١	١,٩	غير متاح	٧,٨	إيطاليا
١,٨	١,٩	٥,٢	٤,٧	المملكة المتحدة
٢,٢	٢,١	٨,١	٨,٨	منطقة اليورو

The Economist. (various issues) :

وبالنسبة لتطور معدلات التضخم، فقد ارتفعت في الولايات المتحدة من ٣,٠٪ خلال السنة المنتهية في مارس ٢٠٠٥ إلى ٣,٤٪ خلال السنة المنتهية في مارس ٢٠٠٦، وارتفعت على مستوى منطقة اليورو ككل من ٢,١٪ إلى ٢,٢٪، وذلك رغم تراجع معدل التضخم في فرنسا واستقراره في ألمانيا. وفي اليابان ارتفع معدل التضخم إلى مستوى موجب بلغ إلى ٠,٣٪ (مقابل مستوى سالب بلغ ٠,٢٪)، بينما تراجع معدل التضخم في المملكة المتحدة من ١,٩٪ إلى ١,٨٪، وفي كندا من ٢,٣٪ إلى ٢,٢٪.

٢/١/٧ : أسعار المواد الأولية

تساعد الرقم القياسي العام لأسعار المواد الأولية (٢٠٠٠=١٠٠) بمعدل ٧,٠٪ خلال الفترة يناير/مارس ٢٠٠٦. ويعزى هذا التصاعد إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المشروبات بمعدل ١٠,٥٪، والمعادن بمعدل ١٠,٢٪، والطاقة بمعدل ٦,٧٪، والمواد الغذائية بمعدل ٣,٨٪، والخامات الزراعية بمعدل ٢,٤٪.

وقد جاء ارتفاع أسعار المشروبات، كنتيجة أساسية لتصاعد أسعار الشاي بمعدل ٢٨,٦٪، والبن بمعدل ٧,٢٪.

وفيما يتعلق بارتفاع أسعار المعادن، فقد تركّز جزء كبير منه في أسعار الزنك (٣٣,٥٪) ، والقصدير (١٧,٥٪) ، والنحاس (١٢,٠٪) ، والذهب (٩,٣٪) ، والرصاص (٦,٦٪). ويعزى هذا التصاعد في أسعار المعادن أساساً إلى الزيادة الكبيرة في الطلب عليها ، خاصة من جانب الصين والهند، وذلك مع الارتفاع الملحوظ في معدل النمو الاقتصادي بالدولتين. ويرتبط تصاعد أسعار الذهب أساساً بزيادة طلبات شرائه كملاذ آمن للاستثمار، خاصة مع توقع المتعاملين في الأسواق لتصاعد معدلات التضخم مع بقاء أسعار البترول عند مستويات مرتفعة. هذا بالإضافة إلى قيام بعض المستثمرين في منطقة الشرق الأوسط بتوظيف جزء كبير من الفوائض البترولية في شراء الذهب، مع تراجع المؤشرات الرئيسية لأسعار الأسهم في معظم البورصات العالمية.

وبالنسبة لارتفاع أسعار الطاقة فيعزى أساساً الى تصاعد أسعار الجازولين (١٧,٤٪) والبترول الخام (٧,٩٪). ويذكر أن الأسعار العالمية للبترول قد تخطت حاجز الستين دولاراً للبرميل خلال شهر مارس ٢٠٠٦ ويرتبط ذلك أساساً بقلق المتعاملين في الأسواق من قيام إيران، ثاني أكبر دولة منتجة للبترول في منظمة أوبك، بالحد من صادراتها البترولية أو وقف تلك الصادرات بصورة مؤقتة في حالة فرض عقوبات عليها من قبل المجتمع الدولي بسبب برنامجها النووي، وكذا توقف بعض شركات البترول عن العمل في نيجيريا نتيجة للإضطرابات السياسية بتلك الدولة، هذا في الوقت الذي تزايد فيه الطلب العالمي على البترول، خاصة من جانب الصين.

كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية كنتيجة أساسية لتصاعد أسعار الأرز بمعدل ٧,٤٪، والقمح بمعدل ٦,١٪، بينما تراجعت أسعار اللحوم (٣,١٪)، وفول الصويا (١,٩٪). وبالنسبة لارتفاع أسعار الخامات الزراعية، فيعزى أساساً لتصاعد أسعار المطاط بمعدل ١٩,١٪، والصوف (١٠,٣٪)، والقطن (٣,٨٪).

## ٢/٧: التطورات النقدية

١/٢/٧: أسعار الخصم

شهدت الفترة يناير/ مارس ٢٠٠٦ استمرار كل من الولايات المتحدة ، وكندا في تطبيق سياسة نقدية تقييدية . فقد قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الخصم مرتين بمقدار ربع نقطة مئوية لكل منهما خلال شهرى يناير ومارس ليبلغ ٥,٧٥٪ . وقد استهدف هذا الرفع استمرار تدعيم فعالية دور السياسة النقدية في السيطرة علي الضغوط التضخمية التي تصاحب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. وفي كندا تم أيضا رفع سعر الخصم مرتين بمقدار ربع نقطة مئوية لكل منهما خلال الشهرين سالفى الذكر ليبلغ ٤,٠٪ ، كما قام البنك المركزي الأوروبي برفع سعر إعادة الشراء بمقدار ربع نقطة مئوية خلال شهر مارس ٢٠٠٦ ليبلغ ٢,٥٪، وذلك

مع تصاعد معدل التضخم بما يجاوز الحد الأقصى لمعدل التضخم المحدد من جانب البنك المذكور (٢,٠٪) وهو ما ساعد عليه تصاعد معدلات النمو في كمية النقود والقروض على مستوى منطقة اليورو ككل . واستمر بنك إنجلترا في الحفاظ علي سعر إعادة الشراء للجنيه الإسترليني عند ذات مستواه (٤,٥٪). كما استمر بنك اليابان في الإبقاء على سعر الخصم عند مستوى يقترب من الصفر (٠,١٪)، وذلك بهدف المساهمة في تحسين أداء الإقتصاد الياباني .

### أسعار الخصم

٢٠٠٦		٢٠٠٥		
مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	
٥,٧٥	٥,٢٥	٤,٧٥	٤,٢٥	الولايات المتحدة
٤,٠٠	٣,٥٠	٣,٠٠	٢,٧٥	كندا
٠,١٠	٠,١٠	٠,١٠	٠,١٠	اليابان
٤,٥٠	٤,٥٠	٤,٥٠	٤,٧٥	المملكة المتحدة *
٢,٥٠	٢,٢٥	٢,٠٠	٢,٠٠	منطقة اليورو*

IFS, Financial Times (various issues), Reuters :

\* سعر إعادة الشراء.

٢/٢/٧ : أسعار الصرف

تشير تطورات أسعار الصرف خلال الفترة يناير/ مارس ٢٠٠٦ إلى تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من اليورو والين الياباني ، وتصاعده مقابل الجنيه الإسترليني. فقد ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدولار من ٠,٨٤٣٥ يورو لكل دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٠٥ إلى ٠,٨٣٢٠ يورو في نهاية مارس ٢٠٠٦ ، والين الياباني من ١١٨,٦٤٠٠ ين للدولار إلى ١١٧,٣١٠٠ ين، في حين انخفض سعر صرف الجنيه الإسترليني من ٠,٥٧٢٩ جك للدولار إلى ٠,٥٧٣٦ جك . وكمحصلة لتلك التطورات ، تصاعد سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة تجاه الدولار الأمريكي من ٠,٦٩٨٧ وحدة للدولار إلى ٠,٦٩٤٩ وحدة في نهاية مارس ٢٠٠٦ .

أسعار صرف العملات الرئيسية تجاه الدولار الأمريكي  
(وحدات من العملة لكل دولار أمريكي)

معدل التغير (%) خلال يناير / مارس ٢٠٠٦	٢٠٠٦		٢٠٠٥		متوسط الفترة
	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	
٠,٠	١,١٦٠٥	١,١٦٠٩	١,١٧٧٩	١,٢٣٨٨	الدولار الكندي
٠,١	٠,٥٧٣٦	٠,٥٧٢٩	٠,٥٥٣٠	٠,٥٤٩٨	الجنيه الإسترليني
١,١-	١١٧,٣١٠٠	١١٨,٦٤٠٠	١١١,٠٦٠٠	١٠٨,٦٣٠٠	الين الياباني
١,٤-	٠,٨٣٢٠	٠,٨٤٣٥	٠,٨١٦١	٠,٨٢٢١	اليورو وحدة حقوق السحب الخاصة
٠,٥-	٠,٦٩٤٩	٠,٦٩٨٧	٠,٦٨٢١	٠,٦٨١٥	

المصدر: IFS, (various issues)

٣/٢/٧: الاحتياطيات الدولية

بلغ إجمالي الاحتياطيات الدولية ( بخلاف الذهب ) ٣٠٥٦,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية مارس ٢٠٠٦ ، بزيادة قدرها ٨٨,٩ مليار وحدة بمعدل ٣,٠٪ خلال الفترة يناير/ مارس ٢٠٠٦ . وتركزت تلك الزيادة في احتياطيات الدول النامية والتي ارتفعت بمقدار ١٠١,٤ مليار وحدة بمعدل ٥,٠٪ لتصل إلى ٢١٣١,٣ مليار وحدة، تمثل نحو ٦٩,٧٪ من إجمالي الاحتياطيات الدولية في نهاية مارس ٢٠٠٦ . ويعزى نحو ٥٩,٠٪ من زيادة احتياطيات تلك الدول الى زيادة احتياطيات الدول الآسيوية (باستثناء اليابان) . وقد جاءت تلك الزيادة كنتيجة أساسية لتصاعد احتياطيات الصين والتي بلغت ٦٠٩,١ مليار وحدة في نهاية مارس ٢٠٠٦ ، لتحل بذلك المرتبة الأولى على الصعيد العالمي من حيث قيمة الاحتياطيات، ولتتراجع بذلك اليابان الى المرتبة الثانية برصيد قدره ٥٨١,٢ مليار وحدة . كما ارتفعت الاحتياطيات الدولية لكل من الدول الأفريقية، ودول أوروبا الشرقية والوسطى، والشرق الأوسط ، وأمريكا اللاتينية .

وفيما يتعلق باحتياطيات الدول الصناعية، فقد تراجعت خلال الفترة المشار إليها بنحو ١٢,٥ مليار وحدة بمعدل ١,٣٪، وذلك كنتيجة أساسية لتراجعها في كل من منطقة اليورو بمعدل ٤,٣٪، واليابان بمعدل ٠,٤٪، والمملكة المتحدة (٢,٣٪)، والولايات المتحدة (٠,٣٪) .

# التطورات الخارجية



## الفصل الثامن : التعاون الاقتصادي الدولي

### - الاجتماعات الدولية والإقليمية

عقدت خلال الفترة يناير / مارس ٢٠٠٦ عدة اجتماعات دولية وإقليمية كان من أهمها:

#### اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس"

عقد الاجتماع السنوي لمنتدى الاقتصاد العالمي بمنتجع دافوس بسويسرا خلال الفترة ٢٥-٢٩ يناير ٢٠٠٦ تحت شعار " حتمية الابتكار ". ويمكن تلخيص أهم الموضوعات التي ناقشها المنتدى فيما يلي:

- التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي : الإشارة إلي عدم كفاية الإجراءات المتخذة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة ، خاصة مشكلة البطالة بين الشباب والتي تعد من أهم التحديات التي تهدد الأمن والإستقرار العالميين. وتتقضى مواجهة التحديات على الصعيد العالمي ، تعاون الحكومات والمؤسسات فى هذا المجال مع التركيز على الاستفادة من الموارد البشرية وقدرتها على التجديد والابتكار.
- ظهور الصين والهند ضمن القوى الاقتصادية الكبرى على مستوى العالم ، خاصة الصين التي حقق اقتصادها نمواً غير مسبوق بلغ معدله ٩,٩٪ عام ٢٠٠٥ بحيث أصبحت الآن القاطرة الجديدة لدفع الاقتصاد العالمي فى ظل تباطؤ النمو الاقتصادى بالولايات المتحدة، وهو ما أدى الى التأكيد على ضرورة اتجاه الصين نحو زيادة الطلب المحلى وتقليل اعتماد النمو على الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فضلا عن التأكيد على أهمية مواجهة الهند للاختلالات الهيكلية ، وكذا المشكلات المتصلة بضعف البنية الأساسية، والبيروقراطية، والفساد.
- مكافحة الفقر والأوبئة: أكد المشاركون على ضرورة التعاون الدولي لمكافحة الفقر فى العالم . وفى هذا الإطار، تقدمت الأمم المتحدة بخطة طموحة لمكافحة الفقر والأوبئة والصراعات المسلحة فى العالم تقوم على أساس التعاون بين كافة الجهات المعنية على الصعيد العالمي، كما تم إطلاق خطة ضخمة لمكافحة مرض الدرن بتكلفة قدرها ٥٦ مليار دولار تهدف إلى إنقاذ ١٤ مليون شخص خلال العقد القادم ، إلى جانب وضع سيناريوهات لمواجهة وباء انفلونزا الطيور فى حالة انتشاره عالميا.
- أسعار الطاقة وتأمين مصادرها: أعرب المشاركون عن مخاوفهم إزاء ارتفاع أسعار البترول إلى جانب صعوبات التزود بالغاز الطبيعي فى أوروبا وما لذلك من تأثير سلبي على الانتعاش الاقتصادى العالمى. وأشار البعض إلى إمكانية اللجوء إلى الاحتياطات الطبيعية من الطاقة فى القطب الشمالى كمصدر مكمل لمخزون الطاقة

فى الشرق الأوسط ، خاصة وأن منطقة القطب الشمالى قريبة من أوروبا و الولايات المتحدة، إلا أن ذلك أثار مشكلة حقوق الملكية ، حيث تطالب ثمان دول بحصتها فى تلك المنطقة، فضلا عن تأثير ذلك على البيئة . كما عقد على هامش المنتدى ما يعرف "بقمة الطاقة" التى ضمت رؤساء شركات الطاقة الدولية لمناقشة كيفية تطوير هذه الصناعة والاتفاق على أداة لقياس وإدارة المخاطر المرتبطة بها .

- قضايا التجارة الحرة :المطالبة بضرورة دفع المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة فى إطار منظمة التجارة العالمية . وقد اتفق نحو ٢٠ من وزراء التجارة والاقتصاد على هامش المنتدى على تحديد يوم ٣٠ إبريل ٢٠٠٦ موعداً نهائياً لوضع الجداول الزمنية والإجراءات الخاصة بتحرير تجارة السلع الزراعية وإلغاء دعم الصادرات الزراعية فى الدول المتقدمة من أجل إبرام اتفاق تجارى عالمى وفقا لبرنامج الدوحة للتنمية .

### اجتماع منظمة الأوبك

قرر وزراء منظمة الأوبك فى اجتماعهم بفيينا بالنمسا فى ٨ مارس ٢٠٠٦ الإبقاء على مستوى الإنتاج الإجمالى لدول المنظمة (نحو ٢٨ مليون برميل يوميا) دون تغيير. ويعكس هذا القرار رغبة دول الأوبك فى الحفاظ على استقرار السوق، خاصة فى أعقاب توقف الإمدادات البترولية نتيجة للاضطرابات التى شهدها قطاع البترول فى نيجيريا، والرغبة فى التحوط تجاه أى اضطرابات محتملة فى إنتاج إيران (ثانى أكبر دولة منتجة للبترول بالمنظمة)، مع استمرار الضغوط والتهديدات بفرض عقوبات دولية عليها بسبب برنامجها النووى، والتوقعات باحتمال لجوء تلك الدولة إلى استخدام البترول كسلاح سياسى .

### اجتماع قمة الاتحاد الاوروبى

عقد قادة دول الاتحاد الأوروبى اجتماعهم خلال الفترة ٢٣ - ٢٤ مارس ٢٠٠٦ بالعاصمة البلجيكية بروكسل لمناقشة العديد من القضايا الاقتصادية ، وفى مقدمتها تباطؤ نمو الاقتصاد الأوروبى والعمالة ومشكلة تأمين الطاقة . ويمكن إيجاز أهم ما انتهى إليه الاجتماع فى الآتى :

- التأكيد على أهمية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية واستمرار تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية المناسبة لتحقيق المزيد من الانضباط المالى، وزيادة التنافسية، والمساهمة فى رفع معدلات النمو ومستويات المعيشة، وخلق فرص العمل.

- الترحيب بوضع برامج إصلاح وطنية تتكامل مع الإصلاحات وتتوافق مع احتياجات كل دولة على حدة وفقا لبرنامج "برشلونة"، مع الإشارة إلى ضرورة تبادل الخبرات بين كل من

المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي والدول الأعضاء ، والمطالبة بعرض تقرير عن الإجراءات المطبقة لتنفيذ تلك البرامج .

- فيما يتعلق بالعمل على رفع معدلات النمو والتوظيف ، وافق المجلس الأوروبي على المجالات التي لها أولوية التنفيذ في هذا الخصوص مع نهاية عام ٢٠٠٧ ، وتتمثل في : الاستثمار بدرجة أكبر في المعرفة والإبداع والتعليم والتدريب ، التوسع في الاستثمار في المشروعات المتوسطة والصغيرة، خلق نحو ٦ مليون فرصة عمل جديدة ، ومواجهة مشكلة تزايد أعداد السكان من كبار السن.

- مناقشة اقتراح المفوضية الأوروبية بإنشاء صندوق التصحيح الأوروبي لمواجهة سلبيات العولمة من خلال دعم العمال المتضررين من التغيرات الهيكلية الرئيسية في أنماط التجارة العالمية ، ومساعدتهم على إعادة التأهيل وإيجاد فرص عمل أخرى ، ودعوة المجلس الأوروبي والبرلمان والمفوضية الأوروبية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للإسراع ببدء عمليات الصندوق المذكور مع مطلع عام ٢٠٠٧ .

- المطالبة بمواجهة التحديات العالمية المتصلة بالطاقة من خلال وضع سياسة أوروبية مشتركة للطاقة تتميز بالجماعية والفاعلية و التضامن بين الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي ، وتحقيق المواءمة بين الأهداف الثلاثة الآتية : ضمان كفاية المعروض من الطاقة ، وتنافسية الاقتصادات الأوروبية في مجال الطاقة ، واستمرارية التنمية البيئية ، وذلك بالتأكيد على استكمال انفتاح السوق الداخلية في مجالي الكهرباء والغاز لجميع المستهلكين في دول الإتحاد الأوروبي بحلول منتصف عام ٢٠٠٧ ، ودعم الحوار بين دول الإتحاد من ناحية والشركاء التجاريين الرئيسيين من ناحية أخرى ، ووضع خطة عمل للاستخدام الكفء للطاقة تهدف إلى توفير ٢٠٪ من الاستهلاك مع حلول عام ٢٠٢٠ ، والاتجاه إلى تطوير مصادر الطاقة المتجددة .

الملاحق

ملحق (أ)  
قرارات مجلس إدارة البنك المركزي المصري  
بشأن السياسة النقدية وتنظيم النشاط المصرفي  
خلال الفترة يناير - مارس ٢٠٠٥/٢٠٠٦

أولاً - القرارات الخاصة بالسياسة النقدية

- صدر في ١٨ يناير ٢٠٠٦ القرار رقم ٢١١ بشأن تفويض مجلس الإدارة للجنة السياسة النقدية باتخاذ القرارات الخاصة بسعر البنك المركزي للائتمان والخصم ، حيث نص القرار على "يفوض مجلس إدارة البنك المركزي المصري لجنة السياسة النقدية في اتخاذ القرارات الخاصة بسعر البنك المركزي للائتمان والخصم".

- صدر في ٧ مارس ٢٠٠٦ القرار رقم ٥١٢ بشأن اقتراح إصدار البنك المركزي المصري شهادات إيداع **Certificates Deposits** لاستخدامها في عمليات السوق المفتوح ، حيث نص القرار على "يقوم البنك المركزي المصري بإصدار شهادات إيداع بإسمه ذات آجال حدها الأقصى سنة ، يتم استخدامها في عمليات السوق المفتوح ، ويفوض السيد الدكتور المحافظ في تحديد قيمة الشهادات المُصدرة وفقاً لما يقتضيه موقف السيولة لدى الجهاز المصرفي ، على أن يستمر إصدار صكوك البنك المركزي المصري للأجال التي تزيد عن سنة وحتى سنتين".

ثانياً - القرارات الخاصة بتنظيم النشاط المصرفي

- صدر في ٣ يناير ٢٠٠٦ القرار رقم ١١٢ بشأن طلب مجموعة من المساهمين الحاليين في بنك الدلتا الدولي الى الاستحواذ على حصة المال العام المطروحة للبيع ، حيث تضمن القرار الموافقة على الطلب المقدم من بعض المساهمين القدامى لبنك الدلتا الدولي لزيادة حصصهم في رأس مال البنك (وذلك وفقاً لما هو منصوص عليه في القرار) وعلى أن يلتزم المساهمون المذكورون بالقرار باستكمال المستندات والإجراءات المنصوص عليها في المادة (١٣) من لائحة قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.

صدر في ١٧ يناير ٢٠٠٦ القرار رقم ٢٠٤ بشأن القواعد المنظمة لعمل شركات الاستعلام والتصنيف الإئتماني وقواعد تبادل المعلومات والبيانات ونظام رقابة البنك المركزي على هذه الشركات ، حيث نص القرار على "الموافقة على القواعد المنظمة لعمل شركات الاستعلام والتصنيف الإئتماني ، وقواعد تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بمديونية العملاء والتسهيلات المقررة لهم فيما بين البنك المركزي والبنوك وشركات التمويل العقاري وشركات التأجير التمويلي وشركات الاستعلام والتصنيف الإئتماني ، ونظام رقابة البنك المركزي على شركات الاستعلام والتصنيف الإئتماني".

صدر في ١٧ يناير ٢٠٠٦ القرار رقم ٢٠٩ بشأن استحواذ بنك الاستثمار القومي على حصة بنك الإسكندرية في بنك مصر إيران للتنمية ، حيث نص القرار على "الموافقة على استحواذ بنك الاستثمار القومي على حصة بنك الإسكندرية في بنك مصر إيران للتنمية بنسبة ٢٩,٩٣٪".

صدر في ١٧ يناير ٢٠٠٦ القرار رقم ٢١٠ بشأن استحواذ الكونسورتيوم المكون من بنك كريدي أجريكول Credit Agricole S.A. والمنصور والمغربى للاستثمار والتنمية MMID على البنك المصرى الأمريكى ، حيث نص القرار على "الموافقة على تعديل قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصرى بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥ الخاص بتملك كونسورتيوم بنك كاليون وشركة المنصور والمغربى للإستثمار والتنمية MMID حتى نسبة ١٠٠٪ من أسهم رأس المال المصدر والمدفوع للبنك المصرى الأمريكى بإحلال Credit Agricole S.A. محل بنك كاليون فى الكونسورتيوم المذكور".

صدر في ٣٠ يناير ٢٠٠٦ القرار رقم ٢١٢ بشأن طلب بنك عودة الاستحواذ على بنك القاهرة الشرق الأقصى ، حيث نص القرار على "الموافقة النهائية لبنك عودة لتملك حتى نسبة ١٠٠٪ من رأس المال المصدر والمدفوع لبنك القاهرة الشرق الأقصى ، شريطة :

- ١- الالتزام بشراء كامل حصة المال العام المعروضة للبيع.
- ٢- التعهد والالتزام بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع لبنك القاهرة الشرق الأقصى الى خمسمائة مليون جنيه مصرى خلال فترة زمنية لا تتعدى ستة أشهر من تاريخ إتمام الاستحواذ .
- ٣- الحفاظ على حقوق العاملين بينك القاهرة الشرق الأقصى بعد إتمام الاستحواذ .

صدر في ٣٠ يناير ٢٠٠٦ القرار رقم ٢١٣ بشأن استحواذ بنك الاستثمار القومي على حصة بنك الاسكندرية فى البنك المصرى لتنمية الصادرات ، حيث نص القرار على "الموافقة على استحواذ بنك الاستثمار القومي على حصة بنك الإسكندرية فى البنك المصرى لتنمية الصادرات البالغة ١٠,٢٪ وبالتالى زيادة حصته الى ٤٠,٨٪ من رأسمال البنك المصرى لتنمية الصادرات".

صدر في ٧ فبراير ٢٠٠٦ القرار رقم ٣٠٥ بشأن الحدود القصوى لتوظيفات البنك لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به ، حيث نص القرار على "في مجال تطبيق أحكام المواد ٥١ ، ٥٦ ، ٧١ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ على كل بنك مراعاة مايلي :-

- ١- أن يكون الحد الأقصى لتوظيفات البنك لدى العميل الواحد - عملاء لا يتوافر بشأنهم عملاء مرتبطين - ٢٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك (الحد الأول).
- ٢- أن يكون الحد الأقصى لتوظيفات البنك لدى العميل والأطراف المرتبطة به ٢٥٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك ، ويقصد بالأطراف المرتبطة تلك التي يسيطر عليها العميل سيطرة فعلية وفقاً للمفهوم الوارد بالمادة ٥١ من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ (الحد الثاني).
- ٣- أن يكون الحد الأقصى لاجمالي توظيفات البنك لدى العملاء غير المرتبطين والعملاء ذوى الأطراف المرتبطة الذين يزيد التوظف لدى أى منهم عن ١٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك ثمانية أمثال هذه القاعدة (الحد الثالث).
- ٤- يسرى الحدان الأول والثاني على الحالات الجديدة لتوظيفات البنك التي ترد بعد تاريخ هذا القرار، وبالنسبة للحالات القائمة تُمنح البنوك مهلة ثلاث سنوات من ذلك التاريخ لتوفيق الأوضاع على أن تكون الحدود خلال هذه المهلة على النحو التالي :

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	في نهاية
٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	الحد الأول
٣٠٪	٢٥٪	٢٠٪	الحد الثاني
٣٠٪	٢٧٪	٢٥٪	الحد الثالث
ثمانية أمثال القاعدة الرأسمالية للبنك	ثمانية أمثال القاعدة الرأسمالية للبنك	ثمانية أمثال القاعدة الرأسمالية للبنك	

- ٥- يجوز للبنك زيادة الحد الأول للحالات الجديدة وتلك القائمة في نهاية السنة الثالثة ليصبح ٢٥٪ بدلاً من ٢٠٪ للعميل الواحد ، وزيادة الحد الثاني للحالات الجديدة وتلك القائمة في نهاية السنتين الثانية والثالثة ليصبح ٣٠٪ بدلاً من ٢٧٪ ، ٢٥٪ على الترتيب للعميل والأطراف المرتبطة به إذا توافرت الشروط التالية :

أ- أن يتوافر لدى البنك سياسة ائتمانية معتمدة من مجلس إدارته تشمل أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء تستند الى الأسس المقررة من مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥.

ب- قبول البنك المركزي للسياسة الائتمانية للبنك .

ج- ألا تقل درجة التصنيف الائتماني عن الفئة ٢.

٦- يجوز بعد انتهاء المهلة المقررة من مجلس إدارة البنك المركزي (ثلاث سنوات) منح مهلة أخرى لتوفيق الأوضاع بالنسبة للحالات التي توافق البنوك على إجراء تسويات لمديونياتها وذلك لكل حالة على حدة.

٧- استمرار سريان القواعد الخاصة بتعريف القاعدة الرأسمالية للبنك وتعريف توظيفات البنك ومفهوم العميل والأطراف المرتبطة به وفقاً لقراري مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٩٦ ، ١٠ نوفمبر ٢٠٠٢.

٨- يُقدم كل بنك الى البنك المركزي (قطاع الرقابة والإشراف) بيان ربع سنوى يبين مدى التزامه بالحدود المقررة وفقاً للبيان المعد لهذا الغرض على أن يُرفق به مذكرة تشمل أوضاع العملاء الذين قرر البنك زيادة الحدود المقررة لهم وفقاً لأحكام البند رقم ٥ من ذلك القرار وكذا مبررات تقرير هذه الزيادة.

٩- أهمية الالتزام بالقواعد والأعراف المصرفية وأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته ولائحته التنفيذية في مجال منح وتنفيذ ومتابعة الائتمان بما في ذلك متابعة استخدام الائتمان في الأغراض المحددة له.

- صدر في ٧ فبراير ٢٠٠٦ القرار رقم ٣٠٦ بشأن الحدود القصوى لتوظيفات البنك لدى الأطراف ذو العلاقة بالبنك والأطراف المرتبطة بهم ، حيث نص القرار

” على كل بنك الالتزام بما يلي ”

١- يُحظر على البنك تقديم تمويل أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانية أو ضمان من أى نوع لكبار المساهمين من الأشخاص الطبيعيين غير الممثلين في مجلس إدارة البنك وأطرافهم المرتبطة ويقصد بالأطراف المرتبطة بكبار المساهمين من الأشخاص الطبيعيين أزواجهم أو أولادهم أو



أقاربهم حتى الدرجة الثانية ، أو لأية جهة يكون هؤلاء أو أزواجهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية شركاء أو مساهمين فيها ولهم سيطرة فعلية عليها ، أو أعضاء فى مجالس إدارتها بصفتهم الشخصية.

- ٢- يكون الحد الأقصى لتوظيفات البنك لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به من كبار المساهمين من الأشخاص الاعتبارية - غير الممثلة فى مجلس إدارة البنك - على النحو التالى :
- أ- بالنسبة لشركة المساهمة اكتتاب عام (٥٪) بحيث لا يتجاوز إجمالى توظيفات البنك لدى هذه الشركات (١٠٪) من القاعدة الرأسمالية للبنك .
- ب- بالنسبة لشركة المساهمة اكتتاب مغلق وشركة الأشخاص (٢٪) بحيث لا يتجاوز إجمالى توظيفات البنك لدى هذه الشركات (٥٪) من القاعدة الرأسمالية للبنك .
- وأن تكون سلطة منح ذلك الائتمان لمجلس إدارة البنك وأن يتولى المجلس متابعته بانتظام .

ويُقصد بالأطراف المرتبطة بالعميل الواحد من كبار المساهمين من الأشخاص الاعتبارية الأطراف التى يسيطر عليها العميل سيطرة فعلية وذلك وفقا لما ورد بالمادة (٥١) من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ حيث يقصد بالسيطرة الفعلية للشخص الطبيعي أو الإعتبارى أن يكون مالكا لأية نسبة من شأنها تمكينه من تعيين غالبية أعضاء مجلس الإدارة أو التحكم على أى نحو فى القرارات التى يصدرها مجلس إدارته أو التحكم فى القرارات التى تصدر عن جمعيته العامة .

ويُقصد بكبار المساهمين أى شخص طبيعي أو اعتبارى يمتلك بمفرده و/ أو مع أطرافه المرتبطة نسبة (١٠٪) فأكثر من رأسمال البنك المصدر .

- ٣- بالنسبة للإدارة العليا للبنك (مديرو العموم ورؤساء القطاعات وأعضاء اللجان التنفيذية العليا أو من فى مستواهم) من غير رئيس وأعضاء مجلس أعضاء الإدارة يكتفى بالتمويل الذى يحصلون عليه وفقا لما تقرره لوائح البنك من قروض للعاملين وتعامل الأطراف المرتبطة بهم على ذات الأسس التى يتعامل بها البنك مع الغير .

- ٤- يتعامل البنك مع الشركات التابعة له بذات الأسس التى يتعامل بها مع الغير .

- ٥- فيما يتعلق بتوظيفات البنك لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به من كبار المساهمين (غير الممثلين فى مجلس إدارة البنك) المتجاوز للحدود المقررة تحدد للبنوك فترة مدتها سنة من تاريخ موافقة مجلس إدارة البنك المركزى يتم خلالها توفيق الأوضاع .

٦- يقدم كل بنك الى البنك المركزى (قطاع الرقابة والإشراف) بيان ربع سنوى يبين مدى التزامه بالحدود المقررة".

- صدر فى ٧ فبراير ٢٠٠٦ القرار رقم ٣١٤ بشأن الموافقة على مساهمة البنك المركزى المصرى فى موارد صندوق تحديث وتطوير القطاع المصرفى " الموافقة على مساهمة البنك المركزى المصرى فى موارد صندوق تحديث وتطوير القطاع المصرفى بقيمة لا تزيد على ٥٪ من صافى الأرباح السنوية القابلة للتوزيع عن العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تدرج ضمن مصروفات البنك " .

- صدر فى ٧ فبراير ٢٠٠٦ القرار رقم ٣١٥ بشأن " الموافقة المبدئية للترخيص بالسير فى إجراءات اندماج بنك مصر الدولى فى البنك الأهلى سوستيه جنرال " الموافقة المبدئية للترخيص بالسير فى إجراءات اندماج بنك مصر الدولى فى البنك الأهلى سوسيتيه جنرال ومطالبة كل من إدارة البنكين بتطبيق الإجراءات المصرفية والقانونية اللازمة لإتمام هذا الاندماج والاستعانة ببيت الخبرة المقترح للتقييم (منصور وشركاه - برايس ووتر هاوس كوبرن) " .

- صدر فى ٧ فبراير ٢٠٠٦ القرار رقم ٣١٦ بشأن طلب بنك الاتحاد الوطنى الإماراتى السماح له بالمعاينة النافية للجهالة لكل من بنك الاسكندرية التجارى والبحرى وبنك الاستثمار العربى ، حيث نص القرار على " الموافقة لبنك الإتحاد الوطنى الإماراتى للقيام بالفحص النافى للجهالة لبنك الإسكندرية التجارى والبحرى، الموافقة لبنك الإتحاد الوطنى الإماراتى للقيام بالفحص النافى للجهالة للمصرف الإتحادى العربى للتنمية والاستثمار ( بنك الإستثمار العربى ) .

- صدر فى ٢١ فبراير ٢٠٠٦ القرار رقم ٤١١ بشأن إدراج السندات التى يزعم بنك التنمية الأفريقى إصدارها بالجنيه المصرى ضمن مكونات نسبتي الاحتياطى والسيولة ، حيث نص القرار على " تُدرج السندات بالعملية المحلية التى فى حوزة البنك بالعملية المحلية المُصدر من المؤسسات التى لا تقل الجدارة الائتمانية لها عن تقييم AA وفقاً لتقييم مؤسسة Standard & Poor's أو Aa٢ وفقاً لتقييم Moody's أو ما يعادل هاتين الدرجتين وفقاً لتقييم مؤسسات التقييم الأخرى المُعتد بها ، وأن تكون السندات مُسجلة وقابلة للتداول فى أسواق الأوراق المالية أو تتمتع بنظام مناسب للتسييل ، وذلك ببسط نسبة السيولة بالعملية المحلية بالقيمة الدفترية أو القيمة السوقية أيهما أقل "

- صدر في ٢١ فبراير ٢٠٠٦ القرار رقم ٤١٢ بشأن البدء في تنفيذ السياسة الجديدة لاستثمار الاحتياطي لدى البنك المركزي ، حيث نص القرار على "الموافقة على البدء في تنفيذ السياسة الجديدة لاستثمار الاحتياطي الأجنبي، والبدء في إدارة المحفظة ، وذلك وفقاً لما تم عرضه على المجلس بشأن :
- ١- المحددات الاستثمارية الجديدة لإدارة الاحتياطي الأجنبي .
  - ٢- تلخيص الخطوات التي تم تنفيذها فيما يتعلق بالسياسة الجديدة .
  - ٣- موافقة مجلس الإدارة على اختيار مديري الاستثمار الخارجيين .

- صدر في ٧ مارس ٢٠٠٦ القرار رقم ٥٠٦ بشأن قيام بنك التنمية الصناعية المصري بإصدار سندات اسمية قيمتها ٣٠٠ مليون جنيه ، حيث نص القرار على " الموافقة على قيام بنك التنمية الصناعية المصري بإصدار سندات تبلغ ٣٠٠ مليون جنيه بغرض تمويل نشاط البنك ، وذلك وفقاً للشروط التالية :

- ١- السندات اسمية قابلة للتداول وغير قابلة للتحويل الى أسهم .
- ٢- مدة السندات ٥ سنوات ، تبدأ من تاريخ غلق باب الاكتتاب .
- ٣- القيمة الاسمية للسند ١٠٠٠ جنيه .
- ٤- مصاريف الإصدار بواقع ٢,٥ جنيه عن كل سند قيمته ١٠٠٠ جنيه .
- ٥- عائد السندات متغير ويتم صرفه كل ٦ أشهر ، كما يتم تحديده في بداية كل فترة (كل ٦ أشهر) ويُحسب على أساس سعر البنك المركزي المصري للائتمان والخصم ناقصاً ٠,٢٥٪.
- ٦- تُستهلك السندات بقيمتها الاسمية دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق النهائي وللبنك حق اختياري في السداد المبكر سواء كلياً أو جزئياً قبل تاريخ الاستحقاق النهائي اعتباراً من نهاية السنة الثالثة من عمر الإصدار دون الالتزام بدفع أية تعويضات لحملة السندات نظير ذلك ، وفي حالة السداد المبكر الجزئي يتم تحديد السندات التي سيجري سدادها قبل تاريخ الاستحقاق النهائي عن طريق الاختيار العشوائي ، وسوف يُعلن عن ذلك في جريدين يوميتين واسعتي الانتشار قبل ٦٠ يوماً من تاريخ السداد المختار.
- ٧- مراعاة ما يتطلبه قانون سوق رأس المال بشأن إصدار السندات وقيدها في البورصة .

- صدر في ٢١ مارس ٢٠٠٦ القرار رقم ٦٠٦ بشأن قيام البنك العقاري المصري العربي بإصدار سندات اسمية قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه مصري ، حيث نص القرار على "الموافقة على قيام البنك العقاري المصري العربي بإصدار سندات تبلغ قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه بغرض إعادة هيكلة مصادر التمويل بالبنك، وكذا تمويل النمو المتزايد في نشاط التمويل العقاري ، وذلك وفقاً للشروط التالية :

- ١- السندات اسمية قابلة للتداول وغير قابلة للتحويل إلى أسهم .
- ٢- مدة السندات ٧ سنوات ، تبدأ من تاريخ غلق باب الاكتتاب .
- ٣- القيمة الاسمية للسند ١٠٠٠ جنيه .
- ٤- عائد السندات متغير ويتم صرفه سنوياً على أساس سعر الائتمان والخصم المُعلن من البنك المركزي المصري في يوم عمل قبل بداية فترة الكوبون مضافاً إليه هامش قدره ٠,٥٪ سنوياً .
- ٥- يتم الاكتتاب بحد أدنى واحد للأفراد ، ١٠٠ سند للجهات الاعتبارية وبدون حد أقصى للاكتتاب لكل منهما .
- ٦- تُستهلك السندات على ٤ سنوات أقساط سنوية .
- ٧- مراعاة ما يتطلبه قانون سوق رأس المال بشأن إصدار السندات وقيدها في البورصة .

---

---

### ثالثاً - قرارات خاصة بالمركز المالي للبنك المركزي المصري

---

---

- صدر في ٧ مارس ٢٠٠٦ القرار رقم ٥٠٨ بشأن الأصول المكونة لغطاء إصدار النقد بالمركز المالي للبنك المركزي المصري، حيث نص القرار على "تحديد كمية الذهب في غطاء الإصدار بمقدار ٧٥,٦٥٠,٥٤٥,٧٤٤ جرام تكملها باقى عناصر الغطاء الواردة بالمادة (٨) من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣".

ملحق ( ب )  
القسم الإحصائي

الفصل الأول : التطورات النقدية والمصرفية

التطورات في المتغيرات النقدية الكلية

المركز المالى للبنك المركزى : نقود الاحتياطي والأصول المقابلة	(١/١/١)
المسح المصرفى : السيولة المحلية والأصول المقابلة	(٢/١/١)
المسح المصرفى : الودائع بالعملة المحلية	(٣/١/١)
المسح المصرفى : الودائع بالعملات الأجنبية	(٤/١/١)
المسح المصرفى : الأصول والخصوم الأجنبية	(٥/١/١)
المسح المصرفى : الائتمان المحلى / صافى البنود الأخرى	(٦/١/١)
إجمالي الأوعية الادخارية	(٧/١/١)
أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك لقطاع الأعمال	(٨/١/١)

أجهزة القطاع المالى

- الجهاز المصرفى المصرى فى ٢٠٠٦/٣/٣١
- صناديق الاستثمار المرخص لها والعاملة حتى ٢٠٠٦/٣/٣١

نشاط الجهاز المصرفى

البنك المركزى

النقد المصدر بما فيه النقدية لدى البنك المركزى حسب الفئات	(١/٢/١)
النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى حسب الفئات	(٢/٢/١)
نشاط غرف المقاصة	(٣/٢/١)

## البنوك

المركز المالى الإجمالى	(١/٣/١)
الودائع وفقاً للآجال والأنظمة الادخارية	(٢/٣/١)
الودائع غير الحكومية بالعملة المحلية وفقاً للآجال	(٣/٣/١)
الودائع وفقاً للقطاعات	(٤/٣/١)
الودائع وفقاً للنشاط الاقتصادى	(٥/٣/١)
الاستثمارات فى الأوراق المالية وفقاً للقطاعات	(٦/٣/١)
الاقراض والخصم وفقاً للقطاعات	(٧/٣/١)
الائتمان الممنوح وفقاً للقطاعات	(٨/٣/١)
الاقراض والخصم وفقاً للنشاط الاقتصادى	(٩/٣/١)
القروض والسلفيات (عدا الخصم) وفقاً للآجال ونوع الضمان	(١٠/٣/١)

## أسعار العائد

معدلات الخصم والعائد على الودائع والقروض بالجنيه المصرى	(٤/١)
معدلات العوائد المحلية على الودائع بالعملات الرئيسية	(٥/١)
أسعار العائد للأذون على الخزنة (متوسطات مرجحة أسبوعي)	(٦/١)

## الأرقام القياسية

الأرقام القياسية لأسعار الجملة	(٧/١)
الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر الجمهورية)	(٨/١)
الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (ريف الجمهورية)	(٩/١)
الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (اجمالى الجمهورية)	(١٠/١)

## الفصل الثانى : سوق الأوراق المالية

الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية	(١/٢)
التعامل فى الأسهم بسوق الأوراق المالية	(٢/٢)

التعامل في السندات ووثائق صناديق الاستثمار بسوق الأوراق المالية	(٣/٢)
شهادات الايداع الدولية (GDR's)	(٤/٢)
الرصيد القائم للمصدر من الأذون على الخزانة العامة ( ربع سنوى)	(٥/٢)
الرصيد القائم للمصدر من الأذون على الخزانة العامة ( أسبوعى)	(٦/٢)
الرصيد القائم للمصدر من سندات الخزانة المصرية	(٧/٢)

---

### الفصل الثالث : المالية العامة والدين العام المحلى

---

العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة (المصروفات)	(١/٣)
العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة (الايادات)	(٢/٣)
موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة	(٣/٣)
الدين المحلى للحكومة ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية	(٤/٣)
موارد وتوظيفات بنك الاستثمار القومى	(٥/٣)

---

### الفصل الرابع : المعاملات مع العالم الخارجى

---

تقديرات ميزان المدفوعات بالجنيه المصرى	(١/٤)
تقديرات ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكى	(٢/٤)
التصنيف السلعى للصادرات حسب درجة التصنيع (بالمليون دولار)	(٣/٤)
التصنيف السلعى للواردات حسب درجة الاستخدام (بالمليون دولار)	(٤/٤)
التوزيع الإقليمي للصادرات والواردات	(٥/٤)
متوسط أسعار صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية	(٦/٤)
هيكل الدين الخارجى	(٧/٤)
توزيع الدين الخارجى حسب أهم العملات	(٨/٤)

---

### الفصل الخامس : القطن

---

الميزان السلعى للقطن المصرى	(١/٥)
الصادرات من القطن المصرى	(٢/٥)

---

---

الفصل السادس : النشاط السياحي

---

---

عدد السائحين القادمين والليالي السياحية للمغادرين (حسب مجموعات الدول)	(١/٦)
عدد السائحين المغادرين ومتوسط مدة الإقامة	(٢/٦)



## سلسلة المطبوعات الدورية للبنك المركزى المصرى

الاسم	اللغة	دورية الصدور
١- النشرة الإحصائية الشهرية	العربية والإنجليزية	شهرى
٢- المجلة الاقتصادية	العربية والإنجليزية	كل ثلاثة أشهر
٣- التقرير السنوى	العربية والإنجليزية	كل سنة مالية
٤- تقرير عن الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى	الإنجليزية	كل ثلاثة أشهر

### ملحوظة :

- جميع مطبوعات البنك منشورة على موقع البنك المركزى المصرى بشبكة الانترنت وعلى العنوان التالى : [www.cbe.org.eg](http://www.cbe.org.eg)
- ويمكن طلب الحصول على نسخة مطبوعة من هذه التقارير بمراسلة على العنوان التالى :  
قطاع البحوث والتطوير والنشر - البنك المركزى المصرى - ٣١ شارع قصر النيل - القاهرة .

- 110 -	- 109 -	- 108 -	- 107 -	- 106 -	- 105 -		
- 118 -	- 117 -	- 116 -	- 115 -	- 114 -	- 113 -	- 112 -	- 111 -
- 126 -	- 125 -	- 124 -	- 123 -	- 122 -	- 121 -	- 120 -	- 119 -
- 134 -	- 133 -	- 132 -	- 131 -	- 130 -	- 129 -	- 128 -	- 127 -
- 142 -	- 141 -	- 140 -	- 139 -	- 138 -	- 137 -	- 136 -	- 135 -
- 150 -	- 149 -	- 148 -	- 147 -	- 146 -	- 145 -	- 144 -	- 143 -
- 158 -	- 157 -	- 156 -	- 155 -	- 154 -	- 153 -	- 152 -	- 151 -
- 166 -	- 165 -	- 164 -	- 163 -	- 162 -	- 161 -	- 160 -	- 159 -